وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الدراسات العثمانية نهاية العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي للجزائر (1792-1852م) في مؤلفات المؤرخ محمد العربي الزبيري

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في شعبة: التاريخ

تخصّص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:

- شيماء معامره
- محمد الهادي بكاكرة
- منى ذهبي

إشراف الأستاذة:

- أ.د. نجوى طوبال

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
شهرزاد رميثة	أستاذ تعليم عالي	رئيسا	جامعة الوادي
أ.د. نجوى طوبال	أستاذ تعليم عالي	مشرفا ومقررا	جامعة الوادي
أم الخير بان	أستاذ تعليم عالي	مناقشا	جامعة الوادي

الموسم الجامعي: 1446هـ/2024-2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد الله جهدا وشكرا وامتنانا على البدء والختام أهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة أولا ابتدأت بطموح وانتهت بنجاح.

وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي:

إلى العزيز الذي حملت أسمه فخرا وإلى من كلمه الله بالهيبة والوقار إلى من حصد الأشواك عن دربي وزرع لي الراحة بدلا منها إلى أبي لم ينحن ظهر أبي ما كان يحمله، لكن ليحملني من أجلي انحدب، وكنت أحجب عن نفسي مطالبها، فكان يكشف عما أشتهي الحجب، فشكرا لكونك أبي.

وإلى من علمتني الأخلاق قبل أن أتعلمها إلى الجسر الصاعد بي إلى الجنة إلى اليد الخفية التي أزالت عن طريقي العقبات ومن ظلت دعواتها تحمل اسمي ليلا ونهارا أمي محبوبتي.

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم إلى مصدر قوتي وأرضي الصلبة ومصدر قلبي المتين أخوتي وأخواتي وإلى إن ضاقت بي الدنيا وسعت بخطاهم وإن سقطت كانوا أول من يرفعوني إلى الكتف الذي لا يميل عزيزات قلبي اخواتي ربيعة شادية سامية مبروكة، خاصة ذهبي مسعودة والاستاذة نوال ذهبي وزوجها الاستاذ الهاشمي على الارشاد والنصح والتوجيه. وأخي سليمان.

الى سندي ونصفي الثاني والجزء الجميل في عمري سمير ذهبي.

إلى من رافقني بالقلب قبل الدرب زميلاتي (زينب، أسماء، إيمان، آمنة، خولة والغالية حلومة)

ها أنا اليوم طويت صفحة من التعب وسجلت في التاريخ فخرا لا ينسى لم أعد أتساءل عن ملامح الوصول فقد رأيتها في عيوني تلاشت غيوم التعب وابتسم الأفق بعد عتمة الانتظار. ها هي الخطوة التي كانت تتعثر أحيانا قد وجدت مستقرها في قمة الإنجاز وبين طيات الطريق تنفست سلاما وفرحا وامتنانا.

وآخر دعواهم أن الحمد لله ربي العالمين.

منى ذهبي

إهداء

الحمد الله جهداً وشكراً وامتناناً على البدء والختام واخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين. لم يكن الطريق محفوفا بالتسهيلات ولم تكن الرحلة قصيرة لكنني فعلتها فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات.

أهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة أولاً ابتدأت بطموح وانتهت بنجاح

وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي:

إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره أبدا إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم لطالما عاهدته بهذا النجاح وها أنا أتممت وعدي أهديته إليك قدوتي وشمعتي في الحياة أبي الغالي(تجاني).

من أفضلها عن نفسي وقدوتي الأولى ومعنى الحياة وسر الوجود من كان دعائها سر نجاحي إلى من علمتني الأخلاق قبل الحروف إلى الجسر الصاعد الداعمة في حياتي واليد الخفية التي أزالت عن طريقي الأشواك والمصاعب وأنارت لي طريقي أمي غاليتي (مسعودة).

إلى الكتف الذي لا يميل والظل الذي أحتمي به عند الشدائد وظلعي الثابت اختي الغالية (فاطمة) الى السند الدائم والقلب النابض بصدق الحب والمشاعر الى معنى الحب الى بسمت الحياة ابنت خالتي (خديجة)

إلى رفيقات الدرب وأصحاب الشدائد والأزمات صديقاتي الغاليات (منى، أسماء، آمنه، إيمان) اهدي لكم فرحة تخرجي.

وأحب أن أتمم هذا الإهداء إلى صاحبة الفضل العظيم أ.د. نجوى طوبال، ومطبعة كورو.

وإلى كل من أمدني بالقوة والتوجيه ودعموني في الأوقات العصيبة.

وأخيراً من قال أنا لها نالها وأنا لها وإن أبت رغما عنها أنت بها، ماكنت لأفعل لولا توفيق من الله وها هو اليوم العظيم، هذا اليوم الذي أمضينا سنوات الدراسة الشفافة حالمة به حتى توالت بمنه وكرمه الفرحة التمام، الحمد لله الذي به خيراً وأملا إلا وأعرفتنا سروراً وفرحاً ينسيني.

شيماء معامره

إهداء

الحمد الله جهدا وشكرا وامتنانا على البدء والختام أهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة أولا ابتدأت بطموح وانتهت بنجاح.

وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي:

إلى روح والدي الطاهرة النقية رحمه الله وغفر لله واسكنه فسيح جناته

وإلى من علمتني الأخلاق قبل أن أتعلمها إلى الجسر الصاعد بي إلى الجنة إلى اليد الخفية التي أزالت عن طريقي العقبات ومن ظلت دعواتها تحمل اسمي ليلا ونهارا أمي محبوبتي

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم إلى مصدر قوتي وأرضي الصلبة

الى زوجتي الغالية التي ساعدتني ووقفت جنبي خلال مسيرتي حفظها الله ورعاها

ومصدر قلبي المتين أخوتي وأخواتي وإلى إن ضاقت بي الدنيا وسعت بخطاهم وإن سقطت كانوا أول من يرفعوني .إلى من رافقني بالقلب قبل الدرب زميلاتي

ها أنا اليوم طويت صفحة من التعب وسجلت في التاريخ فخرا لا ينسى لم أعد أتساءل عن ملامح الوصول فقد رأيتها في عيوني تلاشت غيوم التعب وابتسم الأفق بعد عتمت الانتظار. ها هي الخطوة التي كانت تتعثر أحيانا قد وجدت مستقرها في قمة الإنجاز وبين طيات الطريق تنفست سلاما وفرحا وامتنانا.

وآخر دعواهم أن الحمد لله ربي العالمين.

محمد الهادي بكاكرة

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل.

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لكل من الدكتورة نجوى طوبال على حسن الإشراف والتوجيه والتي لم تبخل علينا بأي شيء. جعلها الله في ميزان حسناتها وكل أساتذة قسم التاريخ خصوصا والعلوم الإنسانية عامة وبجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي وموظفي مكتبة الكلية ومتحف المجاهد وزاوية سيدي سالم لما قدموه من عون ومساعدة في تهيئة المصادر والمراجع. ولكل من علمنا حرفا أو قدم لنا نصحا أو إرشاداً.

المقدمة

المقدمة:

تُعد الفترة ما بين 1792 إلى 1852 من أكثر الفترات أهمية في تاريخ الجزائر، حيث شهدت تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية في ظل الحكم العثماني الذي دام أكثر من ثلاثة قرون (1519 إلى 1830). غير أن العهد في تلك الفترة بدأ يشهد تراجعًا واضحًا في القوة والهيبة، إذ كان يعاني من الأزمات، وضعف السلطة، وتفشي الفوضى، وتراجع قدرة الأسطول البحري، مما جعل الجزائر عرضة للتهديدات الخارجية. فبدأت القوات الأوروبية تُظهر طموحاتها وأطماعها التوسعية، مما مهّد الطريق لتدخل القوى الاستعمارية، وعلى رأسها فرنسا. وكان الغزو الفرنسي بدايةً لمرحلة استعمارية عنيفة هدفت إلى طمس الهوية الوطنية، وتفكيك المجتمع الجزائري، واستغلال ثرواته.

وبما أن المرحلة العثمانية تُعدّ مقدمة أساسية لفهم تاريخ الجزائر المعاصر، فقد أولى الباحثون والمؤرخون اهتمامًا خاصًا بهذه المرحلة، باعتبارها فترة مفصلية سبقت الاحتلال الفرنسي، وشكلت الخلفية السياسية والعسكرية والاجتماعية لدخوله. ومن بين هؤلاء الباحثين يبرز العربي الزبيري، الذي يُعدّ من أبرز الأقلام الوطنية التي تناولت موضوع الاحتلال الفرنسي برؤية نقدية. فقد خصص جزءًا كبيرًا من أعماله للفترة العثمانية وما تلاها من غزو استعماري، محلّلًا الأسباب الداخلية والخارجية التي مهّدت لهذا الاحتلال، وردود فعل الجزائريين السياسية والعسكرية تجاهه. وقد عُرف الزبيري بمؤلفاته الغزيرة وتحليلاته الدقيقة لتاريخ الجزائر، حيث تناول في كتاباته بداية الاحتلال الفرنسي سنة 1830، مبيّنًا أوجه القوة والضعف، في محاولة لفهم أسباب الانهيار الداخلي الذي مهّد الطريق أمام الاستعمار.

ومن خلال كتاباته، أبرز كيف ساهم تفكك البنية السياسية والاجتماعية، إلى جانب تجاهل السلطة العثمانية لمطالب الشعب، في إضعاف الجبهة الداخلية. كما أشار إلى أن الاحتلال لم يكن وليد اللحظة، بل كان نتيجة لتمهيد طويل وتمزق داخلي استغلته فرنسا لبسط سيطرتها على الجزائر.

ونظرًا لأهمية الفترة التي درسها العربي الزبيري في مؤلفاته، والتي تميزت بجملة من الأحداث السياسية والعسكرية، يمكننا القول إن هناك عدة أسباب كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع، من أهمها:

- قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت شخصية العربي الزبيري، والتي رصدت حياته ومساره، باستثناء بعض الدراسات التي تناولته في سياق عام.
- الرغبة في التعرف على دراساته حول الفترة العثمانية وبداية الاحتلال الفرنسي، التي شهدت تحولات سياسية وعسكرية كبيرة في الجزائر.

ومن أجل دراسة هذا الموضوع ومحاولة البحث في حيثياته، توجّب علينا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهم المؤرخ العربي الزبيري في إثراء مجال البحث التاريخي في الجزائر خلال مرحلتي العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي؟ وما موقفه ونظرته وتقييمه لتلك المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد؟

وقد تطرقنا لبعض وجهات النظر الموجودة في مختلف الدراسات، ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المذكورة، قسّمنا البحث إلى مدخل وثلاثة فصول، إلى جانب المقدمة والخاتمة.

تناولت المقدمة جوانب تتعلق بعناصر الموضوع وطرح الإشكالية وشرح خطة البحث وذكر المصادر المعتمد عليها، مع التطرق إلى أهم الصعوبات التي واجهتنا.

جاء في المدخل نبذة عن المؤرخ العربي الزبيري (1941 – 2024): المولد، النشأة، التعليم، نسبه، محيطه العائلي، مساره التعليمي، شيوخه، مسيرته المهنية، أخلاقه ووفاته.

أما الفصل الأول، فتضمن نظرة الزبيري لأوضاع الجزائر السياسية خلال العهد العثماني، من خلال تحليل الأوضاع السياسية الداخلية، وتقييمه لأهم التمردات والثورات الشعبية، بالإضافة إلى السياسة الخارجية.

أما الفصل الثاني، فقد تطرق إلى الأوضاع الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني، من فِلاحة وزراعة وثروة حيوانية وتبادل تجاري وموصلات، بالإضافة إلى الوضع المالي ومداخيل الخزينة.

بينما تناول الفصل الثالث المقاومات السياسية والمسلحة؛ فالمقاومات السياسية جاءت من خلال مذكرتي حمدان خوجة وأحمد بوضربة، في حين مثّلت المقاومات الشعبية كلًا من مقاومة الأمير عبد القادر، وأحمد باي، ومقاومة الزعاطشة.

وتأتي في نهاية البحث الخاتمة، وهي ملخّص للموضوع نستوفي من خلالها النتائج المتحصّل عليها، وتُعدّ بمثابة إجابة عن الإشكالية المطروحة في المقدمة.

وقد استعملنا في هذا البحث المنهج التاريخي لتتبّع السياق الزمني للأحداث وتسليط الضوء على المراحل الحاسمة في تاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية وبداية الاحتلال، وكذلك لتوثيق سيرة العربي الزبيري. كما اعتمدنا أيضًا على المنهج التحليلي من خلال دراسة مؤلفاته وأبحاثه التي تناول فيها تلك المرحلة.

ولدراسة هذا الموضوع، تم الاعتماد على مجموعة هامة من المصادر والمراجع، يمكن تقسيمها إلى:

أولًا: المصادر:

- كتاب المرآة لحمدان بن عثمان خوجة، والذي يُعدّ شاهدًا على تلك الفترة الهامة من تاريخ الجزائر، خاصة ما يتعلق بالأوضاع في أواخر العهد العثماني.
- العربي الزبيري، التجارة الخارجية لشرق الجزائر (1791 – 1830)، والذي تناول فيه المبادلات التجارية الجزائرية في الشرق وأهم العلاقات التجارية مع الدول.

ثانيًا: المراجع:

- بوعزة بوضرساية، رواد المدرسة التاريخية الجزائرية، الذي يُعد مرجعًا مهمًا في التعريف بشخصية العربي الزبيري، حياته، مؤلفاته ومسيرته التعليمية.
- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800 – 1830)، الذي ركز على الأوضاع الاقتصادية.
- ورقات جزائرية، وقد قدمت معلومات مهمة حول ثورة ابن الأحرش وأبرز التمردات الشعبية.
- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، التي تناولت بداية الاحتلال الفرنسي.

ثالثًا: المجلات والمقالات:

- العربي الزبيري، الحركة الوطنية في مرحلة النضج (1942 – 1954)، وقد استفدنا منها في معرفة حياة الزبيري ونشاطه كمؤرخ.

وآخر ما نذكره في هذه المقدمة: من الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا خلال هذا البحث، الصعوبة البالغة في الوصول إلى المصادر والمراجع التي تتيح لنا جمع المعلومات

والمعطيات المتعلقة بشخصية العربي الزبيري. وقد تجلّت هذه الصعوبة في ندرة هذه المصادر داخل المكتبات الجامعية، وعدم توفرها سوى في نسخة واحدة داخل بعض المكتبات الخارجية. كما أننا، رغم اطلاعنا على جانب من الإنتاج العلمي للمؤرخ العربي الزبيري، إلا أننا واجهنا عائقًا في جمع مؤلفاته كاملة، بسبب ضيق الوقت وقلة الخبرة في التعامل مع مثل هذه المواضيع ذات الطابع التحليلي المعمق. لذا، نعتقد أن هذا الموضوع لا يزال بحاجة إلى وقفة تحليلية ثانية أكثر شمولًا وعمقًا، تُعطيه حقّه من الدراسة والبحث.

واعتمدنا في دراستنا على مجموعة اختصارات نوردها فيما يأتي:

الرمز	المعنى
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعريب
تق	تقديم
د–س	دون سنة نشر
ط	طبعة
ص	صفحة
ع	عدد
N°	Numéro
P	Page

مدخل:

نبذة عن المؤرخ العربي الزبيري

(1941-2024)

1- المولد والنشأة

2- التعليم والتكوين

3- نظرة عن إنتاجه العلمي

4- مسيرته المهنية ونضاله السياسي

5- وفاته

مدخل: نبذة عن المؤرخ العربي الزبيري (1941-2024):

1- المولد والنشأة:

وُلِدَ العربي الزبيري في 18 أفريل 1941،[1] ببلدية سيدي عقبة (بولاية بسكرة حاليًّا)، وأبوه يُدعى الصادق، وأمّه ظريفة مسعودي.[2]

وفي تلك البلدة التاريخية، التي دُفن في تُرابها الطاهر القائد الفاتح عُقبة بن نافع، درس الطفل محمد العربي اللغةَ العربية، وحفِظ سورًا من القرآن الكريم، ثم التحق بالمدرسة الفرنسية، حيث استفاد من التعليم العصري. ومن الطرافة أن نُشير هنا إلى أنه أحبّ الذهاب إلى المدرسة من أجل تناول وجبة الغذاء، إذ كانت توفّرها للتلاميذ والأطفال الأمر الذي يفيدنا بتدني المستوى المعيشي للجزائريين ومعاناتهم تحت وطأة الاحتلال الفرنسي.[3]

لا شكّ أنّ الفترة التي وُلِد فيها كانت مليئة بالأحداث، الحرب الإمبريالية الثانية (1939-1945)، خاصة في فرنسا التي انخرطت في الحرب ضد ألمانيا، فالعالم كان يغلى عيشه وضربت طوقًا متينًا على الجزائريين، خوفًا من أن يقفوا مع عدوّها. هذا إلى جانب جملة من القوانين الجائرة التي سُلّطت على المجتمع الجزائري، ومن أبشعها فرض التجنيد الإجباري، وما زاد في تدهور أوضاع الجزائريين، خاصة في المناطق الصحراوية، حيث توجد منطقة بسكرة، كونها كانت تُعَدّ مسيرةً عسكرية. وهذه الظروف الصعبة التي وُلِد فيها المؤرخ العربي الزبيري، لم تترك للجزائريين من سبيل لرفع التحدي آنذاك سوى التعليمَ الدينيَّ القرآني، فرغم بساطته، كان هو الطريقة الوحيدة للحفاظ على شخصية الشعب الجزائري وهويته العربية الإسلامية.[4]

---

[1] صورة المؤرخ العربي الزبيري، ينظر: الملحق رقم 01.

[2] شهادة ميلاد (نسخة كاملة)، مستخرجة من دائرة سيدي عقبة، ولاية بسكرة، الجزائر، 31 مارس 2019. شهادة ميلاد العربي الزبيري، ينظر: الملحق رقم 02.

[3] مولود عويمر، "**الدكتور العربي الزبيري خطوات رائدة في الذود عن تاريخ الجزائر والثورة**"، التبيان، ع16، مارس 2023، ص ص56-58.

[4] بوضَرساية بوعزة، **رواد المدرسة التاريخية الجزائرية**، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص ص49-50.

2- التعليم والتكوين:

2-1- مرحلة ما قبل الثورة:

بدأ تعليمُ العربي الزبيري في "كُتّاب" مسجد قرية سيدي عقبة، مسقطِ رأسه، وفي المسجد كانت هناك داخلية تستقبل الطلبة الوافدين من كلّ أنحاء الجزائر، وكان أهل المنطقة يطلقون عليهم اسم "الطلبة الرُّحَّل". ويُؤكّد المؤرّخ العربي الزبيري أنّ هذه التسمية تعود إلى كون الأساتذة المشرفين على التعليم هم أنفسهم مَن كانوا يستقبلون التلاميذ، أي أنهم كانوا موجودين في المسجد، ولكلّ واحد من هؤلاء الأساتذة حلقة داخل المسجد؛ فمنهم من كان يُدرّس اللغة، ومنهم من كان مختصًّا في الفقه، وهناك مَن كان يُعطي دروسًا في الميراث.[1]

وقد جعل هذا من "كُتّاب مسجد سيدي عقبة" مقصدًا للعديد من طلبة العلم، خاصةً وأنهم لم يكونوا مُلزَمين بدفع مصاريف الإقامة أو الدراسة، نظرًا للفقر الذي كان يعاني منه أغلب العائلات؛ ولهذا، كان سكّان المنطقة يتكفّلون غالبًا بتغطية التكاليف،[2] والتي كانت تأتي من مداخيل الغلّات الزراعية، وخاصة التمر بالدرجة أولى، إضافة إلى محاصيل أخرى، مثل الحبوب بشتى أنواعها، والخضر، والفواكه.[3]

وهذا يعني أن منطقة سيدي عقبة، التي تعود تسميتها إلى الصحابي الجليل عقبة بن نافع الفهري، استطاعت أن تستقطب العديد من أبناء المناطق المجاورة، بمن فيهم الرجال الكبار. وقد نقل المؤرّخ العربي الزبيري صورةً مُعبّرة عن الوضع التعليمي الذي عايشه آنذاك، خاصةً ما يتعلّق بالطلبة الوافدين، بأنّ هدفهم كان التزوّد بالمعرفة الدينية، وبعد أن يُتمّوا دراستهم، يعودون إلى مواطنهم. وكان أهل المدينة يتكفّلون بمعيشة الطلبة المقيمين في الداخلية؛ فعندما يأتي وقت الحصاد، يجمعون المحاصيل التي حصدها أهلها، ويحملون

---

[1] نقلا عن محمد بن بريكة، **شخصيات بارزة في كتابة تاريخ الجزائر المعاصر**، مذكرة تخرج ماجستير، جامعة الجزائر، 2012، ص32.

[2] نفسه.

[3] بوضَرساية، مرجع سابق، ص51.

الأكياس، وترافقهم "الداية" (أنثى الحمار). وكذلك كان الحال بالنسبة للخضر والفواكه، حيث كانت تُؤخذ للداخلية، وتُوضَع تحت تصرّف المسؤول عن الشؤون العامة للطلبة.[1]

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك امرأة تتكفّل بطهي الطعام، وأخرى تتولّى الغسيل. كما كانت كل جماعة من الطلبة مكلّفة بمنطقة معينة داخل القرية آنذاك. وكانوا يُنشِدون بيتًا من الشعر يقول: "رَبّي بهم، بجاهِهِم، عَجّلْ، وبالخَيرِ، وبالفَرَجِ". ثم يقومون بتقطيع اللحم، ويبقون طَوال السنة يأكلون من تلك الخيرات.[2]

بعد أن أتمّ المؤرّخ العربي الزبيري تعليمه الديني الأول، وهو في سنّ الطفولة، أصبحت له رغبةٌ مُلحّة في مواصلة دراسته، وذلك في أول تحدٍّ له. فكيف يُعقل أن يبقى أبناء الكولونات والباشاغات، وأبناء المقربين من الإدارة الفرنسية، هم وحدَهم أصحاب الحظ في مواصلة التعليم، بينما تُحرَم الغالبية العظمى من أبناء الجزائريين من التعليم العام؟ لذلك، التحق بالمدرسة الابتدائية الفرنسية وعمره ثماني سنوات، ومع ذلك بقي مُتعلّقًا بالتعليم الحرّ الذي نهل منه منذ صغره. فكان، بعد خروجه من المدرسة الابتدائية على الساعة الخامسة مساءً، يلتحق مباشرة بمدرسة التعليم العربي الحر، وذلك ابتداءً من الساعة السادسة مساءً إلى غاية السابعة والنصف.[3]

ومن العلماء الأجلّاء الذين تلقّى على أيديهم هذا التعليم: الشيخُ صالح المسعودي بن عبد الهادي، خرّيجُ جامعةِ الزّيتونة، والذي سبق له أنْ دَرَسَ في المدينةِ المنوّرة، وشاءت الأقدارُ أن يسقطَ شهيدًا في ميدانِ الوعي إبّانَ الثورةِ التحريرية. وهو أحدُ أقاربِ والدةِ المؤرخ العربي الزبيري. بالإضافة إلى أستاذٍ آخرَ من نفسِ المنطقة، يُدعى حمزة حوحو، وهو ابنُ عمّ الشهيد رضا حوحو.[4]

---

[1] نفسه.

[2] نفسه، ص52.

[3] بوضَرساية، مرجع سابق، ص52.

[4] نفسه، ص53.

وأمامَ تزايدِ سياسةِ الاضطهاد التي طبّقتها إدارةُ الاستعمارِ الفرنسيّ، وجدَ السيّدُ الصادق، والدُ العربي الزبيري، نفسه مضطرًا إلى مغادرةِ قريةِ سيدي عقبة مع أسرته. وكانت وجهتُه منطقةَ سكيكدة، وبالتحديد بلدةَ الحروش.[1]

كان عمر محمد العربي آنذاك عشر سنوات، وفي هذه المدينة أكمل تعليمه الابتدائي بالمدرسة الابتدائية الفرنسية، حيث تحصّل على الشهادة الابتدائية. وهذا ما سمح له بالالتحاق بمرحلة جديدة من التعليم، هي مرحلة "الإكمالية"، وفعلاً دخل إكمالية الحروش، والتحق بالمدرسة الحرة التي كان يُسيّرها آنذاك الشيخ السعيد كربوش.[2] وشاءت الصدف أن يتلمذ على يد أحد الأساتذة خريجي جامعة الزيتونة، وهو الأستاذ الطاهر براهمة. وفي هذا الصدد، يؤكّد المؤرخ العربي الزبيري أنه نهل العلم والمعرفة من معين الشيخين، وعلى يديهما تعلّم قواعد اللغة العربية وآدابها، وكذلك العلوم الدينية، منها الفقه والحديث. كما تمكّن من الآجرومية والألفية.[3]

رغم الثقل الذي كان مُلقىً على كاهل المؤرخ العربي الزبيري وهو تلميذ، فقد استطاع أن يوفّق بين التعليم العربي الحُرّ والتعليم الفرنسي، وكان التعليم الحُرّ والتعليم الفرنسي في تلك المرحلة يُشكّلان نظامين دراسيين مختلفين تمامًا، سواء من حيثُ المنهج أو من حيثُ محتوى المواد المُدرَّسة. وكان من الصعب جدًّا على تلميذٍ في سنٍّ مبكرة أن يتحمّل مشقّةَ الدراسةِ في كليهما، ومع ذلك تمكّن المؤرّخ العربي الزبيري من نَيلِ شهادةِ التعليم الابتدائي باللغة الفرنسية، لينتقل بعد ذلك إلى مرحلةٍ جديدةٍ من التعليم في المدارس الفرنسية. وقد

---

[1] الحروش: إحدى بلديات ولاية سكيكدة، وهي مقر دائرة الحروش، وتعتبر من أكبر الدوائر في شرق الجزائر. يبلغ عدد سكانها 48,995 نسمة، ar.m.wikipedia.org، 4سبتمبر 2023، 1 أفريل 2025، 17:21.

[2] الشيخ سعيد كربوش: الشيخ سعيد بن عمر بن عيسى كربوش، مواليد سنة 1926. ينحدر من أسرة متواضعة، أمه عائشة بنت سعيد الشيخ صالح، وهو من أصل عرش آت أحمادة بمدينة غرداية، الجزائر. انخرط سنة 1962 في سلك الهيئة الدينية "العزابة"، وفي آن واحد عين ضامنًا لعشيرة آيت أحمادة، وكان هدفه الأسمى لمَ الشمل، وتوحيد الكلمة، والنهوض بالعشيرة، والسير بها قُدُمًا إلى الأمام. توفي يوم الأربعاء 22صفر 1422هـ، الموافق ل 16 ماي 2001، ودُفن بمسقط رأسه غرداية. ينظر: فريق التحرير، **الشيخ سعيد موسى كربوش رحمه الله**، mzabmedia.com، تم التصفح في: 7 أفريل 2025، الساعة 09:15.

[3] نقلا عن: بوضرساية، مرجع سابق، ص53.

استطاع أن يتحصّل على شهادة "الأهلية" باللغة الفرنسية، وهي شهادة مستحقّة سمحت له بالانتقال إلى مرحلة التعليم الثانوي.[1]

وقد وافق انتقالَهُ إلى تلك المرحلة الدراسية إضرابُ الطلبةِ العام سنة 1956، الذي كان وراء انقطاعِ العديد من الطلبة الجزائريين عن مواصلة التعليم الثانوي بل وحتى الجامعي.

وأما المستجدّات، وجدَ نفسَه أحدَ المنقطعين عن الدراسة تلبيةً لنداءِ الواجب الذي أطلقته جبهةُ التحرير الوطني آنذاك، مما دفع بأسرة الزبيري إلى العودة بأكملها إلى مسقطِ رأسه، سيدي عقبة.[2]

2-2- مرحلة ما بعد الاستقلال:

لم يكن يرغب العربي الزبيري بعد استرجاع الجزائر لاستقلالها في الوصول إلى أعلى المراتب السياسية أو السلطوية، ولو كانت تلك رغبته لتمكّن من ذلك، مستغلًّا المناصب التي مُنحت له من قبل المسؤولين الكبار، ولكنه آثار القاء إطارًا في ديوان جهاز إدارة جبهة التحرير الوطني.

وقد ربط المناضل العربي الزبيري ربط القبول بشروط، أهمها العودة إلى مقاعد الدراسة، وكان له ما أراد. ففي عام 1963، نظّمت جامعة الجزائر مسابقةً في الدخول إلى السنة الأولى، وشارك فيها الطالب العربي الزبيري، ونجح بكل استحقاق وجدارة. ولمّا فتحت الجامعة أبوابها، راح يحصد الشهادة تلو الأخرى. كانت أول شهادة له: شهادة الدراسات العربية، ثم شهادة الكفاءة في التعليم الثانوي في اللغة العربية وآدابها.

غير أن ميوله لدراسة التاريخ، بحكم نضاله وجهاده، كانت أقوى، لذلك اختار دراسة التاريخ في التعليم الجامعي، ليتحصل بعد مدة من الدراسة على شهادة ليسانس في نفس التخصص. وكان أيضًا مهتمًّا بالترجمة، درسها ليتحصل في الوقت نفسه على شهادة جامعية ثانية بعد الليسانس في التاريخ، وهي شهادة الليسانس في الترجمة.

---

[1] العربي الزبيري، **الحركة الوطنية في مرحلة النضج 1942-1954**، مجلة الرؤية، ع2، الجزائر، ماي 1996، ص73.

[2] نفسه.

وبهذا، افتُتحت شهية الطالب العربي الزبيري في طلب العلم، ولم يتوقّف عند هذا الحدّ من التفوق والنجاح، فسعى كثيرًا من أجل نيل شهادة الدبلوم التي يعتبرها بداية جديدة في البحث العلمي الذي أراد أن يصل إليه ويُحقّقه. وقد سجّل ذلك بحصوله على دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، وبعدها حضّر دكتوراه الطور الثالث تحت إشراف الأستاذ أبو القاسم سعد الله، وبحلول شهر سبتمبر سنة 1972 ناقشها، وتحصّل على شهادة الدكتوراه.[1]

تحصّل المؤرخ الزبيري على العديد من الشهادات، والتي بدأها بأول شهادة ابتدائية، مرورًا بالمرحلة الإكمالية، ثم الثانوية، وآخرها المرحلة الجامعية التي تخرج منها بأهم شهادة علمية، وهي الدكتوراه. وعلى هذا الأساس، يمكن حصر شهاداته العلمية فيما يلي:

- شهادة ليسانس في الآداب، تحصّل عليها من جامعة الجزائر، 1965/1956.
- شهادة الكفاءة في التعليم الثانوي في اللغة العربية وآدابها، 1967، تحصّل عليها أيضًا من جامعة الجزائر.
- شهادة ليسانس في الترجمة، عام 1968، من جامعة الجزائر.
- شهادة ليسانس في التاريخ، عام 1968، من جامعة الجزائر.
- شهادة الدراسات العليا في التاريخ، تحصّل عليها عام 1970، من جامعة الجزائر.
- دكتوراه الطور الثالث في التاريخ، تحصّل عليها عام 1972، من جامعة الجزائر.
- دكتوراه دولة في فلسفة التاريخ، 1994-1995، تحصّل عليها من جامعة بغداد.[2]

3- نظرة عن إنتاجه العلمي:

عمل الكاتب والمؤرخ بجدٍّ واجتهاد من أجل كتاباته التي سعى كثيرًا لإخراجها ونشرها، بل ساهم بترجمة العديد من المصادر والمراجع الهامة. ولقد أردنا أن نركّز على بعض من أهم كتبه التي أخرجها، ومنها ما يلي:[3]

---

[1] جميلة كامل وحياة لرقط، **المجاهد والمؤرخ العربي الزبيري**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 2019، ص ص9-10.

[2] بن بريكة، مرجع سابق، ص96.

[3] كامل ولرقط، مرجع سابق، ص16.

- مقاومة الجنوب للاحتلال الفرنسي: يحتوي الكتاب على 92 صفحة، أصدر هذا الكتاب عن دار الحكمة الجزائر سنة 2015، قد قسم الزبيري كتابه الى 8 فصول إذ تناول في القسم الأول احتلال الجزائر ومقاومة الجنوب اما فيما يخص الفصل الثاني فنجد ان الزبيري قد وضعه تحت عنوان محمد الصغير بن أحمد بن الحاج، أما بالنسبة للفصل الثالث وضعه تحت عنوان سقوط بسكرة بين أيدي قوات الأمير عبد القادر، اما فيما يخص الفصل الرابع فنجد انه وضعه تحت عنوان حرب الجنوب تدخل طورا جديد، وبالنسبة للفصل الخامس تطرق فيه الى الاعترافات الكومندان توماس، وتناول في الفصل السادس رجوع الفرنسيين الى بسكرة، والفصل السابع تناول فيه ثورة الزعاطشة وكيف كانت أحداثها، اما فيما يخص الفصل الثامن والأخير وضعه تحت عنوان ثورتا أولاد منصور وأولاد عمر.[1]
- مدخل الى تاريخ المغرب العربي الكبير: أصدر هذا الكتاب عن دار الحكمة الجزائر 2015، يحتوي على193صفحة، وقد قسم الدكتور العربي الزبيري كتابه هذا الى قسمين حيث تناول في القسم الأول الأوضاع السياسية بينما تطرق في القسم الثاني الى الأوضاع الاقتصادية.[2]
- التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830 أصدر هذا الكتاب عن دار الحكمة الجزائر سنة 2015، يحتوي على 351 صفحة وقد قسم الدكتور الزبيري كتابه الى 6 فصول يندرج الفصل المدخلي تحت عنوان الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتطرق في الفصل الثاني الى أسس التجارة الخارجية في الشرق الجزائرية، أما بالنسبة للفصل الثالث فنجد أن الزبيري تناول فيه العلاقات التجارية مع أوروبا، أما فيما يخص الفصل الرابع فنجد أن المؤرخ العربي الزبيري قد وضعه تحت عنوان العلاقات التجارية مع افريقيا والحجاز، أما بالنسبة للفصل الخامس فنرى أن الزبيري تناول فيه دور

[1] العربي الزبيري، **مقاومة الجنوب للاحتلال الفرنسي**، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2014.

[2] العربي الزبيري، **مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الكبير**، دار الحكمة، الجزائر، 2015.

المؤسسات الأجنبية في التجارة الخارجية، أما فيما يخص الفصل السادس قد أدرجه تحت عنوان دور شركة بكري وبوجناح في التجارة الخارجية.[1]

- المثقفون الجزائريون والثورة: يعتبر هذا الكتاب من الكتب التي قام المتحف الوطني للمجاهد بنشرها، تمت طباعته من قبل المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار-وحدة الطباعة بالروبية الجزائر سنة 1995، ويحتوي الكتاب على 183 صفحة، وقد قسم الزبيري إلى قسمين حيث أن القسم الأول قد عنون بفترة ما قبل الثورة وقد تناول القسم الثاني تحت عنوان فترة الكفاح المسلح.[2]
- الغزو الثقافي في الجزائر 1962-1982: أصدر هذا الكتاب عن المؤسسة الجزائرية للطباعة الموجود بالجزائر سنة 1986، ويحتوي الكتاب على 170 صفحة، وقد قسم الدكتور الزبيري كتابه هذا الى ثلاثة أقسام إذ تناول في القسم الأول مظاهر الغزو الثقافي، أما بالنسبة للقسم الثاني فنجد أن الزبيري تناول كيفية التصدي للغزو الثقافي، أما فيما يخص القسم الثالث فنجد أن الدكتور العربي الزبيري قد تم وضعه تحت عنوان أفكار وآراء.[3]
- المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثورة: أصدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب بتاريخ 19 مارس 1989 ثم صدرت الطبعة الثانية بتاريخ من المعطيات السياسية والفكرية والثقافية والإقتصادية الجديدة وتحليلا للأوضاع التي سادت الجزائر خلال الفترة الفاصلة ما بين 1969و1988. والنتائج التي أسفرت عنها عملية إجهاض الثورة. مارس 1991، يعتبر هذا الكتاب ملخص للأسباب البعيدة والقريبة التي أدت إلى أحداث أكتوبر الدامية.[4]
- الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر: أصدر هذ الكتاب عن دار الحكمة الجزائر2014، يحتوي على 206 صفحة وقد قسم الدكتور الزبيري إلى أربعة أقسام حيث

---

[1] العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في فترة ما بين 1830-1892**، دار الحكمة، الجزائر.

[2] العربي الزبيري، **المثقفون الجزائريون والثورة**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1995.

[3] العربي الزبيري، **الغزو الثقافي في الجزائر 1962-1982**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1986.

[4] العربي الزبيري، **المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثروة**، (1989)، (1991)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989.

يندرج القسم الأول تحت عنوان البيعة وتنظيم الدولة اما بالنسبة للقسم الثاني فنرى أن الزبيري تناول فيه معاهدة دي ميشال، أما فيما يخص القسم الثالث فنجد أن المؤرخ الزبيري قد أدرجه تحت عنوان بيجو ومعاهدة التافنة، وأما بالنسبة للقسم الرابع قد تطرق فيه إلى بيو للمرة الثالثة ونهاية الأمير عبد القادر.[1]

- مذكرات الحاج أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة: أصدر هذا الكتاب عن الشركة الوطنية للنشر والتوزيع سنة 1981، يحتوي على 204 صفحة وقد قسم الدكتور الزبيري إلى 3 أقسام القسم الأول تحت عنوان مذكرات أحمد باي، أما فيما يخص القسم الثاني فنجد أن الزبيري قد أدرجه تحت عنوان حمدان خوجة، أما بالنسبة للقسم الثالث فنجد أن الزبيري تناول فيه مذكرة أحمد بوضربة إلى اللجنة الافريقية.[2]
- المرآة لصاحبه حمدان بن عثمان خوجة: أصدر هذا الكتاب عن سلسلة التراث الجزائر سنة 2005، يحتوي الكتاب على 279صفحة، وقد تطرق الزبيري فيه الى كتابين الكتاب الأول يحتوي على البدو وأصلهم – طبائع البربر وعاداتهم – سكان المتيجة طبائعهم وعاداتهم – عن سكان السهول – عن سكان الجهة الغربية – الجزائر – حكومة الأتراك – كيفية تجهيز سفن القرصنة في الجزائر وتوزيع الغنائم وحول التنظيم العسكري والديوان – حول الداي وحكومته – تحديد رسوم الأرض وطريقة جمع الضرائب – عن انحطاط حكومة الأتراك وسقوطها – عن داخل الإيالة وبعض الملاحظات حول حسين باشا آخر دايات الجزائر، أما الكتاب الثاني حول الحرب وأسبابها–قصة وصول الجيش الى سيدي فرج–عن تفاصيل دخول المارشال بورمون الى الجزائر–عن الاحتلال العسكري–عن البايات منذ أن وقع الغزو الفرنسي –عن إدارة المارشال بورمون– عن أحداث الترسانة والاحتلال العسكري–عن الاحتلال العسكري وسلوك أهم ضباط الجيش الفرنسي –عن

[1] العربي الزبيري، **الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر**، دار الحكمة، الجزائر، 2014.

[2] العربي الزبيري، **مذكرات الحاج أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

مصطفى بومزراق وباي التيطري – تابع لإدارة الجنرال الكلوزيل وحملاته ضد المدية والبليدة نسخة المعاهدات-عن الأوقاف-تفسيرات حول ممتلكات الأوربيين في الجزائر.[1]

- أيديولوجية الثورة الجزائرية.
- الثورة الجزائرية في عامها الأول.
- الثورة الجزائرية في عامها الثاني.
- الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر.
- اللحمة التاريخية عن الدولة الجزائرية.[2]

وقد تنوعت إسهامات المؤرخ العربي الزبيري من كتابات متخصصة في التاريخ وكتابات فكرية، الى مقالات هادفة في المجلات والصحف ناهيك عن إشرافه على العديد من الرسائل والأطروحات الجامعية، سواء في مرحلة الماجستير أو الدكتوراه.

- أطروحة دكتوراه دولة بعنوان: تنجانيقا تحت الانتداب البريطاني، للطالب منصف بكاي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2004.[3]
- أطروحة دكتوراه دولة بعنوان: التجربة الديمقراطية في الوطن العربي، الجزائر أنموذجًا، للطالب لونسي إبراهيم، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005.
- أطروحة دكتوراه للطالب لزهر بديدة الموسومة ب: الحركة الديغولية في الجزائر من الظهور الى المواجهة – الحركة الوطنية (1940-1945)، نوقشت بجامعة الجزائر في جانفي 2010.
- ناقش الدكتور العربي الزبيري العديد من الرسائل الجامعية منها: أطروحة دكتوراه دولة لطالب ليبي، جامعة الجزائر.[4]

[1] حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تق وتح وتع العربي الزبيري، دار الحكمة، 2005.

[2] كامل ولرقط، مرجع سابق، ص16.

[3] نفسه.

[4] كامل ولرقط، مرجع سابق، نفسه، ص17.

كما أسهم الدكتور بجملةٍ من المقالات، نشر أغلبها في مجلة المجاهد الأسبوعي، وترجمها على النحو التالي:

- 619، بتاريخ 1972/07/02.
- الداي يدعو حميدو إلى مدينة الجزائر، للمؤلف نفسه، ونشره الدكتور العربي الزبيري في ع620، بتاريخ 1972/07/09.
- مقال بعنوان: الجزائر تتحدى الباب العالي، في ع622، بتاريخ 1972/07/23.[1]

إضافة إلى مقالات غزيرة كان ينشرها على صفحات جريدة الشروق اليومي.

4- مسيرته المهنية ونضاله السياسي:

عند دراستنا لشخصية العربي الزبيري، وجدنا أنه مؤرّخ ومناضل في آنٍ واحد. بدأ التدريس كأستاذ دون أن يؤثر ذلك على مساره الحزبي كمناضل ومسؤول في جبهة التحرير الوطني.

كان العربي الزبيري من الرجال الذين آمنوا بأن رسالة الثورة لا تقتصر على استرجاع السيادة الوطنية، بل تتطلب مواصلة النضال للحفاظ على مكاسب الثورة التحريرية. ناضل في صفوف جبهة التحرير الوطني منذ عودته من تونس عام 1962، واستمر حتى الثمانينيات، عندما شعر بضرورة الاستقالة من منصبه. وأرجع الزبيري أسباب استقالته إلى مؤامرة ضد مكتسبات الثورة من أعداء الجزائر الذين تسلّلوا إلى المناصب الحسّاسة، وهدفهم كان القضاء على إنجازات الجزائر المستقلة من ثقافة ودين ولغة.[2]

اعتبر الزبيري أن هؤلاء الأعداء قلّة قليلة تسعى لفرض مكتسبات غريبة تتعارض مع تعاليم الدين الإسلامي. كانت استقالته نتيجةً لرفضه لهذا التوجّه، وكرّس جهوده للكتابة والردّ على هؤلاء، مؤكّدًا على هويته كمؤرّخ وليس كسياسي.[3]

---

[1] بديعة بومزبر، **ترجمة النص التاريخي: دراسة تحليلية نقدية مقارنة لترجمتي محمد بن عبد الكريم والعربي الزبيري لكتاب المرآة لحمدان بن عثمان خوجة**، مذكرة ماجستير في الترجمة، جامعة الجزائر2، 2015، ص ص53-54.

[2] كامل ولرقط، مرجع سابق، ص11.

[3] كامل ولرقط، مرجع سابق، ص11.

لم يكن الزبيري مستعدًّا للعمل مع جبهة التحرير الوطني في ظل تلك الظروف الحالية، نظرًا لغيرته على الجزائر التي دفعت ثمن حريتها غالبًا. هذه الأوضاع المزرية دفعته للاعتزال والابتعاد عن الساحة السياسية الجزائرية حتى عام 1990، حيث تميزت شخصيته بالحنكة السياسية والعِلم الغزير، من التعليم الديني إلى التأريخ وتصحيحه.[1]

بعد الاستقلال عام 1962، تم تعيينه عضوًا في ديوان الأمين العام لجبهة التحرير الوطني، بفضل إخلاصه للوطن. في نفس العام، عُيِّن مفتشًا عامًا للجبهة، وبعد أحداث جوان 1965 التي أطاحت بالرئيس أحمد بن بلّة، أصبح أمينًا وطنيًّا للاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين بين عامي 1965 و1976، كما كان أول جزائري يشارك في مؤتمر الأفرواسياوي في بكين في جوان 1966.[2]

لاحقًا، تولى مسؤولية الأمانة المركزية لجبهة التحرير الوطني لمدة تقارب 6 سنوات بين 1973 و1978. وفي عام 1981، انتُخب أمينًا عامًا لاتحاد الكُتّاب الجزائريين، وفي 1984، انتُخب عضوًا للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، وأصبح أيضًا عضوًا في الأمانة الدائمة للجنة المركزية. وفي عام 1985، انتُخب أمينًا عامًا لاتحاد الكُتّاب والصحفيين والمترجمين الجزائريين، وأصبح عضوًا بارزًا في اتحاد الكُتّاب العرب. في نفس السنة، سعى إلى لمّ شمل المؤرخين الجزائريين في رابطةٍ عُرفت بـ "رابطة المؤرّخين"، لكن، للأسف، لم تُؤسَّس حينها.[3]

اشتهر بين المثقفين العرب، وكان عضوًا في العديد من التنظيمات العلمية، منها اتحاد المؤرخين العرب في بغداد، وكان أيضًا أحد مؤسسي المجلس القومي للثقافة العربية.

---

[1] نفسه، ص12.

[2] بورنان، **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر**، دار الأمل، الجزائر، 2002، ص104.

[3] كامل ولرقط، مرجع سابق، ص13.

كما كان عضوًا في هيئات تحرير متخصّصة، منها مجلة "الوحدة"، ومديرًا لمجلة "الرؤية"، لسان حال الكُتّاب الجزائريين. أمام التغيرات السياسية التي شهدتها الجزائر منذ عام 1989، استقال من حزب جبهة التحرير الوطني، ومن التنظيمات التي كان ينتمي إليها.[1]

معتبرًا أحداث أكتوبر مؤامرة دنيئة، ولتوصيل هذه الرسالة إلى الأجيال، كتب كتابه الشهير "المؤامرة الكبرى" أو "إجهاض ثورة".[2]

بعد عام من تلك الأحداث، في 1990، عاد إلى النضال ليؤسّس منتدى الفكر والثقافة بالعاصمة، وساهم في تأسيس المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، حيث وضع برنامجه العلمي. وكان المركز تحت إشراف وزارة المجاهدين، كما كان عضوًا في المجلس الوطني لاتحاد الكُتّاب الجزائريين، ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستثنائي.[3]

5- وفاته:

لقد فقدت الزائر يوم 30 سبتمبر 2024 المجاهد الرمز والمؤرخ الفذ، وعلمًا من أعلامها المعاصرين، الأستاذ الدكتور العربي الزبيري، عن عمر ناهز 83 عامًا، والذي كتب تاريخها بأسس علمية أكاديمية، ليكون أحد كبار مؤرخي الجزائر.

ترك فراغًا كبيرًا في قلوب الجزائريين، وبين أساتذة قسم التاريخ في مختلف الجامعات الجزائرية، وخاصة أولئك الذين درسوا على يديه التاريخ، وقواعده، ومبادئه، وأخلاقيات البحث التاريخي العلمي.[4]

---

[1] كامل ولرقط، مرجع سابق، ص13.

[2] نفسه.

[3] نفسه، ص14.

[4] الأخضر عالب، "**المجاهد والمؤرخ الراحل العربي الزبيري سيرة ومسيرة**"، مجلة الربيئة، ع30، الجزائر، 10 أكتوبر 2024.

دفن الأستاذ الزبيري في اليوم الموالي من وفاته، بمقبرة قاريدي بالقبة، بالعاصمة الجزائر، مخلدًا اسمه في ذاكرة وتاريخ الجزائر، مناضلًا ومجاهدًا سياسيًا، وباحثًا، ومؤرخًا بارعًا في التاريخ المعاصر.[1]

[1] شهادة وفاة العربي الزبيري، ينظر: الملحق رقم 03.

الفصل الأول

نظرة الزبيري لأوضاع الجزائر السياسية -العهد العثماني-

1- السياسة الداخلية

1-2- أهم التمرّدات والثورات الشعبية

3- السياسة الخارجية

الفصل الأول: نظرة الزبيري لأوضاع الجزائر السياسية –العهد العثماني–:

1– السياسة الداخلية:

بدايةً لابدّ من التّعرض إلى موقف الزبيري من الوجود العثماني في الجزائر، خاصة أن الموضوع عرف نقاشًا كبيرًا بين دوائر المؤرخين واختلفت آراؤهم بين من يعتبره احتلالا، وبين من يعتبره إلحاقًا، أما رأي الزبيري فقد عبر عنه قائلًا:

يعتبر المؤرّخون الغربيون الجزائر مستعمرة عثمانية، ممّا يهدف إلى إدانة الأتراك وتبرير الاستعمار الفرنسي الذي استمر لأكثر من 125 عامًا. لكن الوجود العثماني في الجزائر لم يكن احتلالًا، بل يشبه عملية يوسف بن تاشفين لحماية الأندلس. الأتراك حافظوا على الهوية الوطنية، حيث أبقوا على اللغة العربية واستخدموها في مراسلاتهم، كما لم يهينوا الدين ورجاله، بل عملوا على تطهيره وبنوا المساجد.[1]

حاول الأتراك منذ البداية ضمّ عناصر من الأهالي إلى الديوان، لكن الجزائريين رفضوا ذلك. وكانوا يستقبلون القبائل المهزومة بشكل جيّد لإظهار أنهم ليسوا غزاة. الأتراك أحبّوا الجزائر كحبّ المواطن لوطنه، حيث اعتبروا أنهم لم يخضعوا الشعب بالقوة، بل بالعدل. بعضهم رفض الزواج للحفاظ على ممتلكاته لصالح البلاد، ممّا يعكس تضحية كبيرة. ومع ذلك، ارتكب الأتراك خطأً عندما تخلّوا عن الاندماج مع السكان وفضّلوا الترف، ممّا أثار سخط السكان وهدّد سلطتهم.[2]

كما كانت علاقات الإيالة بالقسطنطينية شكلية أكثر من كونها عملية، حيث لم تكن علاقة استعمارية، بل علاقة بين سيّدين ترتبط بروابط الدين والمصالح المشتركة. كانت الجزائر ترسل هدايا إلى إسطنبول عند تعيين داي جديد، مثل جلود الأسود والأغطية الصوفية، مقابل مساعدات عسكرية. الجزائر كانت الرابحة في هذا التبادل، حيث كانت تسعى لتجديد الفرمان.[3]

---

[1] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص34.

[2] نفسه، ص34–35.

[3] نفسه، ص36.

وعلى الرغم من أن بعض الدول الأوروبية اعتبرت الجزائر مقاطعة عثمانية، إلا أن إسطنبول لم تمارس سلطتها على حكّام الجزائر إلا في الأمور الدينية. الجزائر كانت تتعامل مع الدول الأوروبية وأمريكا كذلك، ولكنها لم يكن لها تمثيل دبلوماسي بسبب اعتقادها بأنها في حالة حرب مع الدول المسيحية.[1]

يرى العربي الزبيري: إن الجزائر استكملت استقلالها في عام 1792م عندما استرجعت مدينة وهران من الإسبانيين، بعد صراع دام ثلاثة قرون. كان لهذا الحدث تأثير كبير على الاقتصاد، حيث استغل المستعمرون خيرات المنطقة الغربية، وصدروا البضائع إلى بلدانهم. بعد استعادة وهران، تعززت سيادة الجزائر، وأصبح من حق الجزائريين التصرّف بحرية في شؤونهم، كما تمكنت السلطات المحلية من توحيد جهودها لتنمية البلاد بعد القضاء على الاستعمار، مما ساعد في توفير الموارد التي كانت تُنفق في الحروب.[2]

تُعتبر الفترة التي تتناولها الدراسة (1792–1830) فترة استقرارٍ نسبي، حيث حكم خلالها عشرة دايات، ثلاثةٌ منهم لمدة خمس وعشرين سنة. كما شهدت الفترة المذكورة يقظةً لدى القيادة العمومية التي أدركت استغلال الهيئات الأجنبية لثروات البلاد. حاول بعض البايات والأعيان الاهتمام بالتجارة الخارجية، لكنهم لم يفعلوا ذلك وفق تخطيطٍ معيَّن، بل سعوا لاستغلال الثروات لمصالحهم الشخصية، مما حال دون استفادة الجزائر من التطور الحضاري. بالإضافة إلى ذلك، كانت أوروبا قد تحالفت ضد الإيالة بهدف القضاء على "دار الجهاد".[3]

أما عن نظام الحكم في الإيالة آنذاك، فهناك آراء متعددة حول طبيعته؛ حيث يعتبره البعض "جمهورية عسكرية"، بينما يصفه آخرون بـ "المملكة". لكن الحقيقة من وجهة نظر الزبيري أنه: نظام خاص لم يُعرف في أي بلدٍ آخر؛ يجمع بين الطابع المدني والعسكري، ويتميّز بحكمٍ جماعيٍّ شوريٍّ في القمّة، وفرديٍّ مطلقٍ في القاعدة.

---

[1] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص ص36–37.

[2] نفسه، ص ص17–18.

[3] نفسه.

وكان رئيس الدولة في تلك الفترة هو "الداي"، الذي كان ينفذ القوانين المدنية والعسكرية، وينظم الجيوش، ويتواصل مع القبائل ورؤساء الدول للحفاظ على الأمن داخليًا وخارجيًا. كما كان يشرف على المالية، وعلى التنظيمات الإدارية الضرورية لها، بالإضافة إلى أنه كان يُعيّن الوزراء، وهم مساعدوه المقرّبون، يختارهم بنفسه من الأتراك، وعددهم سبعة:[1]

1- الخزناجي أو الخزندار: المسؤول المالي، يساعده أربعة كتّاب يُسمّى رئيسهم "باشادقتر".

2- الآغا: رئيس الجيوش البرية.

3- وكيل الحرج: قائد البحرية.

4- البيت مالجي: المكلف بالمواريث.

5- خوجة الخيل: الضابط الذي يشرف على الشرطة العامة.

6- شيخ الإسلام: المفتي الحنفي، وكان في البداية يُعيَّن من إسطنبول.

7- المقطاعجي أو المكتابجي: كاتب الدولة، له درجة "شيخ الإسلام"، ومن شروطه أن يكون فقيهًا عالمًا، وقد يُعيَّن الكتابجي من الأهالي.

وغيرهم من رجال حاشيته، وهي هيئة الموظفين التي تضم عناصر تركية يتقاضون نفس المراتب، وأهمهم:[2]

- خوجة الباب: يفتح أبواب القصر ويغلقها.
- الآشجي باشي: رئيس الطباخين.
- خوجة السر: الكاتب الخاص الذي يستعين به الداي.
- خوجة الرحبة: يُشرف على أسواق الحبوب.
- خوجة الملح: المسؤول عن تنظيم أسواق هذه المادة الحيوية.
- قائد المرسى: يُراقب واردات البلاد وصادراتها على مختلف أنواعها.

---

[1] نفسه، ص20.

[2] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص20.

ويرى الزبيري: أن الداي يستمدّ سلطاته من الديوان، أو مجلس الشُّورى كما يسمّيه البعض، ويتكوَّن المجلس من حوالي ستّين بُولُكْباشي، يجتمعون صباح كلّ يوم تحت رئاسة الداي، فيتداولون حول القضايا الإدارية والحكومية، ولا يمكن أن يُعيَّن الداي أو يُنصَّب إلا من طرفهم وبحضورهم، حتى ولو كان الباب العالي هو الذي أرسل القفطان والفرمان.

ولعلَّ الرأي الذي أفصح عنه الزبيري لا يختلف كثيرًا عن غيره من المؤرخين، إذ يرى على سبيل المثال عمَّار بوحوش:[1] أنّ وحدة التّراب الجزائري وظهور قيادة سياسيّة مركزيّة في الجزائر العاصمة تعزّزت بشكل كبير في العهد التّركي. خلال هذا العهد، حرّرت القيادة السياسيّة المناطق المحتلّة من قبل الدّول المسيحيّة وعيّنت مسؤولين محلّيين في جميع المقاطعات. كان التّنظيم السّياسي في آخر فترة من العهد العثماني يتمثّل في وجود الدّاي، الذي كان الحاكم الأعلى والقائد العام للجيش، ويمارس صلاحيّات رئيس السّلطة السّياسية. يتمّ انتخاب الدّاي من قبل أعضاء الدّيوان العالي، الذي يتكوّن من رؤساء الوحدات العسكريّة وكبار المسؤولين، ويتراوح عدد أعضائه بين 80 و300. يتفرّغ الدّاي للحكم بعد انتخابه، ويقوم بزيارة عائلته مرّة واحدة في الأسبوع، بينما يستقبل المواطنين ويعالج شكاواهم كلّ صباح، ويدير الدّولة في المساء. كان الدّاي يتقاضى راتبًا عسكريًّا كآغا، بالإضافة إلى أموال وهدايا من البايات والقناصل الأجانب لتغطية نفقاته. كما كان يشرف على مؤسّسات تجاريّة لجلب أموال للخزينة، وفي حال وفاته أو عزله، تُحوَّل أمواله إلى خزينة الدّولة. أمّا الدّيوان (مجلس الوزراء) فكان يمثّل السّاعد الأيمن للداي، حيث ضمّ شخصيّات مقرّبة تساعد في تنفيذ سياسة الحكومة. كان للدّيوان اجتماعات يوميّة لدراسة المسائل العاديّة، واجتماع خاص يوم السّبت للمسائل الهامّة. يتكوّن من 35 شخصيّة مدنيّة وعسكريّة، بما في ذلك القاضي والمفتي، وكان الدّاي يعتمد على عناصر قويّة مثل: الخزناجي، الآغا، خوجة الخيل، بيت المالجي، وكيل الخراج، الباش كاتب. بالإضافة إلى كبار المسؤولين الذين يعتمد

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص ص63–66.

عليهم الدّاي في تنفيذ سياسته، هناك موظّفون سامون يقومون بأعمال محدّدة تدلّ على التنظيم السّياسي في الجزائر.[1]

وقد كانت البلاد مقسّمة إلى أربع ولايات:[2]

1/ دار السلطان: وتتكوّن من الجزائر العاصمة وضواحيها، وتخضع مباشرة لحكم الداي.[3]

2/ بايلك الغرب: عاصمته وهران (وعندما كانت هذه الأخيرة في حوزة الإسبانيين، كانت مزونة ثم معسكر هي العاصمة).[4]

---

[1] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق،21. من بين هذه الوظائف نذكر: الكاتب الأوّل: مسؤول عن المراسلات الخارجيّة والداخليّة، ومشرف على سجلات أموال الدّولة ورواتب الجنود والجمارك. الكاتب الثّاني: يتابع سجلّ الجنود كنسخة ثانية. الكاتب الثّالث: الكاتب الرّابع: يضبط السّجل الثاني لإيرادات الجمارك. رئيس التّشريفات: يسهل الاتّصال بين الدّاي والشّخصيات المستقبَلة، ويتميّز بإتقان اللّغات. الكاخيا: مسؤول عن خزينة الدّولة ومفاتيحها. الخزنادوا: يحتفظ بالمال حتّى يُطلَب إنفاقه. الحكيم باشي: رئيس أطبّاء قصر الدّاي. الشاوش: الحاجب الذي يراقب الدّخول والخروج إلى القصر. الباي: هو بمثابة الوالي اليوم، ويعمل في الإقليم نيابةً عن الدّاي. ينظر: بوحوش، **التاريخ السياسي...**، مرجع سابق، ص ص66–67.

[2] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص21.

[3] وضع الأتراك تقسيمًا إداريًّا، في كل قسم منه أهل المخزن والرعية: دار السلطان: تتكون دار السلطان من مناطق مرتبطة مباشرة بالداي، وتشمل خمس مدن هي: الجزائر، البلدية، القليعة، شرشال، ودلس. كما تضم الأوطان التي تخضع لأوامر القُوَّاد الأتراك التابعين للآغا، قائد جيش الداي. خارج هذه المناطق، توجد قبائل تحت أوامر الآغا أو خوجة الخيل، وقد طلبت هذه القبائل الحماية من الداي هربًا من سلطة الباي. تختلف وضعيَّة الأوطان، حيث إن ضواحي الجزائر لم تكن مُقسَّمة حسب القبائل، بل إداريًّا. وكانت الخليَّة الأساسية هي الحوش، الذي قد يتكوَّن من مزارع أو منازل يملكها موظفون أو فلاحون فقراء. ويقول المؤرخ عمار بوحوش: قام حكام الجزائر بتقسيم سكان العاصمة إلى مجموعات عرقيَّة ومهنيَّة، حيث يتعين على كل مجموعة اختيار زعيم يُعرف بالشيخ، يكون حلقة الوصل بينها وبين شيخ البلد الذي يشبه رئيس البلدية اليوم. كل مجموعة، سواء كانت عربية أو قبائلية أو أندلسية مهاجرة أو يهودية، كان لها شيخ يُمثِّلها ويدعم الحكومة. كما كان لكل مهنة رئيس يُدعى الأمين، يُمثِّل أصحاب المهنة في بلديته، وكان شيخ البلد يُختار من بين وجهاء المدينة، ويكون عادةً من أصل عربي. ينظر: مبارك بن محمد الهلالي الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، ص295.

[4] بايليك الغرب: عاصمته مازونة، ثم معسكر، وانتقلت إلى وهران بعد تحريرها من الإسبان عام 1792. ينظر: أزرقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800–1830**، دار الكتاب العربي، 2011، ص15. امتد بايلك الغرب على مساحة جغرافيَّة كبيرة من غرب الجزائر، ويمتد من وادي ملوية غربًا إلى حدود وادي الشلف شرقًا. ومنهم =

3/ بايلك التيطري: عاصمته لَمْدية أو المدية.[1]

4/ بايلك الشرق: عاصمته قسنطينة.[2]

وينقسم البايلك إلى أوطان،[3] على رأس كلّ واحد منها قائد عربي أو من الأتراك، والوطن نفسه مكوّن من مشايخ، تجمع الواحدة قبيلة أو أكثر، ويرأسها شيخ من الأهالي.[1]

من أعطاه حدودًا تعادل القطاع الوهراني حاليًّا، وكانت حدوده كالآتي: غربًا: المغرب الأقصى. شرقًا: دار السلطان وبايلك التيطري. شمالًا: البحر المتوسّط. جنوبًا: الصحراء. كمال بن صحراوي، **أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني**، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2013، ص ص20–21. بايليك الغرب أقل خصوبة وأقل اتساعًا من مقاطعة قسنطينة. ينظر: خوجة، **المرآة**، مصدر سابق، ص55.

[1] بايلك التيطري: عاصمته المدية، وهو أوّل البايات في نظام التشريفات، لكنه أقلهم شأنًا من حيث الأهمية السياسية والاقتصادية التي تكتسبها المنطقة التابعة له، بالرغم من فخامة حرسه وأعلامه السبع. حيث إن باي تيطري لا يحكم المدية، عاصمته، فقد جعلها الأتراك تحت إدارة حاكم خاص تابع للديوان الأكبر في الجزائر. وكان الحاكم الحقيقي للمنطقة هو عائلة الشيخ المختار، لكن الأتراك فرّقوا بينهم إلى صفَّين: غربي وشرقي، يتصارعان. يستميل الداي أحد الصفَّين فيفر الآخر إلى الصحراء، مما أصبح جزءًا من الحياة السياسية في تيطري. أمَّا القوة العسكريَّة لباي تيطري، فكانت تشمل خمسين صبَّايحيًّا، وخمسة عشر كاحليًّا كحرس خاص، ونوبة المدية مكوَّنة من مائة وعشرين جنديًّا، بالإضافة إلى قوَّة احتياطيَّة من مائتين "وكسورجة" في برواقية، وحامية سور الغزلان من ثلاثين جنديًّا وستين احتياطيًّا. كان بايلك التيطري مُقسَّمًا إلى أربع قيادات: تل الظهراوية، تل القبلية، سور الغزلان، والجنوب الذي يضم القبائل الرحل وأتباع أولاد مختار. ينظر: الميلي، **تاريخ الجزائر...**، مرجع سابق، ص ص295–296.

[2] بايلك قسنطينة أو بايلك الشرق من أهم البايليكات من حيث المساحة والثروات؛ إذ يمتلك أراضي خصبة وأشجار نخيل ممتازة، ويمتد من وادي سوف إلى البحر المتوسّط، ومن الحدود التونسية إلى جبال البيبان. وقد لعب دورًا كبيرًا في مراقبة أيالة تونس وساهم في إخضاعها لنفوذ أتراك الجزائر. ويختلف عن بايلك التيطري، حيث كانت عاصمته تحت سلطة الباي منذ إنشائها حتى سقوطها في يد الاستعمار الفرنسي عام 1837، بينما كانت المدية عاصمة بايلك التيطري تخضع لحاكم خاص. ينظر: صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514–1830**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص292.

[3] الأوطان هي وحدات إداريّة في كلّ بايلك أو ولاية، يرأسها مسؤول يُدعى قايد، الذي يتسلّم خَتمًا وبُرنُسًا أحمر عند تعيينه، ممّا يدلّ على تفويضه السّلطة. القايد هو الممثّل الرّسمي في منطقته، ويتولّى جمع الضّرائب والمحافظة على الأمن العام. يتفرّع عن كلّ وطن دواوير يرأس كلّ منها شيخ، غالبًا من أبناء القرية. يُختار القايد بناءً على مواصفات معيّنة، حيث ينتمون عادةً إلى الأتراك أو الكولغلي، مما يعكس عدم اعتماد الحُكَّام على أبناء البلد الأصليين، كما اتَّبع حُكَّام الجزائر سياسةً قمعيَّة ضد السكان غير المتعاونين؛ حيث قسَّموا السكان إلى ثلاث مجموعات: قبائل المخزن المتعاونة، وقبائل الدائرة التي تدفع ضرائب غير منتظمة، وقبائل الرعيَّة التي تدفع الضرائب بانتظام وتتعرض للعقوبات. ينظر: محمود إحسان الهندي، **الحوليات الجزائرية**، العربي للإعلان والنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، 1977، ص ص58–59.

كان الحكم المركزي يعتمد على أجناد من الأتراك يُعرفون بـ "اليُولْداش"، بالإضافة إلى قبائل وفيّة تُسمّى "قبائل المخزن"، التي كانت تتمتّع بامتيازات عديدة.

وكان الأمن من اختصاص الشرطة العامة، التي كانت نشيطة وشديدة، تحت إشراف موظَّفَين: الكاهية: يعمل في النهار. آغة الخيل: يعمل في الليل، ولا يكون إلا تركيًا.

وكانت العدالة نوعين: نوعٌ يتعلّق بالجرائم التي تمسّ أمن الدولة، نوعٌ آخر تقوم به المحاكم بواسطة قاضيَين: حنفيّ ومالكيّ، كما كانت هناك هيئة للنظر في المظالم، تتكوّن من أعيان القرية أو القبيلة.[2]

أما أمن الطُّرُقات، فكان الأعيان والقادة مسؤولين عنه بتكليف من السلطات لحماية الأهالي وتعزيز الإنتاج. وفي كلّ مدينة، كان هناك حاكمان ينظّمان شؤونها ويحافظان على الأمن: الأوّل: شيخ البلد، يُنتخب لخصاله الحميدة، والثاني: نقيب الأشراف، يُختار من أعيان الأسر الكريمة، ويُعتبر أعلى درجة، لأنه يجمع الأعيان لمناقشة الحلول عند حدوث أيّ حادثة.[3]

وكان الداي هو الحاكم نظريًا، لكن الباي كان مستقلاً فعليًا، حيث كان خاضعًا للداي فقط في جمع الضرائب ودفع الغرامات كلّ ثلاث سنوات. وكان الباي مسؤولًا عن الأمن في مقاطعته، ممّا دفعه لترحيل بعض العائلات وتشتيت القبائل لضمان الهدوء وتجنّب الثورات.

---

[1] للبايات موظّفون يساعدونهم في إدارة البايلكات، ونملك معلومات عن موظّفي بايلك قسنطينة، نعرضهم كنموذج مع ملاحظة وجود اختلافات طفيفة بين البايلكات، من بين هؤلاء الموظّفين: الخليفة: يدير شؤون الأوطان والدّوائر الإداريّة المحليّة، ويعمل تحت تصرّفه القادة والقوّات النظاميّة، يقوم بجمع الضرائب وإخضاع السّكان، لكنّ مدينة قسنطينة لا تخضع له، كما أنّ مدينة الجزائر لا تخضع لآغا العرب. قائد الدّار: مسؤول عن إدارة شرطة قسنطينة والأملاك الرّيفيّة والعقارات المصادرة، ويشرف على تخزين الحبوب، ويكون قاضي الجنح والجرائم. الخزندار: يدير الشّؤون والضّرائب. آغا الديّارة: يقود حملات ضدّ القبائل. الباشا: كاتب يحرّر الرّسائل السّياسيّة. الباشمكاحلي: يقود الحرس الشخصي للباي. الباشسراج: مسؤول عن حصان الباي. الباشعلام: قائد حاملي الرّايات. هناك أيضًا قائد الجبيرة، قائد المقصورة، الباش فراش، الباش قهواجي، وغيرهم من الموظّفين الذين يؤدّون مهامّ مختلفة. ينظر: عباد، **الجزائر خلال...**، مرجع سابق، ص ص295–296.

[2] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص21.

[3] نفسه، ص22.

وكان الداي يرسل له حامية من العساكر سنويًا لإخماد الفتن. كما كانت السلطات المحليّة تسعى لخلق العداوات بين العشائر، حتى لا تتّحد ضدها، ممّا يضمن لها السيطرة. وفي هذه النقطة استشهد الزبيري بما قاله الباي أحمد: "إنّ الحرب هي عادة الأعراب، ومن يريد حكمهم يجب أن يُبقيها بينهم"؛ لأنّ أوضاع السّلم قد تُقرّبهم وتُوحِّدهم، ممّا قد يؤدّي إلى ثورة ضدّ الحاكم، في المقابل فإنّ وجود الحرب أو العداوات بينهم يجعل الحاكم مطمئنًّا لوجود الأنصار.[1]

وقد كانت الحروب بين القبائل تساهم في تخريب البلاد وتعطيل النُّموّ الاقتصادي، وقد كان الولاة يدركون ذلك، لكنّهم كانوا يستفيدون من المنافسات بين الأعراش، فكانوا يؤيّدون الأقوياء أحيانًا، ويقفون مع المغلوبين أحيانًا أخرى، ممّا أدّى إلى استمرار الفوضى وعدم اهتمام أحد بمظالم الباي وأعوانه.[2]

وقد خلص الزبيري: إلى أن التّخوّف من السّكّان حال دون اندماج الأتراك في المجتمع الجزائري، وجعل الشّعب يعتبرهم غرباء ويحتقرهم بسبب الضّرائب التي فرضوها. فقد كان بإمكان السّلطات استغلال الدّين لتحقيق الاندماج، لكنّهم أقاموا حاجزًا من الوسطاء، ممّا زاد من طمع الحُكّام وارتفاع الغرامات، وانتشر السّخط بين السّكّان الذين لجؤوا إلى الثّورات. كما كانت السّلطات تبيع المناصب الإداريّة لجمع الأموال، ممّا أدّى إلى انهيار الدّولة.

كما تأثّرت التّجارة بشكل سلبي، حيث أشار مندوب الوكالة الفرنسيّة في القالة عام 1795م إلى تراجع عدد السّكّان من 10 آلاف إلى حوالي 100 أسرة، ممّا أثّر على التّجارة وإنتاج الحبوب. وكان استبدال الشيوخ وفرض الضّرائب من الأسباب الرّئيسية للتمرّدات التي أدّت إلى انهيار التّجارة الخارجيّة، ممّا أضعف الإنتاج والاستهلاك في البلاد.[3]

---

[1] نفسه.

[2] نفسه.

[3] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص ص24–25.

1-1- أهم التمردات والثورات الشعبية:

يرى العربي الزبيري: أنّه في عام 1722م شهد الشرق الجزائري أحداثًا خطيرة أدت لاضطراب الأوضاع الدَّاخلية وحتَّى الشؤون التجارية، حيث تم عزل صالح باي[1] بعد 21 عامًا من الحكم لصالح إبراهيم قائد زمالته. لكن الباي الجديد لم يستمر في الحكم سوى ثلاث ليالٍ، حيث هاجمته خواص الباي المعزول وقتلوه، مما أدّى إلى عودة صالح باي إلى منصبه وبدء فترة من الفوضى في قسنطينة والأحواز. واجتمع الداي حسين[2] مع أولاده مقرّان وشيخ العرب، وزوّدوه بجيوش لمواجهة الفتنة في الشرق. انحاز الأتراك لصالح باي، لكن الشيخ عبد الرحمن لفقون تمكّن من تسليمه للقبضة، حيث قُتل، ونزل حسين باي إلى المحلّة ثم دخل إلى قسنطينة وتمّ له الأمر.[3]

كما تعرَّض الزَّبيري بالوصف والتَّحليل لحوادث شمالي الأوراس: تسكن هذه المنطقة قبائل ثلاث، هي: الحنّاشة، والحراكتة، والنمامشة. كانت تعيش في صراع دائم مع البايات، مما أدّى إلى تمردها على الحكام ورفضها دفع الضرائب. وقد أسفرت هذه الصراعات عن إراقة الدماء، وإزهاق الأرواح، ونهب الثروات، والقضاء على المواشي، وتعرض المحاصيل للفساد، مما تسبّب في إصابة ميادين الاقتصاد المختلفة بشلل يصعب تقويمه فيما بعد. وإن كتب التاريخ حافلة بمثل هذه الأحداث المؤسفة، فنذكر مثلًا أن النمامشة والحراكتة قد اتحدوا سنة 1798م وتمردوا على النظام المركزي. وفي عام لاحق شهدت منطقة الشمال تمردين: الأول من الحنّاشة وقضى عليه إنكيز باي، والثاني من النمامشة وأخمده عثمان باي عام

---

[1] صالح باي: تولى الحكم سنة 1185 هـ 1771م على أثر موت أحمد باي، وكان رجلاً شهماً ومقداماً فحسنت أيامه وبلغ ما لم يبلغه غيره، كما قام بإنجازات جبارة ولكن حاسديه تمكنوا من اقناع الداي بأنه يسعى إلى الاستقلال عن الجزائر فعزله سنة 1792. ينظر: نفسه، ص25.

[2] حسين باي: هو حسن باي الذي دفعته ثروته وشيخوخته إلى الاستسلام دون مقاومة. ولقد حكم مدة 7 أشهر باسم الفرنسيين وفي نهاية الأمر اضطهد، فاضطر إلى القرار إلى الاسكندرية ومنها إلى مكة حيث قضى أيامه الباقية. ينظر خوجة، مرجع سابق، ص149. هو ابن عجشي حسن بوحنك كان في قصر صالح باي ثم هرب إلى الجزائر ولما تولى إبراهيم طلب من الداي أن يعينه خليفة له ففعل، ثم أمره بأن يتخلف بعده ليأتي بالحريم. أولاد مقران الذين كانوا يسيطرون على منطقة المجانة. ينظر: الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص26.

[3] نفسه، ص ص25–26.

1817. كما نظّم ثماكو باي حملة ضد النمامشة، وعندما فرّوا صبّ غضبه على أولاد سيدي عبيد وأخذ منهم أنعامهم. وفي عام 1722م تمرد النمامشة مرة أخرى تحت قيادة الباي إبراهيم بن علي، ورفضوا دفع الضرائب، مما أدّى إلى خروج جيش كبير ضدهم وأُخذ منهم أربعون رأسًا من الغنم.[1]

ويرى الزبيري أن تمرد الشريف بن الأحرش:[2] يُعد من أخطر الأحداث في مقاطعة قسنطينة قبل الاحتلال الفرنسي، حيث إنه كاد أن يقضي على بايلك الشرق مع المتمردين. الشريف هو رجل يدّعي أنه من شرفاء ملوك فاس، دخل بين القبائل ووعدهم بالاستيلاء على قسنطينة. جاء إلى الجزائر أثناء قيادته لركب الحجيج، عندما وقعت الحملة الفرنسية ضد مصر، وتوقف بالقرب من الإسكندرية وشارك في القتال ضد جيوش بونابرت، واشتهر بشجاعته في المعارك التي خاضها. وبعد النصر، تحالف الشريف مع الإنجليز الذين أعادوه إلى عنّابة، ثم انتقل إلى قسنطينة واستقر في جيجل لجمع الأنصار. ورغم احتمال تشجيع بريطانيا له على الثورة ضد فرنسا، لا نعتقد بوجود تحالف حقيقي، بل مجرّد وعود بالمساعدة من ضباط إنجليز لم يُوفوا بها، مما أدّى إلى هزيمة أنصاره بسبب نقص الأسلحة. استخدم الشريف وسائل عديدة لكسب ثقة القبائل، مدّعيًا أنه معصوم من الموت، ثم اتّصل بسي عبد الله الزبوشي للتخطيط للاستيلاء على قسنطينة. حيث زحف الشريف مع مائة ألف مقاتل، لكنهم هُزموا في المدينة بسبب إصابة الشريف وانفضاض القبائل من حوله.[3]

---

[1] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص ص25–26.

[2] نفسه، ص ص28–29.

[3] ثورة ابن الأحرش: تُنسب إلى محمد بن عبد الله الشريف الملقب بـ "البودالي"، الذي تزعم الانتفاضة في منطقة الشمال القسنطيني في عهد الداي مصطفى باشا (1798م–1805م)، الذي كلّف عثمان باي قسنطينة بالقضاء على الأحرش وزمرته. وكان الأخير قد تحالف مع مرابط من منطقة ميلة يُدعى الزبوشي، وتمكّن من سحق جند عثمان باي وقتله في معركة وادي الزهور سنة 1804. وقد تمكّنت قوات إسماعيل باي قسنطينة الجديد، بمساعدة قبائل المخزن، من القضاء على ثورة الأحرش وحركته التي استغرقت أربع سنوات. ينظر: حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص23.

وبيّن الزبيري أيضًا: أن حوادث مجانة: لم يحدث في هذه المنطقة سوى تمرد واحد يستحق الذكر، وقع في نهاية عام 1813، ولم يُقضَ عليه إلا في ربيع 1814. وتأتي أهميته من كونه تسبب في مقتل الباي نُعمان، الذي خلفه شاكر باي أثناء المعركة، ومن كون الباي الجديد، على الرغم من الجهود الحربية التي بذلها، لم يقضِ عليه عسكريًا، وإنما استعمل سياسة التفرقة لإضعاف المتمردين وإرغامهم على قبول السِّلم والامتثال لشروطه. ومن الجدير بالذكر أنّ كثيرًا من السكان لقوا حتفهم في هذه الحملة، وتعرّضت مجانة والهضاب العليا إلى قمعٍ رهيب، وعاشت، نتيجة لذلك، فترة من الزمن تهدّدها المجاعة والأوبئة.[1]

في حين ترى وهيبة بحمة: أن ثورة أولاد مقرن بمجانة عام 1643: جاءت نتيجة لرفضهم دفع الضرائب التي فرضها خيضر باشا. وبعد أن ثاروا في البيبان ومنطقة سطيف، أرسل البايات قوات عسكرية لمواجهتهم، مما أدى إلى معارك متكررة انتهت بتعهد الداي بإلغاء بعض الضرائب. وفي السنوات التالية، واجهت المنطقة الطاعون والجفاف، مما زاد من الفوضى والنهب. وعجز الباي مراد عن استعادة الأمن، وتوفي عام 1647. وفي ظل هذه الفوضى، طلب الفُكون من باشا الجزائر تعيين حاكم جديد، وبدلًا من ذلك اقترحوا فرحات بن مراد باي، الذي وافق عليه الباشا، مما يعكس نفوذ الفُكون في تلك الفترة.[2]

ويقول المؤرّخ الزبيري: عن تمرد أحمد شاوش: إنه كان من الضباط الأتراك المتقاعدين، وتزوج في قسنطينة، وكانت العساكر تُجله وتأتيه إلى داره، وعظُم ذِكره في البلد، وشاع أنه يبحث عن ولاية قسنطينة، فأظهر له علي باي العداوة، فهرب إلى القبائل وبقي عندهم مدة. ولكن مرسي يتهمه بأنه كان على اتصالٍ بباي تونس، وأنّ هذا الأخير أمدّه بالأموال، وحرّضه على التمرّد وقلب النظام، ففعل، واستطاع أن يُثير السكان والأجناد، وقُتل في سبتمبر 1808. ومع ذلك، لم يذكر السيّد مرسي المصادر التي استند إليها، لذا يجب

[1] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص28.

[2] وهيبة بحمة، **ثورة ابن الأحرش 1804–1807**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2019، ص ص18–19.

أخذ هذه المعلومات بحذر، خاصةً وأنها قد تكون استنتاجات من المؤلف. ونرجّح أن السكان ناصروا الشاوش لأنه كان متزوجًا منهم، حيث كانت المصاهرة سببًا قويًا للنجاح في ذلك الوقت. وعندما علم الداي بما حدث لممثّله في الشرق، خشي من تقوية المُغتصب بعد تصالحه مع الإيالة المجاورة، فكتب أمرًا إلى أحمد طوبال بالولاية على قسنطينة. وكان أحمد معروفًا بالتقوى والشجاعة، لذا مال الناس إليه، وتركوا الشاوش في قبضة الأتراك، الذين خنقوه بعد خمسة عشر يومًا من الحُكم.[1]

2- السياسة الخارجية:

وفي نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، استغلّت الجزائر التنافس بين الدول المسيحية لتعزيز سلطتها في البحر الأبيض المتوسط، ممّا جعل الدول العظمى تسعى لكسب ودّها. فرنسا على وجه الخصوص، بذلت جهودًا للحفاظ على صداقتها مع الجزائر، ممّا ساعدها في الحصول على إمدادات غذائية دون دفع ضرائب سنوية.[2]

في عهد نابليون الأول، استمرّت العلاقات بين الجزائر وفرنسا، حيث أطلق بونابرت سراح الجزائريين المستعبَدين في مالطة، مقابل إطلاق سراح الإيطاليين في الجزائر. رغم ذلك، لم تكن الجزائر في سلام دائم مع فرنسا، حيث أشار بونابرت في رسالة إلى ضغط الجزائر عليه، مهدّدًا بإعلان الحرب إذا لم يدفع لها مبلغًا كبيرًا.

كانت فرنسا تسعى للحفاظ على امتيازاتها في الشرق الجزائري، التي بدأت منذ زمن خير الدين بربروس، حيث تمّ السماح للتجار الفرنسيين باستغلال بعض السواحل. ومع مرور الوقت، اعتبر الفرنسيون بعض هذه المناطق ملكًا لهم، ممّا أدى إلى توسيع نشاطاتهم التجارية لتشمل مجالات متعددة.

دخلت إنجلترا في صراع مع فرنسا عام 1806م لإبعادها عن الجزائر، واستطاعت تحقيق ذلك دون استغلال مباشر للمؤسسات، حيث تركت الحرية للتجار باستثناء الفرنسيين. لكن حملة أكسماوث عام 1816م غيّرت الأوضاع لصالح فرنسا، التي استعادت امتيازاتها

---

[1] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص ص30–32.

[2] نفسه، ص ص34–37.

عام 1817. هذه الامتيازات كانت مفيدة لفرنسا لكنها كانت عقبة أمام تقدّم الجزائر، حيث استحوذت على المؤسسات التجارية الفرنسية عام 1806، وأرسلت مساعدات عسكرية عام 1810. ومع مؤتمر فيينا، تحالفت إنجلترا مع هولندا في حملة أكسماوث عام 1816، ممّا أدّى إلى استعادة الفرنسيين للمؤسسات. وفي عام 1818، أرسلت إنجلترا بعثة دبلوماسية لاسترضاء الجزائر، لكن التنافس مع فرنسا أدّى إلى حملة إنجليزية جديدة عام 1824.[1]

عندما فُرض الحصار على سواحل الإيالة عام 1827، زادت بريطانيا جهودها لعرقلة المشاريع الفرنسية في شمال إفريقيا، حيث حثّ السفير البريطاني الداي على عدم التفاهم مع باريس. ورغم عدم نجاح إنجلترا في إيقاف الحملة الفرنسية، إلا أنها لم تعترف بشرعية الاحتلال حتى عام 1835. أما الولايات المتحدة فقد اعترفت بالجزائر بعد استقلالها، وبدأت علاقات تجارية معها، لكنها تأخّرت في تنفيذ معاهدة عام 1795، ممّا أدّى إلى إعلان الجزائر الحرب ضدّها عام 1807.[2]

ومع تزايد التوتر، تم توقيع معاهدة جديدة عام 1815م بعد حملة عسكرية أمريكية. بقيّة الدول الأوروبية كانت تدفع ضرائب سنوية لضمان أمن سفنها، وكان "الريّاس" يعاقب أي تمرد. روسيا والنمسا اعتبرتا الإيالة مقاطعة عثمانية، ممّا جعلهما تطالبان بالتدخّل لحماية أساطيلهما.[3]

الجزائر كانت تفرض أتاوة على القناصل الجدد، ممّا يعكس أهمية العلاقات الدبلوماسية والتجارية في تلك الفترة. كان نوع العلاقات بين الجزائر والدول المسيحية قبل مؤتمر فيينا (1814م–1815م) مختلفًا، وبعد هذا المؤتمر، تجمّعت أوروبا ضد المغرب، ساعيةً لجعله سوقًا لمصالحها. هذا التنافس أدّى إلى سباق بعض الدول، حيث قامت فرنسا بغزو الجزائر عام 1830.[4]

---

[1] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص ص38–41.

[2] نفسه، ص ص41–43.

[3] نفسه، ص ص43–44.

[4] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص ص43–44.

خلاصة الفصل:

في خلاصة هذا الفصل، يمكننا أن نقول إن الجزائر كانت تعيش أوضاعًا سياسية متغيرة؛ فقد أنهى الاحتلال كل أشكال الحكم المحلي والإدارة العثمانية، وأقام نظامًا عسكريًا يستند إلى القمع والإقصاء والتفرقة العنصرية، وتهميش الجزائريين من المشاركة السياسية.

وفي ظل هذه الظروف، برزت تمردات شعبية وصوفية لعبت دورًا محوريًا في مواجهة الاحتلال، مثل تمرد ابن الأحرش، الذي عبّر عن رفض التدخل الفرنسي، وتمرد أحمد شاوش، الذي تميز بالقوة والشجاعة في مواجهة الاستعمار، إلى أن انتهى به الأمر في قبضة الأتراك بعد خمسة عشر يومًا من الحكم.

الفصل الثاني

تقييم الزبيري لأوضاع الجزائر الاقتصادية -العهد العثماني-

1- مكانة الفلاحة

2- أنواع الملكيات الفلاحية

3- المنتوجات الزراعية

4- الثروة الحيوانية

5- الصناعة

6- المبادلات التجارية

7- المواصلات

8- الوضع المالي

الفصل الثاني: تقييم الزبيري لأوضاع الجزائر الاقتصادية –العهد العثماني–:

1- مكانة الفلاحة:

كانت الجزائر في تلك الفترة بلدًا فلاحيًّا بامتياز، حيث تتمتع بمناخ جميل وأرض خصبة، تحتوي على مراعي شاسعة وسهول واسعة تنتج محاصيل متنوّعة من أمريكا والهند وأوروبا، بالإضافة إلى كميات كبيرة من القمح والشعير والصوف والجلود والشمع. وتتميّز مراعيها بتنوع الحيوانات مثل: الأبقار، والأغنام، والماعز.[1]

تُعتبر سهول متيجة من أجمل الأراضي وأوسعها، وتمتدّ على مسافة تقارب 330 ميلاً مربعًا. كما تُنتج نواحي جيجل وبجاية الشعير، والجوز، والتين، والزيتون، والجلود. بينما تمتد سهول عنابة 40 ميلاً طولًا و25 ميلاً عرضًا، وتتميّز بخصوبتها وإنتاجها لمختلف أنواع الحبوب. أما الصحراء فهي سهل شاسع من الرمال يرتفع قليلًا عن مستوى البحر بلا حدود واضحة، تحتوي على رقاع مُغطّاة بالأعشاب تصلح للرعي في الشتاء، حيثما وُجد الماء، وُجدت قرى وغابات من النخيل، وتُزرع أنواع الحبوب وتنضج السنابل في مارس، وتُعدّ الزيبان من أخصب الألوحة.[2]

2- أنواع الملكيات الفلاحية:

يذكر العربي الزبيري: أن الملكيات العقارية للأراضي تنقسم إلى أربعة أنواع: وهي الملكيات الخاصة، والأراضي المشاعة، وأراضي الأحباس وأملاك الدولة، وأراضي البايلك، وهو ما نستعرضه فيما يلي:

2-1- الأملاك الخاصة:

وهي تكاد أن تكون نادرة، وتوجد في ضواحي المدن. وهي ملكيات شبه إقطاعية، حيث يستأجر المالك فلاحًا يدفع ديونه، ويعيش الفلاح في كوخ بالمزرعة ويعمل مقابل

---

[1] الزبيري، **التجارة الخارجية**...، مصدر سابق، ص57.

[2] نفسه، ص ص57-58.

الحصول على بقرة أو بقرتين حسب الاتفاق والطاقة، وينتفع مقابل كذا أرطال من الزبدة تُسلّم في زمن محدّد، كما ينتفع من المحصول بعد خصم الديون.[1]

ويشرح لنا سعيدوني من جهته أن هذا النوع من الأملاك: كان يستغلّها أصحابها مباشرة، ولا يتوجّب عليهم إزاء الدولة سوى فريضة العُشر والزكاة. وقد كانت تتصف بعدم الاستقرار وبصِغر المساحة نظرًا لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع والشراء، ولتعرّضها في كثير من الأحيان إلى المصادرة والحيازة من طرف الحُكّام، ولقوع أغلبها في المناطق الجبلية المكتظّة بالسكان أو بجوار المدن، حيث يكثر الإقبال على امتلاكها من طرف سكان المدن وموظفي الدولة، مثل الملكيات الواقعة بالقرب من مدن الجزائر وقسنطينة ووهران، التي أصبحت في حوزة بعض الأتراك والكراغلة والحضر. وقد اشتهرت منها ملكية بايات الغرب بمصرغين والدار البيضاء الواقعة بالقرب من وهران، وملكيات صالح باي بالقرب من عين سيدي محمد الغراب الغزيرة المياه.[2]

وقد كانت الملكيات الخاصة تمتدّ على مساحة خمس مراحل من مدينة قسنطينة، تشتمل على 11. 250 هكتارًا، يُستغلّ منها 9000 هكتار لزراعة الحبوب، و400 هكتار لإنتاج الفواكه والخضر. وكانت الدولة تأخذ منها 20. 762 قيسة حبوب في شكل ضريبة العُشر والزكاة. كما كانت الملكية الخاصة الواقعة ببايلك التيطري تمدّ البايلك سنويًّا بـ 1330 حمولة جمل، وهي كمية الزكاة والعشر المفروضة على ملاكها.[3]

2-2- الأملاك المشاعة:

يذكر العربي الزبيري: إنها أراضي العرش التي يستغلّها كامل أفراد القبيلة كلّ حسب طاقته، ولكن الأسبقية تُعطى للمعوزين حيث يتخلّصون من الفقر والفاقة. وإذا كان أحد أبناء القبيلة قادرًا على العمل وهو لا يملك وسائل الإنتاج، فهو يشترك مع غيره أو يطلب معونة

---

[1] نفسه، ص58.

[2] نصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ: العهد العثماني**، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص52.

[3] سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر...**، مرجع سابق، ص52.

من أقاربه الأغنياء حتى لا يُضطر إلى الاشتغال لدى مالك من قبيلة أخرى، وهو عيب كانت تخشاه القبيلة.[1]

ويذكر عبد الجليل رحموني: إنها أراضٍ تُستغلّ جماعيًّا ويتصرّف فيها سكان القبيلة، وتُعرف أيضًا بأراضي العرش أو أراضي السّبقية. أما عن كيفية استغلالها، فيقوم أفراد القبيلة بخدمتها حسب استطاعتهم ويُترك الباقي للرعي. وكانت تُفرض غرامة سنوية على هذا النوع من الأراضي، وكانت هذه تُدفع نقدًا، أما "اللزمة" و"المعونة" فتُدفع من المحاصيل. وقد وُجدت بعض القبائل في المناطق الجبلية أو في المناطق الصحراوية ظلّت بعيدة عن مثل هذه الالتزامات، ولذا لجأ العثمانيون إلى شنّ حملات عسكرية عليها لإلزامها بتقديم الإعانات والهدايا عن طريق شيوخها.[2]

2-3- أراضي الأحباس وأملاك الدولة:

يذكر العربي الزبيري: على أنها أراضٍ يُشرف على تسييرها المصالح الإدارية، وبمساعدة قبائل المخزن. وفي بعض الأحيان، تُعطى هذه الأراضي للأفراد أو القبائل لاستغلالها مقابل أجرٍ يُتّفق عليه. وإذا كانت من الأراضي الخالية من السكان والتي لا يُنتفع بها، فهي "موات"، ومن أحياها فهي له. وإن كانت قريبة من العُمران، افتقر مُحييها إلى إذن الحاكم، بخلاف البعيدة عن العمران.

ويذكر نصر الدين سعيدوني: على أنها الأراضي التي حُبست للإنفاق على الأعمال الخيرية والمؤسسات الدينية، وكلّ التصرّف فيها يكون لناظر الأوقاف ومساعدين من الوكلاء. وقد انتشرت الأوقاف في أواخر العهد العثماني، وتركّزت بالقرب من المدن الكبرى، حتى أصبحت – حسب بعض التقارير – تغطّي ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة بالمناطق الخاضعة مباشرةً للبايلك. ونظرًا للأحكام الشرعية المتعلّقة بها، والمعاملات

[1] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص59.

[2] عبد الرحمن رحموني، **اهتمامات المجلّة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية 1520-1830**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2024، ص133.

القانونية الخاضعة لها، فإنها لم تكن تخضع لأيّة ضريبة أو رسم، ولم تكن تتعرّض لأيّة مصادرة أو حجز من طرف الحُكّام.[1]

2-4- أراضي البايلك:

هي الأراضي التابعة لسلطة البايلك مباشرة، وغالبًا ما كان يتم الحصول عليها بالمصادرة أو الشراء أو وضع اليد. وكانت هذه النوعية من الملكية في بايلك الغرب تضمّ حوالي 11. 250 هكتارًا، تقيم عليها قبائل المخزن من الزمول والدوابر، التي كانت تؤدّي بحوالي 12 صاعًا من القمح و12 صاعًا من الشعير، أو ما يُقدّر بحوالي 50% من الإنتاج.[2]

ولقد كانت أراضي هذا النوع من الملكية منتشرة في سهول بايلك الغرب، كسُهول وهران، وتلمسان، وغريس، وسيرات، والشلف.[3] لم يُشِر الزبيري إلى هذه النقطة، كما لم يتطرّق إلى "أرض الموات".

ويعرّفها سعيدوني بأنها: الأراضي التي تُركت دون استغلال، أو التي كانت غير صالحة للزراعة. ورغم إمكانية امتلاكها والانتفاع بها شريطة إحيائها، إلا أن سكان الأرياف لم يكونوا يُقبلون على استثمارها، لا سيما في أواخر العهد العثماني الذي تميّز، خاصةً، بانتشار هذا النوع من الأراضي، بعد تَحوُّل كثيرٍ من السكان عن ممارسة الفلاحة.[4]

3- المنتوجات الزراعية:

يرى العربي الزبيري: أن السلطات المحلية لم تكن تعتني عناية كبيرة بالشؤون الزراعية والفلاحية، وكانت منتوجات الإيالة تزيد عن حاجات السكان، بالإضافة إلى أنها تمتعت بشهرة عالمية في ذلك الوقت. كما يُعتبر الشرق الجزائري من أكبر المناطق المنتجة للقمح الصلب الكثير الدقيق، وكانت الجزائر تنتج كميات من الأرز الرفيع تُباع للأهالي

---

[1] سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر...**، مرجع سابق، ص53.

[2] سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر...**، مرجع سابق، ص53.

[3] أندري بريغان وأخرون، **الجزائريون: الماضي والحاضر**، تر: إسطنبولي رابح ومنصف عاشور، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ص188.

[4] سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر...**، مرجع سابق، ص53.

بأثمان معقولة جدًا. وتذكر المصادر أن ناحيتي مليانة ومعسكر كانتا تنتجان حوالي 6000 صاع في كل سنة. ومن جهة أخرى، كان الجزائريون يقومون بزراعة الكتان في جهات متعددة، وهو من النوع الممتاز، حتى إن الديوان كان يرسل منه هدايا إلى القسطنطينية. وكانت الإيالة أيضًا تزرع مساحات شاسعة من التبغ، الذي يُعتبر من أرقى الأنواع في العالم، ويُصدَّر إلى تونس وغيرها من البلدان المجاورة. وفي الأرياف، تُغرس الكروم، وأشجار الزيتون، وما إلى ذلك من الأشجار المثمرة، كما تُزرع الخضروات المختلفة، وكل ما يحتاج إليه السكان.[1]

وبهذا الصَّدد قال من جهته شارل روبير أجيرون: القمح أصبح في الجزائر ذا أهمية كبيرة بسبب قيمته الغذائية، خاصة قبل الاحتلال، الذي زاد من أطماع الحكومات الأوروبية لاستغلاله. بعد الغزو، شجّع الاستعمار على زراعة القمح بسبب ارتفاع أسعاره والإقبال عليه. بين عامي 1880 و1890، ركّز المزارعون الأوروبيون جهودهم على إنتاج الحبوب مثل القمح والشعير. وتُعتبر زراعة القمح أساسية في الجزائر، لكنها تتأثر بالتغيرات المناخية مثل الجفاف، مما قد يؤدي إلى مجاعات وسوء التغذية للسكان.[2]

وكانت أن المزروعات التجارية تشمل القطن، والكتان، والأرز، والتبغ. وكان الأرز يُنتَج في مناطق مليانة قرب نهر الشلف، ومعسكر، ومستغانم، حيث بلغ إنتاجه أواخر القرن الثامن عشر 6000 صاع. كما كان القطن يُزرع في سهول المينا والشلف ومناطق مستغانم، ويوجه محصوله للمدن لمعالجته وصنع الملابس. أما التبغ، فكان يُزرع في عنابة ودار السلطان وبعض الواحات الصحراوية. وتميّز تبغ وادي سوف بنكهة جيدة، حيث كان يُباع القنطار منه بما لا يقل عن 20 بوجو. كما عُرف تبغ أولاد شبلي في متيجة الوسطى بجودته العالية، مما زاد الطلب عليه في المشرق العربي وتونس وطرابلس. ويُضاف إلى هذه المزروعات ذات الطابع التجاري، إنتاج العسل والشموع التي كانت تشتهر بها الجهات

[1] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص ص59–60.

[2] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر: الغزو وبداية الاستعمار 1827–1871**، ج1، تر: عيسى عصفور، دار الأمانة للنشر، الجزائر، 2013، ص159.

الشرقية من الجزائر، كإقليم عنابة والقالة، والأقاليم الجبلية ببايلك الغرب الممتدة من رأس فالكون إلى الحدود المغربية. وقد كان الأهالي يستهلكون جزءًا منها، ويبيعون الباقي لوكلاء البايلك.[1]

أمَّا زراعة الكروم فكانت موجودة في الجزائر قبل الاحتلال، لكنها كانت تُستخدم فقط لاستهلاك ثمارها. وقد مُنعت زراعة الكروم في الجزائر المستعمَرة لمدة أربعين عامًا، بسبب اعتراض فلاحي الكروم في جنوب فرنسا على توسع هذه الزراعة، إذ لم يكن مسموحًا للمستعمرة أن تنافس فرنسا. وقد دفعت ظروف مثل فشل زراعة القطن والتبغ، والمردود الضعيف في زراعة القمح، فرنسا للاستثمار في زراعة الكروم،[2] مما أثّر على القطاعات الأخرى.[3]

---

[1] سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر...**، مرجع سابق، ص59.

[2] هواري قبايلي، **واقع العقار الجزائري في العهد الاستعماري 1930م**، المجلة الافريقية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع02، د.ت.ن، ص ص169–168.

[3] في ظلّ الإمبراطورية الثانية، كانت زراعة الكروم تغطي مساحات صغيرة جدًّا، أقل من 10,000 هكتار في عام 1864. ومع ذلك، تطوّرت زراعة الكروم لدى الأهالي بعد ذلك، حيث ارتفعت من 3,148 هكتارًا سنة 1864 إلى 6,904 هكتارات في 1874. في نفس الوقت، زادت الزراعات الأوروبية من 6,567 هكتارًا إلى 11,300 هكتار. بعد عام 1875، انهارت زراعة الكروم الأهلية، بينما ازدهرت زراعة الأوروبيين في عام 1885، بسبب مرض الفيلوكسيرا. شهدت زراعة الكروم في فرنسا تراجعًا، مما زاد الطلب على النبيذ خلال الفترة الممتدة من 1880 إلى 1890. وقد شهدت المساحات المزروعة بالكروم في الجزائر نشاطًا ملحوظًا، حيث انتقلت من 30,480 هكتارًا، وفي الفترة ما بين 1881 و1890، زادت المساحة المزروعة بالكروم في الجزائر بمقدار 79,560 هكتارًا، مما شجّع حركة الاستيطان وزيادة عدد المهاجرين الكولون، حيث ارتفع عددهم من 33,400 نسمة سنة 1876 إلى 36,425 نسمة. لدعم زراعة الكروم، لجأت الإدارة الاستعمارية إلى ربطها بالقروض المالية، حيث تحتاج هذه الزراعة إلى إمكانيات مادية كبيرة، خاصة خلال الأوبئة الزراعية والأزمات الاقتصادية، مثل أزمة الفيلوكسيرا 1891–1900. لذلك لجأ مزارعو الكروم إلى البنوك، وخاصة بنك الجزائر، لتطوير ملكياتهم وتعزيز انتشار هذه الزراعة النقدية. كما إنّ الأشجار المثمرة مثل التين والزيتون والبرتقال والعنب والخوخ والكرز والمشمش شهدت تحسُّنًا في زراعتها بفضل جهود الأندلسيين خلال الفترة الأولى للعهد العثماني. وقد اشتهرت نواحي برشك بإنتاج نوع جديد من التين، بينما تميزت شرشال والقليعة بزراعة التوت الأبيض والأسود لتغذية دودة الحرير، كما انتشرت مزارع البرتقال وحقول العنب حول البليدة والجزائر، وزُرع الزيتون بكثرة في نواحي عنابة، حيث غرس مصطفى قرنداش الأندلسي حوالي 30,000 عود زيتون أثناء إقامته هناك. ينظر: سهام مبخوتة، "**زراعة الكروم وإنتاج التمور في الجزائر** =

4- الثروة الحيوانية:

يذكر العربي الزبيري: إنّ الثروة الحيوانية لا يمكن حصرها بدقة بسبب عدم اهتمام السلطات بالإحصاءات في ذلك الوقت، لكن حسب وجهة نظر الزبيري استدل عليها من مخطوط ابن العنتري الذي أشار إلى أنّ سعر البقرة كان ريالين، وصاع القمح بريال ونصف، ممّا يدلّ على وفرة الأبقار. واليوم، فإنّ سعر البقرة الواحدة يزيد عن 20 مرة ثمن القنطار من القمح.[1] ومن جهة أخرى، تذكر المصادر أنّ الجزائريين كانوا يصطادون السمك بالقرب من سواحلهم، وأنّ الأسماك بها كثيرة ولذيذة الطعم لأنّ ماء البحر الأبيض المتوسط أكثر ملوحة من ماء المحيط الأطلسي، لكن هذه المصادر لم تتكلم عن وجود مصانع للتصبير أو لغيره.[2]

ويذكر نصر الدين سعيدوني: من جهة أنّ الثروة الحيوانية كانت، في العهد العثماني، تتكوّن من أعداد كبيرة من الحيوانات، مثل الأغنام والماعز والأبقار والخيل والبغال والحمير، وقد اشتهرت معظم الأصناف المستخدمة في النقل والجرّ بقدرتها على تحمّل التعب والتكيف مع مناخ مختلف المناطق. ومع ذلك، كانت تعاني من نقص في التهجين، والمراعي الاصطناعية، والعلف الاحتياطي، بالإضافة إلى تأثير الجفاف، وانعدام الأمن، وانتشار الأمراض، وصعوبة التنقل عبر المناطق الجبلية. وقد وفرت هذه الحيوانات كميات كبيرة من الصوف والوبر، التي كانت تُستخدم في صنع الخيام ونسج البرانس والأردية، أو تُصدر إلى الخارج عبر التجار الأوروبيين واليهود، كما كانت مصدر العيش الرئيسي في المناطق

1870–1939"، مجلة "المواقف" للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع11، جامعة معسكر، 2016، ص271.
سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر**...، مرجع سابق، ص59.

[1] كما أنّ إحصائيات الإدارة الفرنسية عام 1860، بعد ثلاثين عامًا من الحروب، تشير إلى أنّ عدد الأبقار لا يقلّ عن مليون رأس، وعدد الأغنام يزيد عن ثمانية ملايين، وهي أرقام كبيرة مقارنة بعدد السكان الذي كان حوالي مليونين ونصف. ينظر: الزبيري، **التجارة الخارجية**...، مصدر سابق، ص ص60–61.

[2] الزبيري، **التجارة الخارجية**...، مصدر سابق، ص ص60–61.

السهبية مثل منطقة النمامشة التي اعتمدت على تربية الأغنام والجمال، حيث كانت تمتلك مساحة رعوية تقدّر بمليوني هكتار، تكفي لتربية الحيوانات هناك.[1]

اشتهرت بعض الأقاليم الجزائرية بالحفاظ على أنواع أصيلة من الخيول العربية مثل: خيول فلينة، وإنقاذ، والشلف، والأرباع، وأولاد نايل، التي تتميز بصغر حجمها، وعصبية طبعها، وسرعتها. وكان الفرسان يفضلون خيول "حميان" و"العقوبية" في جنوب معسكر.

وقد أشارت الإحصائيات الأولى للجيش الفرنسي إلى أنّ عدد الحيوانات قد قُدِّر في السنوات الأخيرة من العهد العثماني بـ:

- 6,850,205 رأس غنم
- 3,384,902 رأس ماعز
- 1,031,738 رأس بقر
- 213,321 جملًا وناقة
- 178,864 حمارًا
- 131,035 حصانًا
- 109,069 بغلًا

وإضافة إلى هذه الثروة الحيوانية، كانت السواحل الجزائرية تحتوي على أسماك لم يُقبل عليها سكان المدن والجهات الساحلية، مما أدّى إلى عدم تشجيع الصيادين على توسيع نشاطهم، حيث اقتصر على صيد كميات صغيرة من السمك. وقد أشارت بعض المصادر إلى أنّ صيادي دلس كانوا يضطرون في كثير من الأحيان إلى رمي ما يصطادونه لعدم إقبال السكان عليه، الذين فضلوا لحوم الأغنام المتوفرة بكثرة.[2]

5– الصناعة:

يقول الأستاذ العربي الزبيري: أن الصناعة هي صناعة تقليدية تُمارس في مدن الإيالة، حيث يُنظّم أصحابها في هيئات متخصصة في صناعة أدوات وملابس يحتاجها

[1] سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر**...، مرجع سابق، ص ص60–61.

[2] سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر**...، مرجع سابق، ص ص60–61.

السكان يوميًا. ومن أشهر الصناعات في الجزائر: نسيج الزرابي والأقمشة في تلمسان وقسنطينة، وتطريز الملابس في العاصمة، كما توجد مصانع للشاشيّات الصوفية بأسعار زهيدة، بالإضافة إلى المحازم الحريرية والمصنوعات الجلدية مثل الأحذية. وفي العاصمة، توجد ورشة لسكّ النقود، وحظائر لبناء المراكب، ومصانع للأسلحة والذخائر. كما تحتوي كبريات المدن على مطاحن تابعة للداي أو البايات، وأحياء للنجّارين والحدّادين والصبّاغين والطباخين. كما كان الجزائريون بارعين في طرز السروج المذهبة والمفضضة بشكل فريد، وكذلك في صناعة الخزف الملوّن بالأدهان، والسفن الصغيرة المستخدمة في الصيد.[1]

كانت الجزائر تمتلك مناجم متعددة من الفحم، والتورب، والرصاص، والفضة، ومع عدم دخول الثورة الصناعية إلى الجزائر، كانت هذه الخامات تُصدر إلى الخارج أو تُهمل. وقد بذل المسؤولون في الإيالة جهودًا لتنمية الصناعات. حيث يشير حمدان خوجة إلى أنهم كانوا يدفعون لصُنّاع السفن 9 ريالات عن كل مركب، وعند إلقاء المركب في البحر يتقاضى الصانع 100 ريال من السلطات، ومثلها من الربّان. كما أن قسنطينة كانت أهم مدينة صناعية في الجزائر، حيث تضمّ 33 معملًا لدباغة الجلود، و75 معملًا للسروج، و167 معملًا للأحذية، مما يوفر أكثر من 15% من اليد العاملة. بالإضافة إلى ذلك، كان العامل

[1] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص ص61–62. إن الصناعة كانت في الجزائر يدوية ومختلفة مقارنة بالصناعة الأوروبية حتى قبل الثورة الصناعية، مما زاد الفجوة بين الجزائر وأوروبا. كانت الصناعة موزعة بين الريف والمدينة، حيث كانت تلبي احتياجات السكان المحليين في الريف، بينما كانت صناعة المدن تركز على الحاجات الأساسية وكماليات الفئات الثرية التي كانت تستورد المنتجات الأوروبية. كما سعت الجزائر في تلك الفترة إلى إنشاء مراكز صناعية في المدن لقيادة النشاط الاقتصادي، حيث فرضت الظروف الطبيعية تخصصات معينة. فكانت القبائل الرعوية تصنع المنسوجات الصوفية والخيام، بينما كان سكان المناطق الجبلية ينتجون الأدوات الفلاحية والأسلحة. وكانت قبائل بني يزّي من بين الأكثر اهتمامًا بالصناعة، حيث عملت في المعادن وصناعة العربات والأدوات والمجوهرات. كما كانت آيث عبّاس من أبرز القبائل في الصناعات المحلية، حيث تمتلك أكثر من 200 رحى للزيتون وتشتهر بخياطة البرانس بمهارة. ينظر: هاينريش فون مالتسان، **ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا**، تر: أبو العيد دودو، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص159.

القسنطيني يعمل في مجالات أخرى، مما أدى إلى تشكيل هيئات صناعية لتلبية احتياجات السكان اليومية، والتي لا يزال معظمها قائمًا حتى الآن.[1]

نذكر ما يلي:

- النجّارون: يقومون بصناعة الصناديق، والأبواب، والنوافذ، وغيرها من المنتجات الخشبية، ويستوردون المواد الأولية من غابات الأوراس وجبال الأدوغ.
- الحدّادون: يتخصصون في صناعة المحاريث، والمناجل، والقواديم، بينما يصنع الصفّارون الأواني النحاسية وينقشونها.
- الشقماقجية: يتولّون صناعة الأسلحة وإصلاحها، بالإضافة إلى جمعية السرّارين الذين ينحتون الأجزاء الخشبية من البنادق والسيوف.
- الجلّابون: مختصون في تربية المواشي وتسويقها.
- الحوّاكون: يصنعون الملابس الصوفية والقطنية.
- الفخّارون: يقومون بصناعة الأدوات الفخارية، وهي مهمة جدًا لأن معظم الأواني كانت من الفخار أو الخشب.

كما توجد في قسنطينة جمعيات مهنية أخرى مثل البنّائين، والبيّاضين، والزواقين، لكنها أقل أهمية. عدد من هذه الجمعيات يستورد العديد من الأدوات من أوروبا وبعض المواد المحلية، مما يشير إلى أن الجزائريين، وخاصة القسنطينيين، لم يعرفوا البطالة قبل الاحتلال.[2]

كما كانت اليد العاملة تجد الشغل المناسب في مجالات معينة أو في الفلاحة، مما يثير التساؤلات حول سبب استيعاب العدد الكبير منها. ويحق لنا التساؤل عن الحاجة إلى يد عاملة أجنبية لتغطية جميع ميادين الإنتاج في البلاد. ورغم وجود وثائق تدعم هذا، لا نستبعد أن يكون الوضع قائمًا في بعض المناطق، وقد تكون الحاجة المتزايدة التي لم تُشبع هي التي ساهمت في تجميد الأوضاع الصناعية، حيث إن الإبداع يأتي من الكثرة، والتنافس

[1] الزبيري، **التجارة الخارجية**...، مصدر سابق، ص ص61–62.

[2] نفسه، ص63.

بين القلة يعيق التطور. فالأولوية تكون للكمّ على حساب الكيف لتلبية الطلب وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.[1]

ومع ذلك، ظلّت الصناعة في الجزائر بدائية ولم تتطور لأسباب أخرى، منها الانغلاق الناتج عن العداوات الأوروبية المستمرة، والتعصب الديني من الجانبين.[2]

6- المبادلات التّجارية:

يقول الكاتب العربي الزبيري: التجارة في الجزائر، كما هو الشأن في جميع البلدان، نوعان: خارجية وداخلية. وتتم التجارة الداخلية في الأسواق المحلية أو الجهوية. تُعقَد هذه الأسواق أسبوعيًّا في ساحة كبيرة ببعض القرى أو خارج المدن، ويأتي إليها المنتجون والمستهلكون من المناطق المجاورة. تلعب هذه الأسواق دورًا ثقافيًّا هامًّا، حيث يقصدها المُدَّاحون من مختلف أنحاء البلاد ليقصّوا على الجميع أنواعًا من القصص الدينية والتجارية. ومن الأسواق الجهوية: سوق أولاد عبد النور، سوق الحراكتة، سوق السكينة، وسوق التلاغمية. أمّا المعرض السنوي فيُقام دائمًا بوادي العثمانية تحت إشراف شيخ عرب الصحراء. تُقام المعارض سنويًّا، وتتضمّن كلّ ما يحتاج إليه السكان من منتوجات

[1] كانت المدن تحتوي على صناعات غذائية مثل الطواحين، والمخابز، ومعاصر الزيتون، وصناعة السفن، حيث شاركت الدولة إلى جانب الخواص. كانت قسنطينة معروفة بجودة الحايك، بينما كانت مدينة الجزائر تنتج نسيج القماش من الكتان الرديء، مما جعله خشنًا وغير قابل للتصدير. كما كانت هناك ورشات لصناعة الشاشيّات في الجزائر، لكنها كانت أقل جودة من تلك التونسية، رغم ذلك كانت الشاشية الجزائرية تُباع في أسواق المشرق. بالإضافة إلى ذلك، كانت الجزائر تنتج الخمر وعرق التين الذي كان يُعرف في تونس باسم "البوخة". وكان بياع لليهود الذين يعالجونه. ويتجمع أصحاب الحرفة الواحدة في المدن في سوق أو شارع واحد تحت إشراف مسؤول يُدعى "الأمين"، ويعمل الأمناء تحت سلطة شيخ البلد. وقد وجد الفرنسيون في قسنطينة طوائف عديدة منها: الكوّاشة أو الخبّازون: وهم عمال من بلاد القبائل. الجزّارون: وهم من بلاد القبائل. المقاوسية: الذين يصنعون الخلاخل من قرن بقر الوحش والخواتم. الدلّالون أو الباعة المتجولون: الذين يبيعون الثياب سواء كانت جديدة أو قديمة. الكنّاقون: أو منظفو المواسير (الماسورات) أو المراحيض، وهم عناصر يهودية عادة. كما كان تقسيم العمل الحرفي في الجزائر جغرافيًا وطائفيًا، حيث كانت كل حرفة مرتبطة بجماعة عرقية أو قبلية معيّنة. على سبيل المثال، احتكر يهود الجزائر صناعة المعادن النفيسة، بينما احتكر بنو ميزاب المطاحن العمومية والمخابز. كما كان البسكريون يعملون كحمّالين أو مسيّرين للحمامات العمومية، والأغواطيون في التنظيف، وسكان بلاد القبائل في البناء، بينما قدم الزنوج الخدمات المنزلية. ينظر: عباد، **الجزائر خلال...**، مرجع سابق، ص ص337–338–339.

[2] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص64.

ومصنوعات محلية كانت أو مستوردة. والتجّار الذين يقومون بها في المدن يُنظَّمون ضمن هيئات، يشرف على كلٍّ منها "أمين" يجمع الرسوم المفروضة ويُسلّمها للمصالح الإدارية. وفي الأسواق والمعارض، يدفع التجّار الرسم قبل الدخول. كانت المقايضة أفضل وسيلة للتجارة بين السكان، لأنّ النقود الذهبية لم تكن منتشرة، ولأنّ المستهلك يفضّل الحصول على احتياجاته مباشرة دون المرور بعملية التحويل المعقّدة التي لا توفّر الضمانات الكافية.[1]

أمّا بخصوص التَّجارة الخارجية فيقول إنها كانت تتم مع أوروبا عن طريق الموانئ بواسطة الأجانب وعدد قليل من الجزائريين، ومع إفريقيا عن طريق القوافل بواسطة الأهالي وحدهم، يساعدهم من حين لآخر جماعة من اليهود.[2]

[1] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص ص64–65. يقول الدكتور فارس العيد: المبادلات التجارية الداخلية كانت تتم عن طريق الأسواق في المدن والأرياف، ولقد كانت هذه الأسواق تُقام أسبوعيًّا، وبعضها كان سنويًّا. ينظر: فارس العيد، **الأوضاع الاقتصادية في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني**، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ع05، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017م، ص149. إنّ الاختلافات في الإنتاج الزراعي والصناعي كانت سببًا رئيسيًّا في التجارة الداخلية، حيث كانت المبادلات تتم بين الريف والمدن والمناطق المختلفة عبر الأسواق الأسبوعية والسنوية. لقد لعبت القبائل الراحلة، مثل أولاد سيدي الشيخ وأولاد نايل، دورًا مهمًّا في تنشيط هذه الأسواق، حيث يتم تبادل منتجات الصحراء مثل التمور والماشية، مع منتجات التل كالحبوب والزيتون. كما تُعقد أسواق سنوية لتبادل المنتجات بين المناطق الجبلية والسهلية، مثل بوسعادة، حيث يبيع سكان بني عباس زيتهم مقابل الصوف. ينظر: عباد، **الجزائر خلال...**، مرجع سابق، ص339. إنّ الحركة التجارية في برج بوعريريج كانت مهمة رغم قلّة سكانها، حيث كانت تُعتبر مركز مواصلات وسوقًا للقبائل المجاورة. قبيلة مليكش كانت تسوّق أبقارها الحلوب، وآيت عباس تبيع زيتها وصناعتها اليدوية، بينما زوّدت قبيلة أولاد أبي بكر السوق بالعسل، كما كانت قبائل مجانة تبيع صوف أغنامها، والوناغوه يحملون صناعتهم اليدوية الجميلة. ينظر: هاينريش، **ثلاث سنوات...**، مرجع سابق، ص ص164–163.

[2] كانت التجارة الخارجية تتم مع تونس والمغرب والأقطار العثمانية والدول الأوروبية، حيث كانت تُصدّر القمح والشعير والخضر، بالإضافة إلى الزيت والشموع والصوف والجلد. سنويًّا، كانت الجزائر تُصدّر نحو 8000 قنطار من الصوف إلى أوروبا، و12. 000 قنطار من مرسى عنابة، و25. 000 جلد من مرسى الجزائر، بقيمة تصل إلى 100. 000 ليرة. في عام 1788، خرجت 150. 000 حمولة من القمح والشعير والخضر من موانئ الجزائر. كانت المواصلات البحرية تلعب دورًا حاسمًا في التجارة، حيث كانت الجزائر الميناء الرئيسي، والقسطنطينية في المرتبة الثانية، لتصدير المنتجات إلى الأسواق الأوروبية عبر موانئ القالة وبجاية ووهران. ينظر: سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر...**، مرجع سابق، ص39.

يقول الدكتور أبو القاسم سعد الله: إنّ مارسيليا كانت أهم مدينة تستقبل المنتجات الجزائرية، بينما واجهت الامتيازات الفرنسية عقبات من اليهود الذين احتكروا تصدير القمح من طرف بكري وبوشناق أثناء توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية.[1]

وقد أظهر الزبيري انشغالًا بالغًا بالتجارة الخارجية لبايلك الشرق الجزائري واعتبرها من أبرز عناصر الثروة، وكانت الشعوب تعتمد عليها لترقى إلى مصافِّ الدول العظمى. وفي المفهوم الاقتصادي، هي أحد أوجه النشاط البشري الذي يقوم على التبادل، وتوفّر للأفراد ما يحتاجونه ولا يستطيعون إنتاجه بكثرة. كما أنها تساعد في التقدُّم في الميادين الأخلاقية والثقافية والاجتماعية. ومعنى التجارة متعدِّد؛ فهناك تجارة مبنيّة على العلاقات الدولية، وتجارة محلية. التجارة الدولية تقوم على مؤسسات كبرى، والتجارة المحلية تقوم أيضًا على مؤسسات، وهي ثلاثة أنواع: النوع الشائع يعتمد على البيع والشراء، وهو من اختصاص البلدان المنتِجة. ونوع يعتمد على الحمولة؛ حيث تشتري أو تصنع السفن وتُكريها لتجار يحملون عليها بضاعتهم، وتقوم به البلدان الفقيرة مثل هولندا. أما النوع الثالث فهو القرصنة، وتعني السيطرة على البحار وفرض الضرائب على الأساطيل، وتقوم به البلدان التي لها قوة بحرية ممتازة.[2]

يرى المؤرخ العربي الزبيري: أن التجارة الخارجية في الشرق الجزائري قبيل الاحتلال كانت على نوعين، ويقوم بها الأجانب من خلال موانئ جيجل وعنابة والقالة. وكانت تُشرف على هذه التجارة "الشركة الإفريقية" والشركات الأخرى لبكري وبوشناق. وقد انتقل نشاطهم

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث وبداية الاحتلال**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص155.

[2] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص ص84–83. التجارة قد تميزت بنوعيها الداخلي والخارجي، وكان لها دور بارز في التطوير وازدهار الدولة، مما ينعكس إيجابيًا إذا توفّر الأمن والاستقرار. وكانت التجارة الخارجية تتم في الأسواق المحلية والجهوية، وفي الحوانيت والمعارض السنوية. وكل ما يحتاج إليه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية كانت في الغالب مستوردة. والتجارة التي يقوم بها التجار في المدن كانت تُنظم ضمن هيئات يُشرف على كل واحدة منها "أمين"، يجمع الرسوم المفروضة على كل واحدة، ويُسلِّمها للمصالح الإدارية. ينظر: هاشمي كوثر، **محاضرات في مقياس تاريخ الجزائر الحديث ما بين القرنين 16 – 19**، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2020–2021، ص87.

إلى مقاطعة قسنطينة أثناء الحروب؛ حيث كانت هذه الشركات تلبّي حاجيات فرنسا وإيطاليا وإسبانيا من الحبوب ونقل البضائع. وبالتالي، فإن الجزائريين أرادوا تشكيل أسطول تجاري، لكنهم واجهوا عراقيل عجزوا عن مواجهتها، منها وجود اليهود اليافورنيين الذين كانوا ماهرين في تسويق البضائع، وكانوا يستغلون مكانتهم لدى الداي للضغط عليه، مطالبين السلطات الفرنسية بمنع الأهالي من إنشاء محلات تجارية. وهذا أدّى إلى انخفاض أسعار الموارد، وارتفاع أسعار المستوردات، مما أدى إلى انخفاض مستوى الحياة بشكل عام، وخاصة في مقاطعة قسنطينة.[1]

يرى الأستاذ العربي: أن المرجان يُشبه الشجرة ذات العروق، يتواجد في الأعماق ويتراوح عمقه ما بين 25و200 متر، وينمو بسرعة ليصل إلى 50 سم. في الشرق، يُصطاد المرجان على السواحل بين عنابة والقالة إلى بجاية. في نهاية القرن الثامن عشر، يستخدم الصيادون آلة لإخراجه، وهي عبارة عن صليب خشبي مغطى بشبكة مع حجر يزن ما بين 50 و60 رطلًا لزيادة الوزن. يعمل في السفينة سبعة أشخاص. وكانت الشركة تحتكر المرجان على الساحل، وتجمع بين 100و 120 صندوقًا تُرسلها إلى معامل مرسيليا، التي كانت تدفع حوالي 200 ألف فرنك لهم. وكانت تعتمد على المرجان لتجارتها مع الهند والصين. وإذا علمنا أن الصندوق الواحد يتراوح وزنه بين 150و200 رطل، فإن الجزائر كانت تنتج سنويًا معدل 75قنطارًا. ومن ناحية الجودة، كانت الشركة تقول إنه الأفضل في العالم من حيث اللون والحجم. وعند صيده، يُقسَّم إلى أصناف متعددة:

- المرجان المختار: من أكبر الغصون، يُباع بـ 504فرنك للكيلوغرام.

[1] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص ص83–84. كانت فرنسا لها امتيازات تجارية في كل من عنابة والقالة والقلب. وكانت هذه المؤسسات تدفع جزيات سنوية للداي والباي مقابل صيد المرجان وتصدير الحبوب إلى أوروبا واحتكار منتوجاتها. وقد تعرضت المؤسسات الفرنسية للدمار والتخريب بسبب مخالفات الحكومة للعقود المبرمة بين الطرفين، والتي تمنع تحصين أو تسليح أو بناء أي شيء دون موافقة الحكومة. وكان رأس مال الشركات الفرنسية يُقدَّر بـ 4 ملايين فرنك ونصف، أي إن التجارة كانت مُحتكَرة من طرف اليهود، وإن أسعار المستوردات كانت مرتفعة بخلاف أسعار الواردات، وذلك بسبب هيمنة الشركات الإفريقية على الجانب التجاري. ينظر: محمد زروال، **العلاقات الجزائرية الفرنسية–1791 1830**، ص ص12–13.

- مرجان الصناديق: يُنظَّف ويشمل أغصانًا مختلفة الأحجام، يُباع بـ 45فرنك للكيلوغرام.
- المرجان الأسود: يساوي بين 12 إلى 15فرنك.
- المرجان الميت: يساوي بين 20 إلى 45 فرنك.

وكانت الشركة تعتمد على صيد المرجان لأنه يسدّ جميع مصاريفها (الأجور، الضرائب، الهدايا)، وكانت تستأجر العديد من المراكب الأجنبية. وبعد إلغاء الامتيازات، بدأ الكورسيكيون العمل على حسابهم الخاص، ورفعوا الأسعار، مما أدى إلى الفوضى التي أثرت سلبًا على شركة الصيد في ليفورنو. فحاولت فرنسا معالجة الوضع نظرًا لأهمية المرجان بالنسبة لها.[1]

كما بيّن أبو القاسم سعد الله: أن معظم التجارة البحرية كانت في أيدي أجنبية. ففي إقليم قسنطينة، كانت بعض الشركات الفرنسية تتمتع برخص صيد المرجان، وكانت بدورها تبيع الرخص إلى الطليان والإسبان. لكن الامتيازات الفرنسية واجهت بعض العقبات؛ إذ كان يُزاحمهم اليهود بكري وبوشناق اللذان سيطرا على التجارة البحرية، وقد صدّروا سنة 1793 أكثر من 100 باخرة من ثروات الدولة، وكانوا يشترون الثروات بأرخص الأثمان، وعند البيع يرفعون سعرها في مرسيليا.[2]

بيّن الكاتب العربي الزبيري: إن الحبوب من القمح والشعير والفول والحمص مواد ضرورية، وتسعى الدول إلى توفيرها في بلدانها، لأنها تُعدّ عنوانًا للخير والرفاهية. ويُعدّ الشرق من أكبر المناطق إنتاجًا للحبوب، إذ يُصدَّر منه كميات هائلة إلى المقاطعات في جنوب أوروبا، خاصة الوسط الفرنسي. فلولا تدفّق القمح أثناء الحروب لهلكت من المجاعة.

كانت عملية البيع والشراء تخضع لوضع المحاصيل المختلفة، وكانت "الشركة الإفريقية" تحظى بامتيازات في ميدان التسويق، حتى صارت تُعتبر التجارة من اختصاصها وحدها فقط، وتتحكم في أسعار صادرات الجزائر، وتُوجّه الحبوب إلى الموانئ الأوروبية وفقًا لمصالحها.

---

[1] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص ص86–87.

[2] سعد الله، **محاضرات في...**، مرجع سابق، ص155.

وتفطّنت الجزائر لهذا الأمر، فأصبحت تسمح لتجار الإسبانيين واليهود بشراء القمح والشعير. وقد فضّل الباي التعامل مع شركاء آخرين، كما لاحظ أنّ الأسعار تختلف، مما يخلق تنافسًا بينهم، وهذا في صالح الأهالي.

وبعد أن أيقنت الشركة أنها لم تعد قادرة على مواصلة استغلال ثروات المقاطعة، أذعنت للأمر الواقع، وفي 28 جويلية 1792، أبرمت معاهدة مع الباي تشتري بموجبها سنويًا 4000 قفيز من القمح بسعر 32 لل "كافي" الواحد. ويُعتبر هذا الموقف تنازلًا كبيرًا، بحيث كانت تصدّر إلى مرسيليا سنويًا ما يزيد عن 80,000 قفيز من القمح، و20,000 من الشعير.

لقد كانت تحتكر الحبوب وتربح أموالًا طائلة، لكنها اضطُرّت إلى التفاوض مع الباي لتحديد الكمية وضبط الأسعار. وبهذا زادت المشاكل على الشركة، فحلّت محلها شركة "بكري وبوجناح"، التي تولّت إرسال الحبوب إلى فرنسا وتمويل جيش بونابرت في إيطاليا. وقد استلمت الوكالة رسميًا إلى اليهود عام 1796، وأصبحت تلجأ إليهم للقيام بنشاطها.[1]

---

[1] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص ص92–94. أنّ أكثر الحبوب كانت تُزرَع في مدينة الجزائر، خاصة القمح والشعير، اللذَين يعرف الفلّاحون أصنافهُما وكيفية زراعتهما. فنجد القمح قد اشتهرت به سهول بجاية وعنّابة وقالمة، ومن ميناء أرزيو، كان كبار التجّار البريطانيين يُصدّرون سنويًا 8000 طن من الحبوب لتموين مستعمراتهم بجبل طارق. ومقابل ذلك، كانت الجزائر تستورد من فرنسا خاصة المنسوجات الحريرية، واللبن، والمشروبات، والحديد، والسكر، وغيرها. وأهمّ ما كانت تستورده في صناعة السفن هو الحبال، والحديد، والمعدات الحربية. وكانت كلّ هذه المستوردات تأتي من دول كبرى كبريطانيا وأوروبا، من أجل الحفاظ على ملاحتها في البحر الأبيض المتوسط. ينظر: زروال، العلاقات الجزائرية...، مرجع سابق، ص ص14–13. قد تميّزت زراعت الحبوب في السنوات الأخيرة من القرن 18 حتى سنة 1815 بإنتاجها الوفير، مما سمح للبايلك بتصدير 150,000 شحنة عام 1708 من موانئ الإيالة. أما السنوات الأخيرة من العهد العثماني، ما بين 1816–1860، فقد تميزت هذه الفترة بقلّة الإنتاج، وانخفض المحصول الذي لم يعد يتجاوز عشيّة الاحتلال 7,500,000 قنطار. ونظرًا لكون الحبوب مادة رئيسية للاستهلاك المحلي وللتصدير الخارجي، فقد عملت الدولة جاهدة للسيطرة على المساحات المخصصة لزراعة الحبوب، والتي كانت تنتشر حول مدينة قسنطينة، وفي جهات غريس، وقلعة بني راشد، ومستغانم، وتلمسان، والتيطري، والهضاب العليا القسنطينية. وقد بلغت مساحة أراضي الحبوب التي يمتلكها البايلك في القطاع الشرقي من البلاد أواخر العهد العثماني ما يعادل 4800 جابدة، وفي القطاع الغربي ما يُناهز 3500 جابدة. وكان القمح رأس المحاصيل الزراعية، حيث يُستهلك في شكل كسكسي أو خبز، وهو المصدر الأساسي لغذاء السكان. ينظر: مسعود بن مقيدش، **النشاط الفلاحي في الجزائر خلال العهد العثماني 1519–1830**، =

بيَّن الكاتب العربي الزبيري: أن الصوف كان مصدرًا مهمًّا وربحًا كبيرًا للشركة الملكية الإفريقية[1]، حيث كانت تُصدَّر كميات كبيرة إلى مرسيليا من آسيا والمشرق، وتُقدَّر سنويًّا بحوالي 40,000 بالة. ثم تطورت صناعة هذه المادة فارتفعت كمية الاستهلاك، لكن في القرن التاسع عشر انخفضت، فأصبحت تُصدَّر إلى مرسيليا 28,000 قنطار في السنة، والسبب في هذا الانخفاض هو أن السلطات الفرنسية شرعت في تربية المواشي، مما أدى إلى تقليص الواردات من الجزائر بحلول سنة 1817، وأصبحت تجارة الصوف أقل أهمية بعد فرض الحصار على الموانئ الجزائرية.

أما بالنسبة للجلود، فإن الشرق الجزائري يشمل مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة والمراعي التي تكثر فيها المواشي، خاصة الأبقار، وكان عددها كبيرًا ويُصدَّر إلى الخارج. ومن خلال القانون المحلي يتضح أن الثروة الحيوانية كانت مزدهرة، وينص القانون على مواد أهمها: من يتعدى على جيرانه أو يظلم امرأة تُذبح من أبقاره على الجريمة المرتكبة. كما أن الأبقار والكباش تُذبح بأعداد كبيرة خلال الأعياد والمناسبات، لذلك كثُرت تربية هذه الحيوانات.

لكن الجزائر لم تكن تملك مذابح لصنع الجلود، فكانوا يبيعونها للأجانب. وقبل نهاية القرن الثامن عشر، كانت الجلود تُشكّل عنصرًا مهمًّا في التجارة، وكانت مدينة القلّ أكبر أسواقها، حيث كانت الشركة الإفريقية تستخرج سنويًّا 26,000 جلد، إلى أن تضاعف العدد ثلاثة أضعاف. وكانت الأهالي هي من تجمع الجلود وتسلّمها للمراكب، وبالتالي فقدت المؤسسات الفرنسية ميزة الاحتكار فيها. وفي سنة 1793، قام البايليك ببناء مدابغ في عنابة لتلبية حاجيات الشعب، وكالعادة احتجت الشركة. وفي الفترة 1807–1817، سُلّمت الجلود

مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، تخصص حديث، كلية العلوم الإنسانية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2021، ص12.

[1] الشركة الملكية الإفريقية هي شركة جاءت بسبب الامتيازات العثمانية–الفرنسية، وهي تجارية تعمل على تصدير الموارد مثل القمح والمرجان.

إلى الإنجليز، واستحوذ اليهود على التجارة، فصاروا يُصدّرون الجلود ويغذّون المدابغ الإيطالية والبروفانس وغيرها.[1]

يرى الزبيري: أن زيت الزيتون نادر التصدير إلى أوروبا، مما جعل مؤرخي التجارة الخارجية لا يهتمون به. أما الواردات الأوروبية إلى الشرق الجزائري، فهي ضئيلة، وتشمل ثلاث أضعاف الموارد الأولية مثل الرصاص والحديد، والتي بلغت قيمتها 370 خلال عشر سنوات. أما المواد الغذائية مثل السكر والقهوة فبلغت قيمتها 6,570 بياستر، والأقمشة والكتان بقيمة 12,300. وتُبيّن هذه الأرقام ضعف التجارة بين الشرق الجزائري وأوروبا. وتستورد موانئ قسنطينة كميات قليلة من أوروبا بفضل التجار المحليين، حيث تُصدّر الجزائر الحبوب والزيتون والتمور، وتستورد العبيد والعطور والحناء بحوالي 500,000 فرنك، مما يشير إلى أهمية التجارة التونسية–الجزائرية، التي تصل إلى ستة ملايين فرنك سنويًّا.

أما بالنسبة للشموع، فإن الأهالي يقومون بجنيها وبيعها للمؤسسات الفرنسية أو تصديرها إلى تونس. وتُعد مدينة القل أكبر منتج لها، حيث تبيع حوالي 400 قنطار سنويًّا للفرنسيين فقط. ويعتبر التجار أن الشموع سهلة الترويج وكثيرة المنافع، لكنهم يشتكون من أن المنتجين يُصدّرون أجودها إلى فرنسا التي تستعملها في الكنائس. ولما خُرّبت المؤسسات الدينية واضطُهد رجالها، انخفض استهلاك المادة، واضطُر التجار إلى بيعها في أسواق أخرى مثل تونس. لكن التجار الفرنسيين كانوا يريدون احتكار المادة، وعندما رفض البايليك ذلك، اغتاظوا وبدأوا يشتكون. ومع ذلك، ظلت المؤسسات الأجنبية تستورد من الشرق الجزائري حوالي 880 قنطارًا من الشموع، ولم تتوقف إلا عندما أُعلِن الحصار على الساحل الجزائري.[2]

---

[1] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص101.

[2] الزبيري، **التجارة الخارجية...**، مصدر سابق، ص ص102–103. سهل وهران لم يكن الوحيد الذي يُنتج القمح وزيت الزيتون، بل كانت هناك سهول أخرى مثل سهل مستغانم، ومعسكر، وتلمسان. وكانت المناطق الساحلية من الحدود المغربية تُنتج الشموع. وكانت منازل العرب محاطة بالثروات كالقطن، والأشجار، والنباتات التي كان يحتكرها العثمانيون. وهكذا، نجد أن الجزائر تمتاز بالإنتاج رغم كثرة الحروب. ينظر: **سعد الله، محاضرات في...**، مرجع سابق، ص ص–102 103. التين والزيتون يشكلان موارد غذائية وتجارية مهمة، وتُزرع أشجار الزيتون والتين في المنحدرات والمنخفضات وفي =

7- المواصلات:

خلافًا لأوروبا، لم تكن الأودية في الإيالة صالحة للملاحة، باستثناء وادي بجاية. أما الموانئ فكانت ممتازة وموزعة على شاطئ بطول حوالي 240 ميلاً، مقابل سواحل إسبانيا وفرنسا وإيطاليا. ومن أهم هذه الموانئ: القالة: كانت تحت إدارة الشركة الملكية الإفريقية، وتُصدر الحبوب إلى مرسيليا. مرساها واسع ويحتوي على شروط الملاحة، لكن موقعها ومناخها غير صحي، مما أدى إلى إخلائها لصالح مدينة عنابة. [1] عنابة: تحتوي على ثلاثة مراسٍ: رأس الحمام، الخروبة، وحصن الجنوبية، الذي بُني في القرن الخامس عشر خلال فترة ازدهار التجارة مع جنوة. ستورة (قرب سكيكدة): كانت تابعة لميناء عنابة، حيث لم تكن سكيكدة ذات أهمية كبيرة. القل وجيجل: كانا يُصدران المنتجات المحلية فقط. بجاية: تُعرف بجمال خليجها، وقربها من ميناء المنصورة الذي كان يُستخدم لنقل الأخشاب. الجزائر: تُعد من أهم موانئ الإيالة، حيث تحتوي على عدة جزر ومراتع، لكن الرياح الشرقية كانت تحمل الأمراض. شرشال: هو ميناء صغير يستقبل حوالي 40 مركبًا، لكن مدخله ضيّق. وهران: يمتد على 24 هكتارًا، وأعماق مرساه تصل إلى 20 مترًا. وقد عمل الإسبان على توسيعه.[2]

الوديان، وفي السفوح الجبلية. عادة ما يدوم موسم جني الزيتون من 15 أوت إلى نهاية شهر سبتمبر، قبل أمطار ورياح الشتاء، حيث تحظى مزارع الزيتون بمدينة الجزائر بعناية كبيرة، وقد قُدّر إنتاجها بـ 42 لترًا للشجرة الواحدة. ويُعد إنتاج الزيتون والزيت مخصصًا للاستهلاك الذاتي أو للبيع في أسواق مدينة الجزائر. أما شجرة التين فقد تأقلمت مع كل أنواع التربة، من الجافة إلى الرطبة، وتنمو حتى ارتفاع 1200 متر، كما يصل مردودها في الهكتار الواحد (لحوالي 100 شجرة ذات خمس سنوات) إلى 4.2 قنطار، وبعد سبع سنوات يرتفع المردود إلى 20 قنطارًا. ينظر: سمية بوحمدي، فطيمة بطاش، **النشاط الاقتصادي في مدينة الجزائر خلال عهد الديات 183-1671**، مذكرة ماجستير، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، 2018، ص 24. الشموع تتوفر بكثرة في الجزائر، وهي من ضمن الصادرات المهمة في السوق الفرنسية، حيث كانت مدينة القل تبيع لفرنسا 4000 قنطار سنويًا، وميناء عنابة يُصدّر 400 قنطار سنويًا. وتُعتبر هذه الكميات كبيرة جدًا، إذ يصل المعدل السنوي للموانئ المذكورة إلى 900 قنطار. غير أن الكمية عرفت تراجعًا، فمن 725 قنطارًا إلى 169 قنطارًا، ولم تبلغ كمية التصدير سوى 1235 قنطارًا. ينظر: سعد الله، مرجع سابق، ص ص150-151. ينظر: رزاق سميرة، وداد فريحة، **النشاط الاقتصادي للموانئ الجزائرية خلال عهد الدايات**، مذكرة ماجستير، جامعة غرداية، 2018، ص ص72-73.

[1] العربي الزبيري، **الحركة الوطنية في الجزائر**، الجزائر، 2022، ص ص91-92.

[2] الزبيري، **الحركة الوطنية...**، مصدر سابق، ص92.

يبلغ طوله حوالي كيلومتر، ويمكنه استيعاب أكثر من 200 مركب في آن واحد، حيث يسع كل مركب لأكثر من 100 برميل. المرسى الكبير: يقع على بعد 6 كيلومترات غرب خليج وهران. مرساه ممتاز لأن جبل لنستون يحميه من الرياح الغربية. وقد كان المرسى الكبير قبل استرجاع وهران هو الميناء الرسمي في بايلك الغرب.

وبخصوص المواصلات البرية يقول المؤرخ العربي الزبيري: المواصلات البرية في الإيالة تختلف عن تلك في أوروبا، وتنقسم إلى طرق سلطانية وجهوية. الطرق السلطانية هي الكبرى، وفي الجزائر هناك تسع طرق تربط البلاد بتونس والمغرب وليبيا والسودان: الطريق العرضاني الشمالي: يربط تونس بفاس عبر الكاف، قسنطينة، سطيف، حمزة، الجزائر، وهران، تلمسان، وجدة. الطريق العرضاني الأوسط: يربط قفصة بفكيك عبر بسكرة، الأغواط، البيض، وسيدي الشيخ. الطريق العرضاني الجنوبي: يربط نفطة بتافيلالت عبر واحات الجزائر. الطريق القطري الغربي: يربط وادي سوف بالعاصمة عبر بسكرة وبوسعادة. الطريق القطري الشرقي: يربط وادي ميزاب بتونس عبر الأغواط، بوسعادة، قسنطينة، والكاف.[1] طريق وادي سوف – أغدامس: يتصل بالطريق العرضاني الجنوبي عند بئر جديد، ويستغرق 13 يومًا. طريق ورقلة – أغدامس: يستغرق 10 أيام، لكنه مليء بالمخاطر بسبب الكثبان الرملية. وغيرها من الطرق.[2]

يقول المؤرخون سليم زاوية، أحميدة عميراوي، ومحمد السعيد قاصري: كانت الجزائر تعاني من نقص في الطرق والمرافق الضرورية لإيواء المسافرين، مما عرقل التبادل التجاري الخارجي. عدم تنوع الطرق وطولها جعل نقل السلع بعيدًا أمرًا صعبًا، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار. لكن مع دخول الاستعمار الفرنسي، تم التركيز على تحسين الطرق والمواصلات كجزء من استراتيجيتهم للتوسع، وكان الهدف تسهيل نقل القوات العسكرية وتأمين الاستقرار

---

[1] نفسه.

[2] نفسه، ص ص92–93. كانت الطرق في الجزائر خلال الحكم العثماني بدائية وغير آمنة، حيث تشبه الدروب. أهم هذه الطرقات كانت الجزائر– قسنطينة – وهران. اعتمد النقل على البهائم، مما أدى إلى عزل المناطق وتراجع الاتصالات والمبادلات التجارية. ينظر: بشير ملاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1962**، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص25.

في المراكز العسكرية، بالإضافة إلى ربط المستعمرات المختلفة وتعزيز التجارة الفرنسية في أسواق إفريقيا.[1]

8- الوضع المالي:

يقول الكاتب العربي الزبيري: إن الجزائر كانت في الفترة المعنية مشهورة بكنوزها المدفونة وثرواتها الكبيرة التي جذبت انتباه الغرب. وقد ادعى البعض أن هذه الثروات ناتجة عن الإتاوات التي تدفعها الدول الأوروبية، بالإضافة إلى مصادر دخل متعددة. ومع ذلك، لم يتفق القنصل شالار مع هذا الرأي، حيث أشار إلى أن الخزينة الجزائرية لم تستقبل في عام 1822م سوى 434,800 دينار إسباني، موزعة كالآتي:

- عمال مختلف الورشات: 24,000 د.إ
- لوح وحبالة: 60,000 د.إ
- مرتبات الضباط والنوتية: 75,000 د.إ
- مرتبات العساكر: 700,000 د.إ

بينما كانت مصاريف الدولة 859,000 دينار إسباني، موزعة على عدة بنود مثل مرتبات الضباط والعساكر. وقد أظهر تحليل الأرقام أن بعض الادعاءات تحتاج إلى مراجعة، حيث دعم شالار أن مرتبات العساكر بلغت 700,000 دينار إسباني، بينما تشير مصادر أخرى إلى أن المرتبات السنوية لا يمكن أن تتجاوز 360,000 دينار إسباني. حتى إذا افترضنا صحة المبالغ المتبقية، فإن مصاريف هذه السنة تبلغ 519,000 دينار إسباني فقط. بينما تشير الوثائق التي وُجدت إلى أن المدخلات الثابتة في الإيالة تتجاوز سنويًا 600,000 دينار إسباني، دون احتساب الإتاوات المدفوعة من الدول المسيحية، والرسوم الجمركية على الصادرات والواردات، وما تدره أملاك الدولة والمؤسسات التجارية الأجنبية.[2]

تتكون مدخولات الإيالة من عدة عناصر رئيسية منها:

---

[1] سليم زاوية، أحميدة عميراوي، محمد السعيد قاصري، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1814-1916**، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2009، ص17.

[2] الزبيري، **الحركة الوطنية...**، مصدر سابق،ص ص68-69.

- الرسوم المدفوعة من البايات الثلاثة، والتي تُقدّر سنويًا بحوالي 700,000 بياستر فضي (نصف مليون دولار إسباني).[1]
- الرسوم المفروضة على قواد دار السلطان ومشايخ العرب.
- عائدات أملاك الدولة، بما في ذلك فدية الأسرى والعبيد.
- عائدات العمليات التجارية لوكلاء الإيالة داخل وخارج البلاد.
- الجزية المفروضة على اليهود المقيمين بالعاصمة، بينما يتقاضاها الباي في المناطق الأخرى.
- الإتاوات المدفوعة من المؤسسات التجارية الأجنبية.
- الرسوم الجمركية، حيث تُفرض على الواردات بنسبة 12.5% إذا كان أصحابها من اليهود، وبدون رسوم على الصادرات لتشجيع الإنتاج.

أما بالنسبة للنقود، فقد استخدمت الجزائر عملات متنوعة، بما في ذلك الدولار الإسباني، والبياستر التونسي، بالإضافة إلى عملات محلية مثل السلطاني، والريال، والبياستر القسنطيني.[2]

وفيما يلي لوحة بجميع العملات الوطنية السائدة في ذلك الحين، مقابل كل نوع ما يعادله من العملات الأجنبية التي كانت تستعملها الجزائر في ذلك الوقت، وهي عمليات تقريبية فقط.[3]

وأما الموازين وأدوات الكيل، فمحصورة في الرطل بمختلف أنواعه ومشتقاته، والذراع، وفي وسائل أخرى مصطلح عليها مثل الربع لوزن الزبدة. وفيما يلي لوحة تشمل أهم وحدات الوزن والكيل المستعملة في ذلك الحين.[4]

---

[1] الزبيري، **الحركة الوطنية...**، مصدر سابق، ص70.

[2] نفسه.

[3] ينظر: الملحق 04: لوحة شاملة للعملات الوطنية وما يقابلها من العملات الأجنبية.

[4] الزبيري، **الحركة الوطنية...**، مصدر سابق، ص ص71–72. ينظر: الملحق 05: لوحة شاملة لأهم وحدات الوزن والكيل.

8-2- مداخيل الخزينة:

يقول العربي الزبيري: القائد في كل قبيلة ملزم بإحصاء عدد الفلاحين الذين يمتلكون المحاريث، ثم يسلم نسخة للقابض الذي يجمع الضرائب ويعطي إيصالات لكل فرد. إذا لم تنتج الأراضي شيئاً، يُعفى المزارعون من ثلاث ضرائب. يُستخدم المحراث عادة لزراعة ما يغطيه من القمح والشعير. يعتقد الشعب أنه بعد دفع الضرائب، يجب على الحكومة حمايتهم وتأمين الطرقات. وفقاً للقانون، إذا استولى مغتصب أو ملك غير متدين على الضرائب، يبقى الفلاح مطالباً بدفع عشر الكمية المتبقية له. الدوق دوروفيكو اشترط دفع العشر من أفقر الناس، بينما أعلنت الحكومة الفرنسية إلغاء جميع أنواع الضرائب، لكنها لا تستطيع جمعها بشكل شرعي دون تأمين الطرق. السكان يعتبرون أي دفع للحكومة الفرنسية تعسفاً، وعندما يعلمون بدفع الضرائب، سيحاربون من دفعها. بعد الغزو الفرنسي، لا يعرف الشعب ملكاً شرعياً، لذا يقوم المالكون بتوزيع أعشارهم بأنفسهم. باي قسنطينة اكتفى بجمع 15 فرنكاً بدلاً من حمولة بعير من القمح، بينما يقوم القادة بإحصاء المحاصيل وقد يحتفظون بجزء من الضرائب لأنفسهم. مقاطعة التيطري فقيرة، ويعتبر البدو سكانها أعداء لأنهم لم يظهروا العداوة للفرنسيين. وعندما نرى سلوك الولاة أفريقيا، تميل إلى الاعتقاد بأنهم إنما ينشرون الخلاف والشقاق من أجل التضحية بالشعب الجزائري.[1]

الضرائب: تتضمن العشور، المونة، والغرامة.

العشور: تُفرض على إنتاج الأراضي الخاصة الخاضعة للسلطة التركية، وتعادل عادة عُشر المحاصيل. يدفعها جميع الفئات، بما في ذلك أصحاب الامتيازات. الأراضي التي يستغلها المخزن أو المرابطون قد تُعفى من العشور.[2]

يقول حمدان بن عثمان خوجة: يتم جمع العشور بناءً على الإنتاج الفعلي، وقد فُرضت قيود على عملية الجباية لمنع التجاوزات. يجب على كل محراث يُجر بثورين دفع

[1] خوجة، **المرآة**، مصدر سابق، ص ص108-109.

[2] عباد، **الجزائر خلال...**، مرجع سابق، ص346.

حمولة بعير من القمح والشعير. يقوم القائد في القبيلة بإحصاء الفلاحين وتقديم نسخة للقابض لجمع الضرائب. وإذا لم تُنتج الأراضي شيئًا، يُعفى المزارعون من الضرائب.[1]

المونة (المؤونة): هي نوع من العشور تُفرض على أراضٍ مختلفة في بايليك التيطري، حيث تُسلَّم إلى دار المونة لحساب الباي. تُفرض المونة على القبائل المستقلة مثل قبيلة فليسة، التي تُقدِّم حوالي 500 ريال بوجو من التين والزيتون والأغنام، بالإضافة إلى العشور. وتدفع قبائل الرعية غرامات وسُخرة، حيث تُقسَّم القبائل إلى نوعين: الغُرم والسُّخر.

أمَّا الغرامة تُدفَع: نقدًا أو عينًا، وغالبًا ما تكون عينية بسبب نقص النقود. وتدفع قبائل التيطري غرامات ثابتة ومتحولة، مثل أولاد علان الذين يدفعون 7200 فرنك في الصيف، و3600 في الشتاء. وهناك أيضًا غرامات غير ثابتة، مثل ضِيافة الباي التي تُحدَّد قيمتها سنويًّا حسب أهمية القبيلة.[2]

في أواخر العهد التركي، كانت الحصة تساوي دورو إسباني واحدًا عن كل حمولة جمل. وكان هناك غرامة تُعرف بـ حق الرعي، حيث يقوم قائد شط الشيخ بجولة سنوية لجمع خروف سمين من كل مالك قطيع. كما كانت هناك غرامة تُفرض على الأجانب المقيمين في القبائل، تتراوح بين 3.6 و7.2 فرنك. وكان سكان المدن الصحراوية يخضعون لغرامات سنوية تشمل كسوة امرأة ونسيج الخيام.[3]

عائلات بني عباس وكوكو كانتا تقدّمان هدايا كل سنتين تتجاوز قيمتها 500 دوكة. وكانت القبائل التابعة لبرج بوغني تقدّم 125 ريالًا، بينما كان بنو طور يقدّمون صيعان من

---

[1] خوجة، **المرآة**، مصدر سابق، ص106. إن العشور تفرض على الأهالي دفع كميات إضافية من التين أو التبن.
FEDERMANN, Henri, Le Baron Henri Au Capitaine, **Notices sur l'histoire et l'administration du Beylik de Titteri**, Revue Africaine, n°9, 1865, p118.
ويقول المؤرخ فايسيت: يعرف القابض المكلف بالعشور في بايليك الشرق بـ "قائد العشور"، حيث يوجد قائدان لكل من الجهتين الشرقية والغربية.
VAYSSETTES, E., **Histoire des derniers beys de cette Constantine depuis 1793 jusqu'à la chute d'Hadj Ahmed**, Revue Africaine, n°3, 1858-1859, p116.

[2] عباد، **الجزائر خلال...**، مرجع سابق، ص347.

[3] نفسه، ص348.

القمح والشعير. وتشمل عوائد سكان المدن ضيافة الباي ووظيفة دار السلطان، حيث تدفع المدن الصغيرة بين 800 و2000 ريال.

الجامعات الحرفية والطوائف، مثل اليهود والنصارى، كانوا مُلزَمين بدفع رسوم، كما كان أصحاب الدكاكين والحانات يدفعون رسومًا شهرية. وكان الحرفيون مُلزَمين بالعمل المجاني في المشاريع الكبرى التي تُقرِّرها السلطة.[1]

أ– الرسوم:

تتعلّق الرسوم أساسًا بالتجارة، حيث يُفرَض رسم على التنقل من المناطق الجبلية إلى السهلية، ويتطلّب الحصول على رخصة سفر من قائد البرج مقابل دفع مبلغ معيّن. كما يجب على القبائل غير الخاضعة الذهاب إلى الجزائر سنويًّا للحصول على الرخصة. ويدفع التجار رسومًا عند مغادرتهم المدينة، وتختلف هذه الرسوم من بايلك إلى آخر. يُعفى الأتراك والإنكشارية من بعض الرسوم، بينما تُفرَض المكوس على السلع في الأسواق، ويُجمَع المكسب من قِبَل قائد الرحبة، ويشمل أيضًا إكراميات الشرطة.

تُحتكر بعض المواد مثل الجلود، حيث يُجبر سكان الأرياف على التعامل مع خوجة الجلود الذي يبيعها للمؤسسة الفرنسية. وقد أعطى الأتراك أهمية كبيرة للرسوم الجمركية في الموانئ.[2]

في الميناء، كانت الرسوم المفروضة على السفن تتفاوت بين 20 قرشًا للسفن الجزائرية والعثمانية، و40 قرشًا للسفن من الدول المسيحية المسالمة، و80 قرشًا للدول المعادية. أما الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات فلم تكن ثابتة، حيث كانت 5% للأهالي و12% لليهود، بينما كانت الصادرات يُدفَع عنها 2%.

في عام 1817، زادت الرسوم إلى 10% لتعويض خسائر القرصنة. وكان المصادرة والتغريم مصدرين مهمين للإيرادات، حيث تُصادَر أملاك المسؤولين الأتراك بعد وفاتهم أو إبعادهم، وكانت التركات الشاغرة ملكًا للبايلك. وتُباع الأملاك المصادَرة في المزاد العلني

[1] نفسه، ص348.

[2] عباد، **الجزائر خلال...**، مرجع سابق، ص349.

وتدخل خزينة الدولة. أما التغريم فكان عقوبة تُفرَض على الأفراد أو الجماعات، خاصة في الحروب.

ب– الغنائم:

يقول العربي الزبيري: وعندما تجلب الغنائم إلى مدينة الجزائر، تباع للسكان وتوزع قيمتها حيناً على ذوي الحقوق، وتأخذ الخزينة العامة الخمس كنصيب لها ووفقاً لما تنص عليه شريعتنا، على أن هذا الخمس لم يكن تاماً أبداً لأن الأشياء الثمينة كانت تؤخذ قبل الاء الاطلاع على الغنائم. وفي كثير من الأحيان تعلم الحكومة بذلك ولكنها تغض الطرف حتى لا تفشل هؤلاء البؤساء الذين يعرضون أنفسهم للموت إما تعصباً للدين وإما رغبة في الحصول على الغنيمة. وكانت حكومة الأتراك تعلم كل العلم أنها إذ تشجع السكان في إنجاز مشاريعهم هذه، وتدفعهم في طريق الثروة، إنما تعمل على إثراء نفسها وعلى الرغم من أن العائدات كانت ضئيلة عندما تأسست الإيالة، فإنها كانت تدرك بأنها إنما تعمل للمستقبل، وإنها سوف تتمكن فيما بعد من أن تجني بطريقة شرعية، ثمار صناعتها وسياستها مثل رسوم الجمارك وغيرها.[1]

ج– الإتاوات:

كما كانت الدول الأوروبية تدفع إتاوات للدولة الجزائرية مقابل السلم أو الالتزامات التجارية، بالإضافة إلى الهدايا القنصلية. ومن الدول التي كانت تدفع اللزمة مقابل السلم كل سنتين: الولايات المتحدة، نابولي، البرتغال، هولندا، السويد، والدنمارك. وكان على الدنمارك والسويد وهولندا تسليم الجزائر: الحديد، خشب البناء البحري، البارود، الرصاص، والزفت. وقد قُدِّرت اللزمة في المتوسط بحوالي 125,000 فرنك، لكنها انخفضت إلى 54,000 فرنك في السويد و50,000 فرنك من البرتغال.

في عام 1791، تخلّصت الولايات المتحدة من اللزمة في عام 1815 بعد ضرب الجزائر، بينما استمرت الدول الأربع الأخرى في الدفع حتى الاحتلال الفرنسي للجزائر في 1830. من جهة أخرى، دفعت إسبانيا 180,000 فرنك للداي في 1791 للدخول في

[1] خوجة، **المرآة**، مصدر سابق، ص80.

مفاوضات، ودفعت أكثر من مليونين فرنك في 1786 مقابل معاهدة سلام.[1] كما تفاوضت سردينيا في 1764 مع الداي بعد دفع 216,000 فرنك.

كانت تونس تدفع إتاوة للجزائر بسبب التبعية، تُقدَّر بحوالي 150 ألف جنيه. أما فرنسا، فلم تدفع اللزمة مقابل السلم، لكنها كانت تدفع لزمة الامتيازات التجارية. من جهة أخرى، ظلت فرنسا مُلزَمة بدفع ديون تجارها المفلسين في الجزائر، وكانت ملزمة بدفع ديون بعد القطيعة في القرن التاسع عشر، وقد حلّت إنجلترا محل شركة إفريقيا الملكية.[2]

في الامتيازات التجارية بين عام 1827 وما بعده، كانت العوائد تتكوّن من هدايا قنصلية تُقدَّم في مناسبات مختلفة، حيث كان الباشا بابا علي يشترط تبادل القناصل كل سنتين للحصول على الهدايا بانتظام. وكانت الهدايا تتوزّع على الداي وحاشيته، وتشمل ساعات مرصعة بالألماس، وخواتم، وقفاطين. كما كانت هناك هدايا متنوّعة تشمل أسلحة ومجوهرات.

د– مداخيل الأراضي:

أما أراضي البايليك، فكانت مستغلة بشكل كامل لأغراض مختلفة، منها الزراعة والرعي، حيث كانت الدولة توفّر الأرض والمعدات مقابل جزء من الإنتاج.

كانت أراضي رتب بايليك قسنطينة تُستغل إما بالسُّخرة المفروضة على القبائل المجاورة أو عن طريق الخماسين. وتُستغل مزارع بايليك التيطري عبلة عبر النويزة، والخماسين، والوكلاء. بينما تُستغل مزارع الباشا عن طريق التويزة أو السخرة. وتلجأ الدولة إلى فرض التطوع للعمل من قِبَل قبائل الرعية، كما تستأجر الأراضي مقابل ما يُعرف بـ الحكر، وهو مبلغ يُفرَض على كل جابدة.

الجابدة هي مساحة تُزرَع بواسطة محراث يجره ثوران، وتختلف عن الجبري، وهو إتاوة سنوية ثابتة. وكان هناك موظف مكلَّف بجمع الإتاوة العينية تحت إشراف قائد الدار.[3]

---

[1] عباد، **الجزائر خلال...**، مرجع سابق، ص352.

[2] نفسه، ص353.

[3] عباد، **الجزائر خلال...**، مرجع سابق، ص353.

يقول المؤرخ برادي: "رغم هذه المصادر المتعددة، كانت خزينة العهد التركي فقيرة نسبيًّا، وعجزت عن دفع رواتب الجند، مما جعل الأتراك حريصين على الأموال العمومية".[1]

خلاصة الفصل:

وخلاصة القول، نستطيع أن نقول إن الشرق الجزائري كان يقيم علاقات تجارية مع أوروبا بواسطة المؤسسات الفرنسية، وكانت هذه المبادلات تتم بطريقة بدائية، لا تخطيط فيها ولا مراقبة للميزان التجاري، إنما يبيعون الفائض من إنتاجهم نقدًا، ويشترون بالمقابل كميات من البضائع لاستهلاكهم الخاص أو للتجارة مع الشعوب الأخرى.

أما المواد المتداولة في هذا الميدان، فهي عبارة عن خليط من الكماليات والضروريات، تُصدر من ميناء قسنطينة إلى أوروبا، كالمرجان والحبوب (القمح)، والصوف، والشموع، والجلود، والزيوت. وتُستورد بدل ذلك المصنوعات والمواد الغذائية.

وتتم هذه العلاقات التجارية عن طريق البحر من خلال الأساطيل الأجنبية، وعن طريق البر عبر القوافل التجارية التي كانت تقودها وتحميها قبائل من جنوب الشرق الجزائري.

[1] VENTURE DE PARADIS, **Alger au XVIIIe siècle**, Revue Africaine, n°40, 1897, p70.

الفصل الثالث

بداية الاحتلال الفرنسي (1792-1852) من خلال مؤلفات وترجمات العربي الزبيري

1- المقاومة السياسية فترة الاحتلال الفرنسي

2- المقاومة الشعبية المسلحة (1830-1849)

الفصل الثالث: بداية الاحتلال الفرنسي (1792-1852) من خلال مؤلفات وترجمات العربي الزبيري:

1- المقاومة السياسية فترة الاحتلال الفرنسي:

كانت المقاومة في الجزائر بعد سقوط مدينة الجزائر نوعان من الكفاح، كفاح مسلح وإلى جانبه النشاط السياسي بعضه سلبي وبعضه إيجابي وترأس الجانب الأول السيد أحمد بوضربة وتزعم الثاني حمدان بن عثمان خوجة وقد لعب كل من الرجلين دورا خطيراً في حياة البلاد غداة الاحتلال سنتعرض له ولحياتهما ومذكراتهما التي بعثها كل منهما إلى اللجنة الافريقية.[1]

1-1- نشاط حمدان خوجة:

بدأت الحياة السياسية لحمدان خوجة[2] قبل الاحتلال، حيث كان مستشاراً للداي حسين، مؤمنا أن الأمة الفرنسية ستفي بوعودها. اتخذ موقفاً سلبياً في البداية، متعاوناً مع الفرنسيين، وقبل عضوية البلدية التي أنشأها قائد الحملة. قام بمفاوضات مع بومزراق باي قسنطينة، لكنه لم يتخل عن شعوره الوطني، مما أدى إلى تآمر المعمرين ضده، اتهمه

---

[1] اللجنة الافريقية: تألفت يوم 7 جويلية 1833م وذلك تلبية لطلب سي حمدان، ونزول عند رغبته للتحقيق في الوضع الذي آل إليه الجزائريون ولإعطاء رأيها حول الاحتلال، ينظر: خوجة، **المرآة**، مصدر سابق، ص276.

[2] ولد حمدان خوجة عام 1733 في أسرة جزائرية عميقة تمتلك أراضي واسعة في ضواحي الجزائر، كان والده فقهيا ومدرسا ثم شغل منصب مكتابجي أمين عام للإيالة، تعلم حمدان القرآن في صغره وتفقه في الدين، وفي سن الحادية عشر سافر إلى القسطنطينية مع عمه، مما أتاح له الاحتكاك بالعالم الخارجي وزيارة بلدان متعددة في أوروبا والمشرق، هاه التجارب جعلته رجلا متنورا وعالما بما يجري حوله. في عام 1820 سافر إلى فرنسا حيث عاش فترة طويلة، مما أتاح له الاطلاع على العادات الفرنسية والتواصل مع الطبقات الحاكمة، اختلف المؤرخون حول إجادته للغة الفرنسية، لكن يرجح أنه كان يتحدثها ولم يكن يجيد كتابتها، بينما كان يجيد التركية قراءة وكتابة. أما حياته العلمية، فقد بدأ حمدان بالتدريس بعد وفاة والده، ثم انتقل إلى التجارة مع عمه الحاج محمد، لكن ما مشهورا هو كتابه "المرآة" الذي فقد أصله العربي، بينما بقيت ترجمته الفرنسية التي قام بها حسين دغيز الطرابلسي، يعتبر الكتاب وثيقة تاريخية هامة تتناول الجوانب الاقتصادية والتنظيمية والثقافية والسياسية في إيالة الجزائر، وتبرز اضطهاد المستعمرين كما يحتوي على ملاحق تشمل رسائل ومذكرات وتقارير موجهة إلى السلطات الفرنسية لتوعيتها بما يحدث في بلاده من ظلم، ولحثها على الوفاة بوعدها. رغم أهمية الكتاب، لا يمكن اعتباره حمدان مؤرخا، إذ كتب مضطرا أثناء نفيه، دفاعا عن نفسه ومحاولة منه لتنبيه الرأي العام الفرنسي وتجنيده ضد تصرفات المعمرين وقادتهم في الجزائر. ينظر: الزبيري، **مذكرات أحمد باي...**، مصدر سابق، ص ص133-140.

كلوزال[1] بأنه يدافع عن المفتي الحنفي ويعارض إحتلال المساجد، مما أدى إلى عزله ونفيه إلى باريس هناك، واصل نضاله، متصلاً بالشخصيات الرسمية ليطلعهم على وضع أبناء الجزائر.[2]

أما عن أخلاقه، فقد اتهمه البعض بالرشوة، لكن آخرين رأوا أن تلك الاتهامات كانت نتيجة تحامل عليه بسبب مواقفه الوطنية. فشل حمدان في سياسته التآخية مع الفرنسيين، لكنه كان وطنياً مناضلاً يسعى لاسترجاع سيادة بلاده، رغم عدم انحيازه للمقاومة المسلحة، إلا أنه حصل على ثقة الأهالي الذين فوضوه لتمثيلهم، كتب مطلباً يتضمن ثماني عشر نقطة لحل المشكل الجزائري، مما يدل على إلتزامه بقضية بلاده.[3]

يذكر العربي الزبيري: ان حمدان خوجة قدم مذكرة إلى اللجنة الإفريقية عام 1833، حيث أكدت اللجنة على ضرورة جمع الوثائق اللازمة لإصدار حكم عادل يتماشى مع ضمير الأمة الفرنسية، وأشارت إلى أن السبيل لتحقيق ذلك هو وضع مبادئ حقيقية تساعد في فهم الأحداث المجهولة واستنتاج النتائج المنطقية، كما أوضحت أنها لن تتمكن من الحصول على المعلومات إلا من الأماكن الخاضعة لسلطتها، أو من تقارير موثقة حول البدو والقبائل هو أساس الثورة في الجزائر، وأن السلام يعتمد عليهم. في الجزء الذي زارته اللجنة، لا يزال الكثير من الأحداث مجهولاً، حيث يتجاهل الفرنسيون إلتزاماتهم تجاه مدينة استسلمت، ويواجهون سكانها الذين يظهرون الطاعة والخضوع. الفرنسيون لم

---

[1] كلوزال: ولد سنة 1722، وتوفي بعد ذلك بسبعين سنة، ساهم في إعداد وإنجاح ثورة جويلية التي منحته قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر ابتداء من شهر أوت 1830 ثم خشيه لويس فيليب فاستدعاه في شهر فيفري سنة 1831، وبعد اندلاع الثورة بعام واحد حصل على رتبة مارشال فرنسا، وعاد لقيادة الجيش في الجزائر يوم 8 جويلية 1835، فارتكب أبشع الجرائم، وعندما استبدل بدامرمان، يوم 12 فيفري 1837، التحق بمجلس النواب الفرنسي حيث أراد أن يبرر سلوكه، ويثبت نزاهته وعدم صحة الاتهامات الموجهة إليه، ينظر: خوجة، **المرآة**، مصدر سابق، ص177.

[2] الزبيري، **مذكرات أحمد باي...**، مصدر سابق، ص38.

[3] نفسه، ص137-140. كان حمدان خوجة تاجراً كبيراً ومالكاً غنيا من الجزائر، ولد أواخر القرن الثامن عشر لعائلة بارزة، كان عمه مسؤولا عن المالية ووالده أستاذ قانون وكاتباً رفيع المستوى، مما أتاح له الحصول على ثقافة عميقة ومعرفة شاملة بشؤون الدولة. ينظر: بسام العسيلي، **المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي (1830-1838)**، ط3، دار النفاس، ص131.

يفعلوا شيئا لتغيير أفكار الأهالي المتعصبة، بل زادوا من جهلهم. يشير إلى أن الجيش الفرنسي لم يرحم حتى النساء والأطفال، حيث وقعت مجازر مروعة، بما في ذلك ذبح الرضع وحرق المنازل وسلب الممتلكات[1].

هذه الأعمال الوحشية ضد الأهالي يجعلهم يعتقدون أن هدف الفرنسيين هو إبادة العرب وسلبهم ممتلكاتهم، ولا ينبغي للجنة أن تحكم على سكان المدن الأخرى بناءً على المظاهر، لأنهم عاجزون عن التعبير عن أراءهم بسبب تبعيتهم لفهم الأحداث، وهذه التقارير تتوزع إلى خمسة أصناف: تقارير السلطة الفرنسية، تقارير المعمرين الأوروبيين، تقارير السلطة الإسلامية، تقارير سكان العاصمة، وتقارير منشورات مختلفة حول الجزائر، يجب أن تُطرح أسئلة حول مصلحة السلطة الفرنسية في هذه التقارير، وما إذا كانت تسعى لإخفاء أخطائها أو مدفوعة بعاطفة الشرف. يتناول النص المعمرين في الجزائر، مشيرا إلى ضرورة النظر في وضعهم الاجتماعي في أوروبا قبل المصادقة على تقاريرهم على تقاريرهم. يطرح تساؤلات حول دوافعهم للقدوم إلى الجزائر، سواء كانت اقتصادية أو غيرها، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي عاشها الشعب الجزائري، كما يوضح النص كيف أن الظلم لم يقتصر على الأحياء بل شمل أيضا قبور الموتى، مما أدى إلى زرع الرعب في نفوس السكان. ويشير إلى أن هذه الظروف دفعت الأغنياء إلى مغادرة البلاد، تاركين خلفهم الفقراء للذين تعرضوا للتهديدات من قبل المعمرين، مما جعلهم يستسلمون لعمليات الاستيلاء على ممتلكاتهم خوفا من فقدان كل مايملكون.[2]

لذلك ازداد سقور الجزائريين بالنفور من الفرنسيين ويمكن تلخيص أسباب ذلك في نقاط أساسية:

1- الشعور بالاستعباد من أمة أجنبية تستخدم القوة.

2- اختلاف الديانة، حيث يعتقد السكان أن الفرنسيين يحاربونهم بدافع التعصب الديني، مما يؤدي إلى أعمال عنف ضد الأسرى.

---

[1] الزبيري، **مذكرات أحمد باي**...، مصدر سابق، ص ص147-149.

[2] نفسه، ص150-152.

3- الخوف من الفقر بسبب اغتصاب ممتلكاتهم.

4- الأحداث التي أمرت بها السلطة الفرنسية في مدن مختلفة.[1]

كما ساهمت عدت أسباب في إقناع الناس بأن الفرنسيين يتصرفون بدافع الانتقام والحقد الديني، رغم أن الفرنسيين أنفسهم لا يغذون هذه المشاعر. يعود المواطنون من الجزائر ويحيون روح البغضاء بأقاصيص مبالغ فيها. أثارت هذه الأسباب سخط الشعب وجعلته متطرفا، ومن الصعب معالجة آثار ثلاث سنوات من الاحتلال الفرنسي. يتطلب شفاء الجروح وقتاً طويلاً، ولذا يجب أن تسود سنوات من العدل والاعتدال لتخضع هذه الشعوب للسلطة الفرنسية. إذا تم التشبث بفكرة الإبادة أو استخدام القوة، فإن حقوق الإنسان ستعارض ذلك.[2]

الصنف الثالث من التقارير، الذي يشمل رجال القانون والقضاة والمفتيين، لا ينبغي قبوله لأسباب عدة:

1- شغل المناصب من قبل ضعفاء يتعبون السلطة الفرنسية.

2- الطمع في الحفاظ على الوظيفة يمتعهم من معارضة السلطة.

3- تجارب من تم نفيهم لا تزال حاضرة.

4- رجال القانون في النظام التركي لا يتدخلون في الأمور الحكومية، بل يركزون على إقامة العدالة وتعليم التشريع.

توضح اللجنة أسباب عدم اعتمادها على تقارير بعض الجزائريين، حيث يجب أن يكون هؤلاء أحراراً وذوي وضع اجتماعي معروف، وألا يكونوا من مغامرين مدعومين من فرنسا. الجزائر تحتوي على رجال قادرين على توضيح القضية، لكنهم يشعرون بالظلم المستمر منذ ثلاث سنوات ونصف، مما يمنعهم من تقديم شكواهم.[3]

---

[1] نفسه، ص153-154.

[2] الزبيري، **مذكرات أحمد باي**...، مصدر سابق، ص ص154-155.

[3] نفسه، ص ص155-156.

وهناك سبب آخر يمنع من ظهور الحقيقة، وهو جهل أبناء قومي بمؤسسات الفرنسيين وقوانينهم وعاداتهم في أفريقيا، مما يمنعهم من معالجة القضية أو التعريف بالأخطاء المرتكبة. بعض الأهالي الذين زاروا أوروبا غادروا البلاد بسبب الطغيان، بينما استسلم الذين بقوا لعجزهم. من الصعب على أي شخص تصوير شعب لا يتحدث نفس اللغة أو يتبع نفس الدين، خاصة في ظروف الفوضى. المعلومات المستخرجة من النشريات حول الجزائر قد تكون غير دقيقة، حيث أن الوصف الطبوغرافي وجهه لا يكفي لفهم المصالح المحلية. يجب تصوير الجزائريين بصدق لفهم وضعهم تحت سلطة الأتراك.[1]

كما يزعم بعض الكتاب أنهم يعرفون كيفية التعامل مع البدو والقبائل بسبب زياراتهم لتركيا أو فارس، لكنهم يتجاهلون تأثير المناخ ونمط الحياة. الأفكار الدينية أكثر انتشاراً في أفريقيا مقارنة بفارس، كما يتضح من شهرة فرسان مالطة في إفريقيا. هؤلاء الكتاب لا يعرفون سوى أسماء الأماكن وبعض القادة، ويزعمون المعرفة بالأمور. يجب الاعتراف بأن إقامتهم القصيرة في الشرق لا تكفي لفهم العادات والتقاليد. بدلاً من التعريف بالعراقيل التي تواجه فرنسا في إفريقيا، وينشغلون بشرح نظريات حكومية غير مناسبة. لو قاموا بواجبهم لما كنا بحاجة إلى لجنة لفهم كيفية التعايش مع البدو دون عنف، ولتخفيف مسؤولية فرنسا تجاه المجتمع. تتناول النصوص وسائل التنفيذ التي تطليها الحكومة من اللجنة قبل إحتلال الجزائر، مشيرة إلى ضرورة التعامل مع الشعب الجزائري كجزء من المجتمع الإنساني دون تحيز. يطرح النص تساؤلات حول انتهاكات حقوق الجزائريين خلال الاحتلال الفرنسي، مثل انتهاك الشروط القانونية، نفي القضاة، هدم الممتلكات، واحتلال الأراضي. كما يتساءل عن تأثير هذه الأفعال على نظرة الشعب الجزائري تجاه المحتل، وما إذا كان يمكن أن يتحول نفورهم إلى خضوع. يشدد النص على أن حل هذه القضايا ضروري لتحقيق السلام والاستقرار.[2]

---

[1] الزبيري، **مذكرات أحمد باي**...، مصدر سابق، ص ص157-158.

[2] نفسه، ص ص157 -163.

إذا تمكن الحكيم من التغلب على العراقيل الناتجة عن الأسباب المذكورة، فسيكون له فضل على الإنسانية. ولكن إذا كانت التصرفات تجاه الشعوب المتحضرة تؤدي إلى عواقب وخيمة، فكيف يمكن توقع خضوع البدو للفرنسيين؟ الجزائر كانت تعرف كمخزون لأوروبا ولكن بعد الاحتلال أدى إلى تدهور الزراعة والتجارة، مما جعل السكان يشعرون بالاستياء والحلول المقترحة تشمل إما طرد السكان إلى الصحاري أو اختيار أمير محلي يحكم بما يتوافق مع تقاليدهم، لضمان الأمن والمصالح الفرنسية. إذا لم يتوافق على التدابير المقترحة، فلن يمكن معالجة الوضع الراهن، لأننا في عصر التنوير والحضارة وأؤكد أن فرنسا ستنجح في احتلال قلوب الأفارقة من خلال اللطف والعدالة، وليس العنف.[1]

كما أود أن أذكر حادثة كشفت لي طريقة تفكير الجندي الفرنسي الذي يعتقد أنه غير ملزم بالاستسلام. أحد الجنرالات أخبرني أن الفرنسيين ليسوا ملزمين باحترام شروط الاستسلام، مما أدى إلى معاناتنا العسكريون الفرنسيون يعتقدون أن كل شيء مباح لهم وهذا التصرف جعل الشعب غير قابل للتكيف.[2]

ويتعجب حمدان خوجة من جهل قادة الجيش الفرنسي بالقوانين المعمول بها في العالم المتحضر. رغم أنني لا أقرأ الفرنسية، إلا أنني اطلعت على ميثاق حقوق الإنسان من خلال ترجمة عربية. هل يمكن إنكار هذه المبادئ؟ هل الأفارقة ليسوا جزءاً من المجتمع الإنساني؟ الحرية الحقيقية لا تقبل هذا المنطق، وهو غير مقبول من قائد يمثل الأمة الفرنسية.[3]

---

[1] نفسه، ص ص163-166.

[2] الزبيري، **مذكرات أحمد باي...**، مصدر سابق، ص167.

[3] نفسه، ص167-168. حمدان خوجة كان في الجزائر أثناء الغزو الفرنسي، حيث لعب دوراً خفيا في دعوة الحضر للاستسلام. كان موضع ثقة الباشا حسين، الذي أرسله لإقناع صهره باستئناف القتال. أصبح خوجة موثوقاً لدى الفرنسيين وعُين في المجلس البلدي. ومع ذلك، تدهورت مكانته بسبب معارضته للاحتلال، مما أدى إلى عزله من منصبه. حاول الدوق دور روفيغو مساعدته، لكنه نفاه بعد توتر العلاقات بينهما. كما واجه خوجة قضايا مالية معقدة بسبب تدخل اليهودي بكريي واجتمعت فئة المنفيين الجزائريين في باريس في ماي 1833، حيث تولى خوجة الدفاع عن الجزائر حيث ضغط المثقفون الجزائريون على البرلمان الفرنسي لتشكيل اللجنة الافريقية. كما أرسل خوجة مذكرة إلى مجلس الدولة الفرنسي عن حالة الجزائر، واقترح مطالب الجزائريين. وبعد تشكيل اللجنة، أصبح حمدان خوجة صوت الجزائريين، ورفع رغباتهم للملك الفرنسي، مطالباً بالحرية والاستقلال. كتب في كتابه المرآة لتنوير الرأي العام. لكنه لم ينشره حتى أكتوبر 1833. خاب أمل =

1-2- نشاط أحمد بوضربة:

يرى العربي الزبيري أن أحمد بوضربة من خلال قول جورج ايفار أنه ينتمي إلى نفس الطبقة الاجتماعية التي ينتسب إليها جمدان خوجة، وبصفة السيد بلبيسي أنه رجل ذكي ومحتال بعيد كل البعد على مكارم الأخلاق وقد كان قبل الاحتلال يشتغل في التجارة الخارجية وكانت له محلات في مرسيليا حيث أقام مدة طويلة تعلم فيها اللغة الفرنسية واطلع على عادات وتقاليد الشعب الفرنسي إلا أن الداي كان يشك في تصرفاته مما أرغمه على العودة إلى البلاد ويقول بلبيسي في هذا الصدد أنه لم يغادر مارسيليا إلا عندما أفلس حتى لا يصفي حساباته مع التجار أمثاله.[1]

وفي 1830 أرسله الدي صحبة حسان بن حمدان إلى مقر القيادة الفرنسية يتفاوض مع الجنرال ديبرمون وقد وقع الاختيار على الرجلين لأنها كانوا الاثنين يجيدان اللغة الفرنسية وبعد الاحتلال استطاع أن يكسب ثقة قائد الحملة فعينه مستشاراً خاصاً ورئيساً للمجلس البلدي وعندما جاء كلوزال[2] كلفه بأملاك مكة والمدينة واعتمد عليه في إخضاع الكثير من القبائل، ولكن روفيكور[3] رأى فيه رجلاً مناوراً ومنافق فنفاه إلى العاصمة فرنسا حيث استطاع أن يربط علاقة متينة مع عدد كبير من الشخصيات الفرنسية وساعدوه فيما بعد إلى العودة لمدينة الجزائر مع تزويده بأفكار شيطانية نعتقد أنها هي التي شجعتها على التوصية

خوجة في اللجنة الافريقية، وتعرض للمحاكمات بسبب آرائه. كما عاد كلوزول حاكما عاماً على الجزائر وأصدر قراراً بطرد خوجة. حيث انتقل خوجة إلى إسطنبول وظل على اتصال بالحاج أحمد باي. ينظر: العسيلي، **المقاومة الجزائرية**، مرجع سابق، ص ص133-138.

[1] الزبيري، **مذكرات أحمد باي**...، مصدر سابق، ص141.

[2] كلوزال: ولد سنة 1722، وتوفي بعد ذلك بسبعين سنة، ساهم في إعداد وإنجاح ثورة جوليت التي منحته قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر ابتداء من شهر أوت 1830 ثم خشية لويس فيليب فاستدعاه في شهر فيفري سنة1831، وبعد اندلاع الثورة بعام واحد حصل على رتبة مارشال فرنسا وعاد لقيادة الجيش في الجزائر يوم 8 جويلية1835، ينظر: خوجة، **المرآة**، مرجع سابق، ص177.

[3] روفيكور: هو قائد فرنسي سفير في روسيا ووزير للشرطة، وقعت في عهده حادثة القبيلة واغتيال شيوخ القبائل تميز بالقوة والصرامة. ينظر: الطيب مختاري، **اللجنة الافريقية 1833-1834**، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر،2010، ص17.

بموصلة الاحتلال والحصول على مناصب إدارية وأن ميله إلى فرنسا قد أكسبه عطفاً من روفيكور الشخصيات الرسمية التي كانت ترى فيه رجلاً معتدلا وواقعياً حتى أنهم كانوا يقارنونه بحمدان خوجة قال ايفار أنه لا يتفلسف مثل حمدان خوجة بل أنه انسان واقعي يريد الحصول على حلول إيجابية التي نتجت عن الاحتلال وفي نظرنا مجرد المقارنة بين الطرفين هناك جحاف في حق حمدان خوجة لأنه رجل مثقف وترك آثار مكتوبة بينما بوضربة لم يترك سوى مذكراته وحمدان خوجة رجل يحب وطنه ويريد له أن يعيش مستقل نستخلص ذلك من مذكراته والمساعي التي قام بها لدى السلطات الفرنسية.[1]

وبينت رميلات شمسية أن بوضربة لعب دوراً بارزاً في السنوات الأخيرة للاحتلال حيث كان من بين الطبقة حضر مدينة الجزائر الذين كانوا في الغالب تجار ميسورين، حضر أحمد بوضربة للمفاوضات التي على أثرها تم تسليم العاصمة للفرنسيين 1832 وتكونت علاقه بينه وبين دبيرمون[2] فكان يثق به ويستشيره في شؤون الجزائر الداخلية فولاه أول مجلس بلدي في مدينة الجزائر وكان يأخذ برأيه في تعيين الأهالي ولاسيما الحضر ويعد من مستشاريه السياسيين وقد ولاه كلوزيل إدارة أملاك مكة والمدينة وكان أحمد سريع التأثير على الأهالي فلعب دوراً هام بينهما وكان متعاون مع فرنسا لمدة طويلة، قد كان بوضربة رجل مهذباً وواسع الدهاء غير أنه يفتقر إلى المبادئ الأخلاقية كما وصفه أحد المؤرخين الفرنسيين أنه كان بوضربة رجل مهذب فطنا وواسع الدهاء غير أنه يفتقر إلى المبادئ الأخلاقية فكان يخلق المشاكل أكثر مما يساهم في إيجاد حلا لها وكان بوضربة يظهر

---

[1] الزبيري، **مذكرات أحمد باي...**، مصدر سابق، ص ص141-142. كان بوضربة من التجار الميسورين في الجزائر ومن الذين يكونوا جيدة مع الحكام الأتراك، فقد عبر بوضربة عن استعداده للتعامل مع السلطة الفرنسية منذ الوهلة الأولى من نزول القوات الفرنسية ونتيجة لما أبداه من استعداد الخدم الفرنسيين عينهُ رئيساً لمجلس البلدية وأوكله كلوزيل إدارة أملاك مكة والمدينة وأوله ثقة كبيرة لكن دورو فيقو نفاه إلى باريس وعامله على أنه دساس خطير ومن أقوى احتمالات رغبته في أحداث حكم فرنسي وإنعاش تجارته من جديد. ينظر: هلا مليق، **جهود حمدان خوجة في الدفاع على حقوق الجزائريين عشية الاحتلال**، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب الحديث، جامعة غرداية، 2021، ص ص36-37.

[2] القائد دبيرمون: هو قائد الحملة الفرنسية على الجزائر العسكرية، تم عزله على الحكم في 1830 بسبب سوء أوضاع فرنسا والفشل العسكري، ينظر: مختاري، مرجع سابق، ص ص17-18.

متفائل حتى حدود الحماس وهو ينادي بإجراء تغيير حول النظام الفرنسي قد طلب بإنهاء نظام العنف وحماية حرية المواطنين.[1]

أما عن مذكرات أحمد بوضربة فيرى الزبيري مذكرة أحمد بوضربة إلى اللجنة الافريقية 1833-1834 تأملات حول مستعمرة الجزائر والوسائل الضرورة لإزدهارها. أبدأ باعتذاره على القارئ على أسلوبه الذي لن يكون منمقا نتيجة اطلاعه البسيط على اللغة الفرنسية وبما أنه من الصعب عليه أن يكتب حول مسألة سبقه فيها أشخاص عديدون من ذوي المقدرة الواسعة أكتفى بذكر الوقائع اذا ليس من السهل عليه أن يكابر عبقريتهم الممتازة ومع ذلك فإنه قرر الاندفاع إلى كتابه ما رآه ضرورياً لتحسين مصير بلاده وأنه يرى بأنه يمتلك الكثير من المعلومات ما لا يمتلكه غيره وأنه يحاول أن يجد مصالح الحكومة الفرنسية والمعمرين والأهالي، وأنه يري تحديد الأسس الرئيسية أملاً منه أنها ستفيد فرنسا وأن مسألة الجزائر يراها من عدة نواحي هي الاستيلاء بالقوة والعنف وإقامة نظام السيف والاضطهاد الرامي إلى طرد الأهالي وتقتيلهم ونهب أملاكهم والثانية التخلي والثالثة المحافظة على الجزائر وعنابة ووهران مع إقامة حكومة مركزية لباقي البلاد تتكون من أهالي وتقدم فرنسا جميع الشروط والضمانات كما أنها تدفع ضريبة للحكومة الفرنسية والخامسة الحكم بالعدل والاعتدال والصبر ويرى بوضربة أنها تعود بأكثر فائدة لفرنسا ومصالحها.[2]

ففي الفصل الأول اقترح انشاء مجلس استعماري كبير يتكون من الوالي العام رئيسا وستة أعضاء تعينهم الحكومة ومن بين قادة السلطات وعضو من المسلمين، أما في الفصل الثاني حول تنظيم البلدية على النحو التالي:

- 3 أعضاء من الفرنسيين.
- 5 أعضاء من المسلمين.

---

[1] شمسية رميلات، **عنوان حضر مدينة الجزائر وموقفهم من الاحتلال الفرنسي 1830-1848**، مذكرة نيل شهادة الماستر في تاريخ المعاصر، جامعة الأغواط، 2020، ص ص44-45.

[2] الزبيري، **مذكرات أحمد باي**...، مصدر سابق، ص ص171-173.

- عضوين من الإسرائيليين.[1]

ويتم تعيين هؤلاء الأعضاء بالكيفية التالية: يستدعي الوالي خمسون من أعيان المعمرين يجتمعون فيما بينهم ثم يقدمون مترشحين من الوالي يختار منهم ثلاثة أعضاء أما المسلمين تختار السلطات المعروفين بولائهم والقادرين على أداء الشغل بدون مقابل أما الإسرائيليين فيستدعون بأمر من الوالي ولا ينبغي أن يكون من ضمن المختارين من يقل على عمر 30 سنة، من حكم عليه بأشغال تمس بسمعته، ومن حوكم بديون عاجز للدفع.[2]

ويرى بسام عسلي أن بوضربة قد وجه نصائحه إلى فرنسا بأن تتبع سياسة العدل والحزم المقترن في الجزائر واللين والاعتدال عند التعامل مع الجزائر لأن ذلك هو الوسيلة الوحيدة التي تؤدي إلى نتائج طيبة ونصح كذلك بأن تتفادى فرنسا تطبيق نظام الأتراك في حكم الجزائريين ولقد كان متفائلاً حتى حدود الحماسة في انهاء نظام العنف الذي كان قائم وحماية المواطنين وممتلكاتهم وقال إن سهل منتجة يعود إلى أهل الجزائر العاصمة وضواحيها كانت للمزارعين وليس للمحتل حق فيها.[3]

أما الفصل الثالث تحدث فيه بوضربة حول نظام البلدية باجتماع مرة في الأسبوع تحت رئاسة شيخ البلدية وفي حالة غياب يستطيع هذا الأخير أن يعين نوابه لرئاسة الجلسة أما استدعاء الأعضاء فمن حق شيخ البلدية أن يحضر إلى دار البلدية ما عدا يوم الأحد ويوم الجمعة بالنسبة للمسلمين ويوم الأحد لا تغلق البلدية ويكلف النواب بتسجيل الولادات والزيجات والوفيات والدفن لا يكون إلا بموافقة البلدية، واقترح أن يكون دخل المدن من الرسوم الجديدة على عتبة الأبواب والرسوم على القمح وسائر الحبوب والزيت ومنتجات الأرض ورسوم الاعتناء بالمياه والعيون وسن ضريبة على المنازل والمحلات قدرها فرنك واحد يدفعه الاجراء شهرياً لكنس الطرقات وتسديد نفقات المدن والإنارة وتنظيف الفنادق

[1] نفسه، ص ص173-174.

[2] نفسه، ص ص175.

[3] العسيلي، **المقاومة الجزائرية...**، مرجع سابق، ص ص138-139.

والشوارع والاعتناء بالعيون والمياه والمدارس والحرس ودفع أجور الأطباء الذين يتحققون من الوفيات قبل الدفن ...الخ.[1]

أما الفصل الرابع كان حول العدالة وهو مجلس ملكي في الجزائر يتكون من رئيس وقاضيان، قاضيان إضافيان، كاتب ضبط وحاجبان وثلاثة مترجمين فرنسي يتكلم لغات متعددة ومسلم ويهودي وكيل الملك ونائب عنه يتم تحيين هؤلاء القضاة بأمر ملكي ويتولى المجلس دراسة القضايا المدنية أو التجارية ذات أهمية كبرى وفيما يتعلق بالقضايا المدنية الخاصة بالمسلمين واليهود فإن المجلي يطلب من القضاة المسلمين واليهود أن يحضروا للحكم ويرسل قاضيين يزودوهم بالمعلومات الضرورية.[2]

وبخصوص القضايا التجارية اقترح إن لم يرضى أحد الخصوم بالحكم القاضي يستطيع أن يرفع قضيته إلى جمعية من التجار تصدر حكماً نهائياً وتكون هذه الجمعية مكونة حسب أهمية المسألة من 5 إلى 7 أعضاء يختارهم المجلس البلدي ويكون تعيينه بالكيفية التالية: تختار البلدية 5 مترشحين يقدمهم إلى رئيس الوالي وعندما يقوم القاضي أو المفتي باختراق القانون يحاكمان أمام المجلس.[3]

أما بالنسبة للعدالة اليهودية اقترح الزبيري يجب ان تتكون محكمتهم من ثلاثة ربابنة يعينون كما يعين القضاة المسلمون وينظرون في جميع مسائل اليهود المدنية والتجارية ولأصحاب الدعاوي الحق في الاستئناف أمام المجلس الملكي إذا تجاوزت قيمة القضية 100 فرنك كذلك بالنسبة للعقوبة إذا تجاوزت 15 يوم حبس.[4]

أما الفصل الخامس فتحدث فيه بوضربة على التنظيمات بالنسبة للداخل، فيعين مدير يختار من بين الفرنسيين (5) من ذوي المرتبة العالية إن كان عسكري يجب أن يكون مثيراً وأن كان مدني ينبغي أن يكون له درجة متساوية ويكون مع المدير كاتب أول أوباش

---

[1] الزبيري، **مذكرات أحمد باي**...، مصدر سابق، ص ص176-178.

[2] نفسه، ص178-179.

[3] نفسه، ص182.

[4] نفسه.

كاتب وكاتبان بسيطان وأربعة شواش وباش شاوش وباش علام وباش مكاحلي وباش سايس وأمام ووكيل حرج وباش طنجي وخزندار و12 موسيقي و12 خادماً و25 صبائعياً وأما بالنسبة لمصلحة المراسلات من الداخل ولنقل الأوامر بوضع تحت تصرفه ألف صبائحي تدفع لهم الحكومة أجر مقداره 60 سنتيما يومياً ويقسم هؤلاء الصبائحية إلى أربع هيئات تضم الواحدة 250 رجلاً وتقوم كل هيئته بأداة الشرطة في الداخل تحت قيادة أحد النواب لمدة 15 يوم ويتقاضى الصبائحي 30 سوردي يوميا بدل من 60 سنتيما.[1]

أما الفصل السادس كان حول إدارة الأوقاف وتتكون من أملاك مكة والمدينة (6) وأملاك سبل الحيزان (7) وأملاك الشرفاء (8) أملاك المساجد (9) وأملاك الزواي وأملاك بيت المال، أملاك المرابطين، أملاك الأندلسيين (10) وتكون أدارة كل منها الأملاك بالكيفية التالية تعيين لجنة خيرية تتكلف بإدارة هذه الأوقاف وتكون مكونة من عشرة أعضاء مفتيان وثمانية من أعيان البلاد تختارهم البلدية ويثبتهم الوالي في مناصبهم ويعين أحد الفرنسيين محافظاً باسم الملك ويجب أن يكونوا يجيدون اللغة العربية لتعامل مع جميع المصالح مهمتهم القيام بمراقبة الصندوق المركزي.[2]

أما الفصل السابع والأخير كان حول تحسينات أخرى في الميادين إدارية متعددة يجب أن تراقب الجمارك والشرطة وأملاك الدولة والمعكوس والانضباط العسكري خاصة التراجمة لأنهم مصدر جميع العيوب، كما شدد اختيار المعمرين الوافدين لأنهم يجلبون غير البؤس.[3]

وهكذا يتبين أن مذكرات أحمد بوضربة هي بغرض تحسين أوضاع بلاده حسب وجهة نظره، وخدمة للصالح العام والمقاربة بين المصالح الفرنسية ومصالح المعمرين ومصالح الأهالي بما في ذلك سكان المدن والأرياف وقد حدد الأسس التي يراها تصب في ذلك مثنيا أن يكون أداة مساهمة في ذلك، حيث شخص المسألة الجزائرية في أربع نقاط وقال

---

[1] الزبيري، **مذكرات أحمد باي...**، مصدر سابق، ص184.

[2] نفسه، ص197.

[3] نفسه، ص199.

أنها لا تتوافق مع قناعاته وهي سياسة الاستيلاء واستعمال القوة ونهب الأملاك النقطة الثانية هي المحافظة على بعض الموانئ كمراكز عسكرية النقطة الثالثة هي التخلي والنقطة الرابعة هي إقامة حكومة مركزية يشارك فيها الجزائريين أضاف إليها نقطة الخامسة هي الحكم بالعدل ورآها الأنسب.[1]

2- المقاومة الشعبية المسلحة (1830-1849):

2-1- مقاومة الحاج أحمد باي:

أحمد باي: يدعى الحاج أحمد باي وشريفة أمه يذكر العربي الزبيري أنه ولد عام 1786 وكان يسمى باسم أمه فيقال الحاج أحمد بن الحاجة شريفة وهي من أسرة بن قانة المعروفة في الصحراء، وأبوه هو محمد الشريف خليفة حسن الباي الذي تولى الحكم بعد صالح باي المتوفى سنة 1792 وأما جده فهو الباي أحمد القلي الذي حكم قسنطينة مدة ستة عشر سنة ابتدأها عام 1755.[2]

يذكر العربي الزبيري في مذكراته أن أحمد باي نشأ في بيت أخواله، فشب على حياة البداوة وتعلم الفروسية، وتدرب على القتال فكان رجلاً حاسماً شجاعاً لا يعرف التردد

---

[1] مختاري، مرجع سابق، ص10. الفصل الأول يتناول إنشاء مجلس استعماري برئاسة والي عام مع كاتب وعضو مسلم لإدارة شؤون الجزائر. أما الفصل الثاني يتحدث عن تنظيم البلدية وتشكيلتها المكونة من 5 أعضاء مسلمين و3معمرين و2يهود. أما بالنسبة للفصل الثالث يركز على نظام البلدية الذي يتولى تسجيل المواليد والزواج والوفيات، بالإضافة إلى إدارة المياه والضرائب. وفيما يخص الفصل الرابع يتناول تشكيل مجلس ملكي للنظر في القضايا المدنية والتجاري. الفصل الخامس يخص تنظيم الدخل وتعيين مدير فرنسي مع موظفين مسلمين، وكيفية التعامل مع القبائل والضرائب. أما بالنسبة للفصل السادس يتحدث عن الأوقاف وأملاك المدينة وتشكيل لجنة خيرية للإشراف عليها. يركز الفصل السابع على الميادين الإدارية مثل الجمارك والشرطة، ويشدد على أهمية اختيار المعمرين والجيش. نفسه، ص ص11-12.

[2] الزبيري، **مذكرات أحمد باي...**، مصدر سابق، ص115.تذكر صونيا زغدودي وفاطمة زاروالية أن أم الحاج باي تدعى رقية ابنة الحاج قانة فهي من عائلة ذات نفوذ بمنطقة بسكرة التي يعود أصلها إلى نواحي ميلة شمال قسنطينة، فهو كرغلي من أب تركي وأم جزائرية. ينظر صونيا زغدودي، فاطمة زارولية، **العلاقة بين مقاومتي الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي 1832-1848**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 8ماي1945 قالمة، 2020، ص45. ولد أحمد باي يعود إلى سنة 1786 حسب مذكراته. ينظر: شيماء دغمانة وسارة لطرش، **مقاومة الحاج أحمد باي ضد الاستعمار الفرنسي في الشرق الجزائري1832-1848**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 8ماي1945، 2022، ص21.

عندنا يحب الفصل في القضايا وكل هاته الصفات جعلت الإيالة تعينه وهو لم يتجاوز الثلاثين خليفة لباي قسنطينة التي هي أكبر المقاطعات.[1]

زار أحمد باي الحجاز ومصر ومارس العمل الإداري، كما زار البقاع المقدسة وتمكن من أداء فريضة الحج مع عائلته، درس الحياة الفكرية والسياسية في الحجاز ومصر وإسطنبول. بعد عودته من المشرق سعى للحصول على منصب خليفة فحاز على الجهات الشرقية من بايلك الشرق (1821/1817)، على عهد البايين علي بورصالي وابن شاكر وكانت له خلال ذلك تحركات أثارت غضب السلطان فعزله الداي ونفاه إلى مليانة عامين ونصف لاتهامه بإجراء اتصالات مريبة مع باي تونس، ثم أذن له بالإقامة بالبليدة عاما تحت إمرة قائد الجيش الأغا يحي سنة 1825م. أعجب الأغا يحي بأحمد خاصة أثناء الزلزال الذي أصاب البليدة، فسعى لدى الداي حسين للعفو عنه ثم تعيينه في السنة التالية على رأس بايلك الشرق وكان أول كرغلي يتولى ذلك المنصب حيث كان من التقاليد أن الكراغلة لا يقلدونه لذلك بذل أحمد جهودا لبلوغ مطمحه.[2]

عندما علم حسين باشا بالنوايا العدوانية على الجزائر كتب إلى القبائل والعرب ليعلمهم بذلك وأمرهم بالاستعداد، ثم كتب إلى باي وهران من اجل تحصين مدينته، والى باي قسنطينة لتحصين ميناء عنابة، وبما أن هذا الأخير لم يحضر إلى الجزائر منذ ثلاث سنوات أمره بالقدوم بحسب العادة.[3] ويقصد بها الزيارة الإجبارية التي يقوم بها البايات لدى الداي مرة كل ثلاث سنوات.[4]

فقدم إلى مدينة الجزائر لتقديم الدنوش، ومعه 400 فارس وبعض أعيان قسنطينة وقوادها، وبمجرد وصوله أخبره بتفاصيل الحملة التي كانت تصله من جواسيسه في مالطة وجبل طارق وفي فرنسا وأمره بالاستعداد لمواجهة الفرنسيين في سيدي فرج.[5]

---

[1] الزبيري، **مذكرات أحمد باي**...، مصدر سابق، ص115.

[2] نفسه، ص7.

[3] خوجة، **المرآة**، مصدر سابق، ص149.

[4] الزبيري، **مذكرات أحمد باي**...، مصدر سابق، ص6.

[5] خوجة، مرجع سابق، ص152.

اتجه أحمد باي إلى مكان اجتماع الجيش بالقرب من سيدي فرج، أين عقد مجلس باي المغرب، من أجل وضع خطة للدفاع عن البلاد.[1]

وعندما تولى بايلك قسنطينة استغل مهاراته وعلاقاته الأسرية في إدارة الإقليم على أحسن وجه، وخاصة أخواله من عائلة ابن قانة، حيث كان ارتباطه بالإقليم وثيقا.[2]

تقول صونيا زغدودي وفاطمة زروالية أن أحمد باي عرف أعداءه أولاد فرحات الذين تنازعوا على منصب شيخ العرب مع أولاد قانة. كما منح أحمد باي منصب شيخ العرب لمحمد بلحاج بن قانة عام 1827م، مما أثار عداء فرحات بن سعيد. خلال الغزو الفرنسي عام 1830م، دعم أحمد الداي حسين باشا وأرسل لتحصين ميناء عنابة. حضر مجلسا عسكريا قرب سطاوالي وشارك في النقاش حول الدفاع، لكنه فقد حوالي 200 رجل في معركة سطاوالي. وبعد انسحابه إلى قسنطينة، تلقى رسالة من قائد الجيش الفرنسي بورمون بعرض الاعتراف به بایاً مقابل دفع الجزية. رفض أعضاء الديوان هذا العرض، مؤكدين تبعية قسنطينة للباشا. وعلم الباي أحمد لاحقاً بأنه عُزل من منصبه وعُين مصطفى بدلاً منه، مما جعل قسنطينة تابعة لتونس.[3]

ولقد قاد أحمد باي ولاية قسنطينة التي كانت من أكبر ولايات البلاد، ولم يكن من المبايعين للأمير عبد القادر حيث رفض الاعتراف بحكومته، لأنه كان يعتبر نفسه أولى بالخلافة بحكم أنه يحكم أكبر مقاطعة في البلاد وهي منطقة قسنطينة.[4]

2-1-1- الغزو الفرنسي الأول لقسنطينة 1836:

ذكر الزبيري ان كلوزيل جاء إلى الجزائر مرة ثانية، بعد أن عزل منها المرة الأولى يتمتع بدعم كبير من الحكومة الجديدة في فرنسا، حاملا مخطط استعماري من وحي خياله.[5]

---

[1] الزبيري، **مذكرات أحمد باي**...، مصدر سابق ص12.

[2] نفسه، ص31.

[3] دغمانة ولطرش، مرجع سابق، ص ص43-45.

[4] نفسه، ص19.

[5] الزبيري، **مقاومة الحاج أحمد**...، مصدر سابق، ص161.

بدأت الحملة العسكرية على منطقة قسنطينة في شهر سبتمبر 1836م حيث قررت فرنسا أن تستولي على عاصمته وتضع حد لمقاومته، فقامت بتجميع قوات من الجزائر ووهران وبجاية في معسكر متقدم من عنابة بمنطقة الذرعان مكونة من 8800 رجل موزعة على أربعة فرق مدعمة بالمدفعية و14 قطعة ميدان يترأسها الماريشال كلوزيل بدأ الزحف يوم 8 نوفمبر 1836 نحو قسنطينة.[1]

يذكر الزبيري أن كلزويل بعد تعيين الثاني التخلص من الحاج أحمد باي من خلال إصداره قرار يقضي بتعيين يوسف المملوك بايا على الشرق الجزائري، وأعطاه الحرية المطلقة من أجل تحقيق غاياته والنجاح في مهامه.[2]

كان الحاج أحمد باي يتبع أخبار استعدادات العدو بفضل عيونه المنتشرة في كل مكان، فاستدعى كل المقاومين من أطراف البلاد وشكل خطة لصد العدوان، وذلك من خلال أنه قسم قواته إلى قسمين: قسم كلف بالدفاع عن المدينة من الداخل بإمرة خليفته الخزناجي بن عيسى ومحمد بن بجاوي، والقسم الثاني الذي كان بقيادة الباي، كما استدعى الجيوش من مختلف المقاطعة، فلم يتخلف أحد عن موعد المضروب، وأقام معسكرا جمع فيه من المشاة 1500 ومن الفرسان 5000 حيث عسكر بيهم في هضبة سيدي مبروك لمهاجمة المدينة.[3]

عندما حدث التصادم الأول بين الجيشين قرر أحمد باي عدم الدخول معهم في معركة فاصلة وذلك بسبب عدم ملائمة المكان، حيث قام باستدراج الجيش الفرنسي الى داخل المنطقة وعند وصول الفرنسيين الى قسنطينة، وهطول الأمطار بغزارة بشكل متواصل ساعدت قوات الحاج أحمد باي للقضاء على الجيش الفرنسي، حيث ألحقت به خسائر معتبرة منعته من التقدم والحركة.[4]

---

[1] دغمانة ولطرش، مرجع سابق، ص36.

[2] الزبيري، **مقاومة الحاج أحمد...**، مصدر سابق، ص146.

[3] الزبيري، **مذكرات أحمد باي...**، مصدر سابق، ص47-49.

[4] نفسه، ص49.

بدأ الفرنسيون بضرب المدينة بالمدافع التي نصبوها في المنصورة، قاموا باستهداف الأول باب القنطرة والباب الثاني الكدية من الغرب من أجل أن يطبقوا على المدينة على فكي الكماشة.[1]

وفي اليوم التالي وقعت الهزيمة النكراء فرفع الغزاة حصارهم بعدما تكبدوا خسائر جسمية وشرعت الجيوش الفرنسية في الانسحاب تاركة ورائها الأسلحة والذخيرة والجرحى وعدد كبير من العربات المشحونة بالمؤن المختلفة.[2]

يقول العربي منور أن تلك الهزيمة دفعت بالكومة الفرنسية إلى عزل " كلوزيل " من منصبه في 13 يناير 1837م وتم تعيين الجنرال دامريمون خلفاً له.[3]

انطلقت حملة فرنسية ما بين جوان وجويلية عام 1845م من مدينة سطيف متجهة إلى الحضنة، وما جاورها 49 ضابطا وحوالي 1496 عسكريا حوالي 1496 عسكري، حوالي 315 حصان 57 بغل يحمل الذخيرة والتموين. من أهم ضباطها العقيد شلسوب والكابتين مسمر، تمركزت القوة في منطقة وادي مقرة بقيادة العقيد رقان الذي أرسل رسالة إلى القائد العام للحملة يطلعه على أوضاع القوات الفرنسية لتقدمها باتجاه صنعة أين يقيم أحمد باي وعائلته ولكن لم يتمكنوا من العثور عليه لأنه اتجه إلى جبل أحمد خدو، وعند علم الفرنسيين بذلك انسحبوا إلى باتنة وقسنطينة حاملين أمتعتهم معهم أين عثروا على أحمد باي وقاموا بسجنه، وظل سجيناً حتى وافته المنية في مارس 1850 ودفن في مقبرة الرحمان الثعالبي وسط مدينة الجزائر.[4]

2-1-2- الغزو الفرنسي الثاني لقسنطينة 1837:

يقول الزبيري في عام 1837، بعد توقيع الجنرال بيجو معاهدة التافنة مع الأمير عبد القادر، بدأ الفرنسيون التحضير لحملة جديدة ضد قسنطينة. أرسل دامرمون يهوديين

---

[1] نفسه، ص51. لقد دام الحصار أيام 21-22-23نوفمبر. ينظر: العربي منور، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، دار المعرفة، 2006، ص167.

[2] الزبيري، **مقاومة أحمد باي...**، مصدر سابق، ص166

[3] منور، مرجع سابق، ص175.

[4] أولاد محمد ومسعودي، مرجع سابق، ص60.

للتفاوض مع الباي، لكن الأخير رفض شروطهم. أرسل الباي كاتبه العنتري للتأكد من قوة الحملة الفرنسية، وعاد ليخبره بقوة الجيش الفرنسي الذي تجاوز 20 ألف جندي. في المقابل جهز الباي حوالي 12 ألف جندي و10آلاف متطوع للدفاع عن المدينة. في ستة أكتوبر، وصل الجيش الفرنسي إلى مشارف قسنطينة بعد مواجهات مع فرسان الباي. كما استخدم دامرمون خطة عسكرية جديدة، وبدأت معارك حاسمة في 7 أكتوبر حيث واجه المقاومون الفرنسيين بقوة رغم الخسائر.[1]

أثناء المعارك المستمرة من 7الى 11 أكتوبر صمدت القوات الجزائرية في وجه الهجوم الفرنسي رغم تفوقهم. كما ركز الفرنسيون في قفصهم على أسوار المدينة وأبوابها، مما أجبر السكان على الاستسلام، حاول الجنرال دامرمون إقناع السكان بالاستسلام لكنهم رفضوا. وبعد محاولات اقتحام فاشلة، بدأ الهجوم الكبير في 13 أكتوبر حيث واجه الفرنسيون مقاومة شرسة. رغم ذلك، تمكنوا من دخول المدينة، مما أدى إلى خسائر فادحة في صفوف المدافعين، بما في ذلك مقتل أحد أعوان الباي. وفي تلك الفوضى، استغل اليهود الوضع ونهبوا ممتلكات السكان.[2]

2-2- مقاومة الأمير عبد القادر 1832-1847:

2-2-1-سيرته الذاتية:

هو عبد القادر ناصر الدين، وهو الابن الرابع لمحي الدين من زوجته زهرة، ولد يوم الجمعة 23 رجب سنة 1223هـ (6 سبتمبر عام 1808)، في القيطنة غرب مدينة معسكر[3]، وحسب دراسات العربي الزبيري، أنه ولد مطلع سنة 1223هـ الموافقة لسنة 1808 وهي السنة التي شاهدت الداي علي خوجة يتقلد زمام الحكم في إيالة الجزائر[4].

---

[1] الزبيري، **مذكرات أحمد باي**...، مصدر سابق، ص ص71-74.

[2] نفسه، ص ص74-75.

[3] صالح فركوس، **موسوعة تاريخ جهاد الأمة الجزائرية (من بداية الاحتلال إلى غاية الاستقلال 1830-1962)**، القافلة للنشر، الجزائر، د-س، ص25.

[4] الزبيري، **الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر**، ط2، دار الحكمة، 2015، ص16.

وقد نشأ الأمير في جو عائلي يسوده العلم والعمل فساعده ذلك على اكتساب خصال الانسان العربي المتشبع بالأخلاق السامية، وبعد أن تعلم على يد والده محي الدين، مبادئ القراءة والكتابة، وأتم حفظ كتاب الله، سافر إلى مدينة أرزيو حيث أخذ عن قاضيها سيدي أحمد بن طاهر، علم الفلك والحساب والجغرافيا والتاريخ المعاصر.[1]

وحسب دراسات صالح فركوس أن الأمير عبد القادر كان واسع ثقافة فروع الآداب حيث لم تصرفه قضية الجهاد فتصدى للتدريس والاقراء ودرس الحديث والألفية في النحو والسنوسية في التوحيد والرسالة في الفقه وله مؤلفات عدة منها: ذكرى العاقل وتنبيه الغافل و" المواقف.[2]

2-2-2- مبايعته:

كانت بيعته نتيجة سقوط عاصمة الجزائر بتاريخ 5 جويلية 1830 واستسلام آخر دايتها (الداي حسين) ورحيله من البلاد، كذلك استسلم باي وهران ورحيله هو الآخر، فاشتد الأمر وكثر القتال وعظم الكرب، فنتج عن هذا الأمر أوضاع متردية كانت نتيجتها أن ألح سكان غرب الجزائر خاصة، المرابطين والأشراف والعلماء والأعيان إلى الشيخ محي الدين بن مصطفى[3]، لكن محي الدين لم يكن مستعدا للقيام بالمهمة الخطيرة التي عرضت عليه فاعتذر بكبر سنه، ووعد في نفس الوقت بأنه لن يتردد في خوض المعارك وقيادتها، عند الحاجة ضد الغزاة المحتلين.[4]

ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء الأعيان كانوا في المرة الأولى بعد أن ردهم ورفض عرضهم، قد لجأوا بموافقته إلى سلطان المغرب الأقصى يطالبون حمايته. ولقد لبى هذا الأخير رغبتهم وعقد لابن عمه على بن سليمان على إمارة المغرب الأوسط كله وكان لم يبلغ

---

[1] منور، **تاريخ المقاومة...**، مرجع سابق، ص145.

[2] زغدودي وزروالية، مرجع سابق، ص13.

[3] الزبيري، **الكفاح المسلح...**، مصدر سابق، ص28.

[4] زغدودي وزراولية، مرجع السابق، ص14.

سن الرشد بعد حيث اتخذ هذا الأخير تلمسان عاصمة للمقاطعة الجديدة التي امتد نفوذها حتى مليانة شرقاً.[1]

لما علمت السلطات الفرنسية بشأن هذا الأمر لم تتقبل هذه المستجدات المتضاربة مع مصالحها فبعثت سفيرها بطنجة الى السلطان، حيث قدم له تهديدات وبين له عواقب الوخيمة التي ستنجم له نتيجة هذا التصرف، مما أدى بالسلطان إلى سحب جنوده، وهذا ما جعل الأمور تؤول إلى حالتها الأولى.[2]

لم يجد رؤساء القبائل والأعيان حلاً إلا العودة ثانية إلى الشيخ محي الدين فاقترح عليهم ابنه عبد القادر لاعتقاده أنه أحق بها منه، لما له من قدرة وشجاعة تمكنه من صد العدوان.[3] كما قال لهم " إن كان رأيكم وثقتكم بولدي عبد القادر كرأيكم بي فأنا متنازل له عن هذه البيعة "، فتشاوروا فيما بينكم، وإذا عقدتم العزم فموعدنا في سهل عزيس تحت شجرة الدردارة صباح الاثنين يوم الثالث من شهر رجب 1248هـ/ 27 نوفمبر 1832م. وفعلاً تمت مبايعة الأمير عبد القادر في نفس المكان وفي نفس الموعد. بايعوه بالإمارة ولقبوه بناصر الدين، وكانت هذه البيعة الأولى اقتداءً برسول الله صلى الله عليه وسلم[4]، وبعد البيعة الأولى وقعت بيعة ثانية في قصر الإمارة بمعسكر في 13 من شهر رمضان 1248هـ (4 فيفري 1833)، وتمت مراسيم البيعة على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.[5]

---

[1] العربي زبيدي، **الكفاح المسلح...**، مصدر سابق، ص30.

[2] نفسه، ص28.

[3] عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عام ما قبل التاريخ إلى** 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص265.

[4] فركوس، **موسعة تاريخ جهاد...**، مرجع سابق، ص ص74-75.

[5] الزبيري، **الكفاح المسلح...**، مصدر سابق، ص29.

2-2-3- مراحل مقاومة الأمير عبد القادر:

2-2-3-1- مرحلة الانطلاق والقوة (1832-1837):

كانت المبادرة العسكرية والتفوق العسكري على الأرض غالباً لصالح قوات الأمير عبد القادر في هذه المرحلة، حيث توجت بإبرام معاهدة التافنة التي اعترف من خلالها الفرنسيون بدولة الأمير وقد تمكن هذا الأخير في هذه المرحلة من:

- بسط نفوذه على سائر القبائل وإخضاعها وذلك حتى يتمكن من مواجهة الفرنسيين بجبهة قوية صلبة متماسكة.[1]

- تولى الأمير عبد القادر عمليات التنظيم بنفسه، فيذكر العربي الزبيري في دراسته أنه جعل الجيش ثلاث فرق المشاة – الخيالة – المدفعيون، وعين على كل فرقة رئيسا اسمه الأغا[2].

- وضع الأمير عبد القادر عدة قوانين لتسيير الفرق، وأن الذي يتمعن في قراءة تلكا لقوانين يعرف أن الأمير قد جمع فيها بالإضافة إلى تجربته الميدانية، كل ما استحسنه من النظم العسكرية التي تعرف عليها من قريب او من بعيد وخاصة منها النظامين الجزائري في العهد العثماني والفرنسي الذي كان يحاربه، ويستفيد منه في آن واحد.[3]

- ولقد عمل الأمير على توحيد الجزائريين حول مبدأ الجهاد لنصرة الإسلام والوطن.

بالإضافة إلى أنه رفع المظالم على الشعب الجزائري كالمصادرة الاستعمارية لأراضيه وممتلكاته والضرائب على أرزاقه وتهجير أحراره.

- تكوين دولة إسلامية لها جيشها وعملها وعملتها وسيادتها.[4]

- اعتمد الأمير على حرب العصابات كما أنه قسم الوحدات الأساسية في الجيش النظامي كتائب تضم الواحدة مائة جندي.

---

[1] زغدودي وزراولية، مرجع سابق، ص25.

[2] الزبيري، **الكفاح المسلح**...، مصدر سابق، ص38.

[3] نفسه، ص40.

[4] الزبيري، **الكفاح المسلح**...، مصدر سابق، ص40.

- ويرى العربي الزبيري أن كل هذه الإجراءات النبيلة قد رفعة من قيمة الأمير، وجعلته يرقى إلى مستوى الأمثولة التي يقتدي بها المواطنون في جميع الحالات، ولقد أدى ذلك إلى خلق جو سليم يسوده الإخاء والأمن.[1]

- معاهدة دي ميشال:

بسرعة فائقة ظهرت نتائج تنظيم الجيش وتدريبه، ومن جملة ذلك أن القبائل المعارضة أو المرتدة لم تتمكن من مواصلة عصيانها[2]، ويذكر العربي الزبيري أن دي ميشال جاء بقوة عسكرية هائلة بقصد فك حصار على وهران لكنه لم يحقق سوى استمالة قبيلتي الدوائر والزمالة لتزويده بالمؤونة الضرورية لتغذية أجناده، وحينما يئس دي ميشال من التفوق عسكرياً على الأمير عبد القادر جنح إلى السلم وراح يبحث عن سبل مشرفة لفتح الحوار وإجراء التفاوض لذلك الغرض[3].

وقد تم إبرام هذه المعاهدة في سنة 1833 والتزم فيها الطرفان بما يلي:

- احترام الديانة الاسلامية.
- التزام الفريقان برد الأسرى.
- إعطاء الحرية الكاملة للتجارة.
- التزام كل طرف بإرجاع كل من يفر إلى الطرف الآخر.[4]
- لا يسمح لأي أوروبي أن يسافر داخل البلاد إلا إذا كان يحمل رخصة من وكلاء الأمير وموافقة الجنرال الفرنسي.[5]

---

[1] نفسه، ص41.

[2] منور، **تاريخ المقاومة...**، مرجع سابق، ص150.

[3] الزبيري، **الكفاح المسلح...**، مصدر سابق، ص41. لقد أعرض الأمير وامتنع في بادئ الأمر، لعدم ثقته في الكلمة الفرنسية التي لم تحفظ في معاهد الجزائر الأولى، ولكن إلحاح دي ميشال ومساعديه المتكررة جعلت الأمير يوافق على هذه المعاهدة. سامية قاسم، **قراءة تاريخية لمقاومة الشيخ موسى الدرقاوي منتصف القرن 19م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الوطن العربي المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021، ص28.

[4] علي محمد الصلابي، **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر**، دار المعرفة، بيروت، ص407.

[5] نفسه.

- وقد اعتبرت هذه المعاهدة نصراً للأمير، فقد اعترفت رسمياً باستقلال الأمير الذي فاوض الجنرال الفرنسي عن طريق مندوب عنه وفوضه بالتوقيع عليها، وقد صادق الملك على المعاهدة ومن ضمن الشروط التي فرضها الأمير على المفاوض الفرنسي احتكاره لتجارة الحبوب، وأن لا تشتري فرنسا الحبوب الجزائرية إلا عن طريقه وضمن هذا الشرط في ملحق خاص بالمعاهدة، وبالغم من أن الطرف الفرنسي وقع على هذا الملحق، إلا أن فرنسا تراجعت فيما بعد عن هذا الشرط[1]، وحسب ما ورد عن العربي الزبيري أن فرنسا تراجعت عن هذا الشرط بحجة أن الملحق كتب بالعربية والحقيقة أنه لم يكن ملحقاً إنما كان بنداً داخلاً في صلب المعاهدة كشروط الأمير.[2]

يذكر العربي الزبيري أن الجنرال كلوزيل حكم الجزائر في سنة1935 سعى لتجاوز هزيمة القوات الفرنسية في معركة وادي المقطع عام 1835[3]، ولقد عرض قوته في وهران واحتل ميناء راشقون ثم هاجم معسكرات الأمير عبد القادر، رغم محاولاته بقي الجيش الفرنسي محاصراً في تلمسان، مما دفع الجنرال بيجو لقيادة حملة ناجحة لرفع الحصار، انتهت الحملة بتوقيع معاهدة التافنة في 30 ماي 1837م التي منحت الأمير انتصاراً دبلوماسياً وأعادت له القوة.[4]

2-2-3-2- مرحلة الهدوء المؤقت 1837-1839م:

يذكر فركوس ان الأمير عبد القادر استغل معاهدة التافنة الموقعة مع العدو لتنظيم الدولة، وبناء مؤسسات، والعمل من أجل حسن تنظيمها والعمل على ربط علاقات متينة مع الخارج ففي مجال التنظيم الداخلي استغل الأمير عبد القادر مصالحة العدو لتأديب العصاة من أناء وطنه، ولقد تمكن من تسليط أشد العقوبات على القبائل المتمردة التي سارعت إلى التوبة والرجوع إلى الصف مذلولة صاغرة.[5]

---

[1] نفسه، ص408.

[2] الزبيري، **الكفاح المسلح...**، مصدر سابق، ص43.

[3] نفسه، ص44.

[4] زغدودي وزراولية، مرجع سابق، ص30.

[5] فركوس، **موسعة تاريخ جهاد...**، مرجع سابق، ص116.

ببعد ذلك عمد إلى تقسيم منطقة نفوذه إلى ثماني خلافات أو مقاطعات وهي:

- مقاطعة معسكر، عاصمتها معسكر، وحسب ما ورد في دراسات صالح فركوس أن الأمير ولي على مقاطعة معسكر محمد بن فريحة المهاجي، وبعده الحاج مصطفى بن أحمد التهامي.[1]

- مقاطعة تلمسان، عاصمتها تلمسان وخليفتها السيد محمد البوحميدي الولهاجي.

- مقاطعة التيطري، عاصمتها لمدية ولي عليها آخاه مصطفى بن محي الدين.

- مقاطعة مجانة، عاصمتها سطيف وتداول على خلافتها كل من السادة، محمد بن عبد السلام المقراني ومحمد الحزوي القلعي، ومحمد بن عمر العيسوي.

- مقاطعة البويرة، خليفتها أحمد بن سالم الدينيسي.

- مقاطعة بسكرة، خليفتها فرحات بن سعد، ثم الحسين بن عزوز.[2]

- المنطقة الغربية من الصحراء، خليفتها قدور بن عبد الباقي.

- كما لجئ إلى ربط علاقات دبلوماسية مع بعض الدول، وقد صمم علم وشعار رسمي لدولة.

هكذا أسس الأمير عبد القادر دولته القوية الفتية، وذلك ضاعف من مخاوف الفرنسيين، فأسرعوا إلى نقض المعاهدات التي أبرموها معه وأجبروه على العودة إلى الحرب حتى لا يتمكن من مواصلة بناء دولته، وقد أدرك غايتهم، وبذل جهده من أجل تجنب الوقوع في الحرب، ولكن أعضاء مجلس الشورى عارضوه وأصروا على الحرب.[3]

2-2-3-3- مرحلة الضعف والسقوط:

- تذكر صونيا وفاطمة أن بعد نقض الفرنسيين للمعاهدة وإعلانهم للحرب ضد الأمير، اضطر الأمير للجهاد ضدهم وفي السادس من شهر ديسمبر عام 1839م، عقد الأمير اجتماعاً طارئاً بمعسكر دعا فيه كبار زعماء القبائل وقادة

[1] نفسه، ص116.

[2] الزبيري، **الكفاح المسلح**...، مصدر سابق، ص50.

[3] زغدودي وزراولية، مرجع سابق، ص30.

الجيش أصدروا بياناً لرد على فرنسا بسبب نقضها للمعاهدة، وبعد هذا الاجتماع بادر الأمير من مقر إقامته بالمدية بمراسلة المارشال فالي في 18 نوفمبر 1839م محملاً الفرنسيين مسؤولية خرق المعاهدة.[1]

- في سنة 1840م عينت السلطات الفرنسية المارشال سولت محل المارشال فالي، وقد جاء المارشال سولت متحمساً للحرب ومنادياً باستعمال كل الوسائل تحت عطاء بالأرض المحروقة للقضاء على مقاومة الأمير، وقد احتل سولت المدية سنة 1840م وتاكدمت وسعيدة ومعسكر عام 1841م، ثم تلمسان في سنة 1842م.[2]

- وبهذا اضطر الأمير أن يكون عاصمة مستقلة من الخيام سماها الزمالة ضمت نحو 30.000 نسمة مع مرافقهم من مدارس ومكتبات وورشات يحرسها نحو 5000 جندي نظامي وانسحب بها على الهضاب العليا.[3]

- وفي 16 ماس 1843، فاجأ الفرنسيون هذه الزمالة في غيابه عرفوا مكانها في (السرسو) بناحية الونشريس واستولوا عليها عام 1843م، فكان سقوط الزمالة ضربة قاسية على المقاومة لأنها أدت إلى تناقص عدد جيش الأمير، اضطر الأمير بعد ذلك ونتيجة وقوعه تحت وطأة المطاردة الفرنسية إلى التوجه إلى المغرب لتضميد الجراح واسترجاع القوى.[4]

- قام الفرنسيين بملاحقة الأمير إلى المغرب، وبدوا بضغط على المغرب من أجل مواجهته للحرب وبذلك كانت الحرب هي الحل.

- التقى الجيش الفرنسي والمغربي على واد إيسلي وقامت فرنسا بالضغط على سلطان المغرب عسكريا عام 1844، واحتلت مدينة وجدة، وعلى أثرها قصف الأسطول الفرنسي مدينة طنجة هذا الأمر الذي جعل الأمير يعود إلى الجزائر في 1845م.[5]

---

[1] زغدودي وزراولية، مرجع سابق، ص35.

[2] نفسه، ص36.

[3] الصلابي، **كفاح الشعب...**، مرجع سابق، ص636.

[4] الزبيري، **الكفاح المسلح...**، مصدر سابق، ص54.

[5] الزبيري، **الكفاح المسلح...**، مصدر سابق، ص56.

- حاول الأمير تنظيم المقاومة من خلال تحديد نشاطه العسكري حيث خاض معركة " سيدي إبراهيم " ضد الفرنسيين، وأسقط خلالها ما يزيد على 600 جندي أسر، هنا لم يبقى على فرنسا سوى تطبيق سياسة الأرض المحروقة والقتل الجماعي لسكان.[1]

- بعد تطبيق فرنسا لسياسة الأرض المحروقة فقد الأمير أبرز أعيانه ومع حلول سنة 1847 حل القضاء وكثرت المصائب وتراجعت المقاومة وضعفت.[2]

- وعلى أثر هذا اضطر الأمير لتسليم نفسه للسلطات الفرنسية في سيدي إبراهيم قرب ميناء الغزوات يوم 23 ديسمبر 1847م حيث نفوه إلى دمشق وقضى بها بقية حياته حتى التحق بربه في منتصف ليلة 19 رجب 1300هـ/ الموافق لـ 24 ماي 1883م عن عمر يناهز 76 عاماً.[3]

2-3- مقاومة الزعاطشة 1849:

قائد هذه الثورة هو الشيخ بوزيان، حسب دراسات العربي الزبيري يذكر أن الشيخ بوزيان هو ابن عم حسان بن عزوز قائد المقاومة في الجنوب، مقدم الطريقة الدرقاوية التي ناصرا الأمير عبد القادر[4]، كان من موظفي إدارة، عين شيخاً على واحة الزعاطشة كان محارباً شجاعاً، بدأ الشيخ بوزيان، دعوته للجهاد في شهر ماي 1849م.[5]

ويذكر العربي الزبيري أن الشيخ بوزيان رصدت لع عدة رسائل تحمل ختمه في مناطق تمتد إلى شمال وشرق وغرب الزعاطشة وكانت تدعوا إلى حمل السلام ضد الاحتلال.[6]

---

[1] زغدودي وزارولية، مرجع سابق، ص36.

[2] فركوس، **موسعة تاريخ جهاد...**، مرجع سابق، ص117.

[3] نفسه، ص118.

[4] العربي الزبيري، **مقاومة الجنوب للاحتلال الفرنسي**، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص51.

[5] الصلابي، **كفاح الشعب...**، مرجع سابق، ص635.

[6] الزبيري، **مقاومة الجنوب...**، مصدر سابق، ص52.

وقد كان تخوف السلطات العسكرية كبيراً لأن الشيخ بوزيان لم يكن يهدف للقيام بعمليات عسكرية فحسب، بل كان هدفه تحقيق بعض المآرب الشخصية التي كانت تهدف إلى إخراج الاستعمار الفرنسي من الجزائر نهائياً.[1]

2-3-1- أسباب ثورة الزعاطشة:

- تحرير الوطن الجزائري من الاستعمار الفرنسي.
- محاولة طرد الحامية الفرنسية المتمركزة في بسكرة.
- رفع قيمة الضريبة المفروضة على النخيل من 15 سنتيما إلى 45 سنتيما.
- استغلال وضع فرنسا التي كانت منشغلة بقمع الثورات داخل الوطن وانقلاب الجمهوريين على عرش ملك فرنسا لويس فليب.[2]

2-3-2- بداية الثورة:

قام الشيخ بوزيان باستدعاء رؤساء الأعراش والقبائل لتهيئة الأوضاع للثورة من عتاد ومؤونة الأمر الذي أدى إلى اعتقاله وإلقاء القبض عليه وعلى اتباعه من طرف القائد العام للمنطقة حيث توجه سيروكا[3] إلى الزعاطشة على رأس جيش من فرسان للقبض عليه بتهمة التشويش والتحريض[4]، ويذكر العربي الزبيري أن سيروكا رأى بوزيان يتجول وحده فناداه وأمره أن يركب بغلة كانت هناك ويتبعه إلى بسكرة حيث يسجن جزاء لتشويشه، وأمتثل بوزيان للأمر فقفز إلى ظهر البغلة ولكن البنادق صرخت من كل ناحية، ثم فر سيروكا وجنوده

---

[1] أسماء بوقرين، حميدة رحموي، **انتفاضة سكان واحة الزعاطشة 1849 وانعكاساتها على المقاومات الأخرى**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة أحمد دارية، أدرار، الجزائر، 2022، ص29.

[2] الهادي عامر، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر، **المحاضرة السادسة مقاومة المقارني والزعاطشة**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص58.

[3] سيروكا: جوزيف أدريان سيروكا، من مواليد 1818/12/21م، درس بالمكتبة المختصة في 1837، أصبح ملازما في جويلية 1858، ثم رئيس للمكتب العربي ببسكرة في 1850/7/2، ينظر: يسمينة لعزازي، **المقاومات الشعبية في الجزائر 1830-1871م مقاومة المقراني 1871م أنموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث (1453-1871م)، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017، ص32.

[4] نفسه، ص32.

تحت وابل من الرصاص تاركاً حصانين وذخائر مختلفة وكانت هذه العملية مدبرة لتكون أول شرارة لتلك الثورة الميمونة.[1]

وبعد رجوع سيروكا إلى بسكرة قام (الكابتن لارجينكي) باستدعاء شيخ العرب ابن قانه، واعطاه أمرا بأن يجند القبائل ويتوجه إلى الواحات لقمع الثوار، فراحوا ينشرون الدمار والخراب هناك، لكن كل هذا الدمار زاد حماساً ونشاطاً في نفوس الثوار وتعززت صفوفهم فتمكنوا بذلك من أن يلحقوا الأعداء خسائر بالغة.[2]

لقد انتشر نداء بوزيان أوساط كل من أولاد نايل والحضنة وبوسعادة ولقى الدعم منهم الأمر الذي زاد من مخاوف فرنسا الذي سارعت في إرسال قوتها المتمركزة في باتنة بقيادة كابريسه حيث التقى الطرفان في 1849/07/16م[3]، وقد عرفت هذه الفترة من الصراع بمرحلة القوة نظراً للانتصار الذي حققه الشيخ بوزيان فيها، ويرى العربي الزبيري أن هذه المحاولة الأولى التي تقوم بها فرنسا للقضاء على ثورة الزعاطشة ولكنها أصيبت بالفشل الذريع، ولقد أسفرت عن مقتل 32 جندي وجرح 117.[4]

وفي دراسات لـ لعزازي يسمينة تذكر أن هذه المعركة خلفت 31 جندي فرنسي وجرح أكثر من 117 وخسائر فادحة في العتاد الأمر الذي أجبر العقيد كابريسه على الانسحاب.[5]

وأمام انتصارات ثوار الزعاطشة وحلفائهم من المناطق الأخرى سير لهم الجنرال الفرنسي هربيوس قوة عسكرية تتكون من حوالي خمسة آلاف جندي وضابط، انطلقت يوم 25 سبتمبر 1849، وفي باتنة انضمت لهم قوات أخرى[6]، وفي يوم 17 أكتوبر بدأ الحصار على مركز الثورة قرية الزعاطشة فرفض سكانها الاستسلام، وأمام إصرارهم على القتال قامت

---

[1] الزبيري، **مقاومة الجنوب...**، مصدر سابق، ص54.

[2] الزبيري، **مقاومة الجنوب...**، مصدر سابق، ص57.

[3] لعزازي، مرجع سابق، ص32.

[4] العربي زبيدي، **مقاومة الجنوب...**، مصدر سابق، ص60.

[5] لعزازي، مرجع سابق، ص33.

[6] عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص148.

المدفعية الفرنسية يوم 26 نوفمبر 1849م بضرب الأسوار المحيطة بقرية الزعاطشة. تكاثفت الضربات بالمدفعية.[1]

انتهت في الأخير باستيلاء الجيش الفرنسي على قرية الزعاطشة بعد معركة دامية قتل فيها سكانها، وسقط على آثارها أكثر من 800 شهيد من بينهم الشيخ بوزيان، وابنه ونائبه الحاج موسى.[2]

ويذكر العربي الزبيري أن بوزيان جيء مكتوف الأيدي ثم قيل له أنك ستموت فابتسم ورفع رأسه إلى السماء وقال: أني مستعد، لقد كنتم أقوياء ولكن الله أكبر وما كاد البطل يلفظ هذه الكلمات حتى سقط قتيلاً على الأرض مصاباً بأربع رصاصات في رأسه، وقد قطع الفرنسيون رؤوسهم وحملوها إلى بسكرة ليعرضوها في الساحة على الناس.[3]

خلاصة الفصل:

وخلاصة القول، لقد ظهرت على المستوى الفكري أصوات جزائرية حاولت فضح سياسة الاستعمار أمام الرأي العام، ومن أبرزها: حمدان خوجة، وأحمد أبو ضربة.

بيّن حمدان خوجة، من خلال مذكراته الشهيرة، الجرائم والانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال، ونبّه إلى التناقض بين ادعاءات فرنسا بالحضارة وممارستها الوحشية، كما طالب بإنصاف الجزائريين واعتبارهم مواطنين لهم حقوق.

أما أبو ضربة، فقد عبّر عن معاناة الجزائريين بأسلوب شعبي ساخر، منتقدًا سياسة فرنسا الاستعمارية، ولجنة إفريقيا التي وصفها بأنها مجرد غطاء دبلوماسي لتجميل الاستعمار، دون أن تنقل المعاناة الحقيقية.

وفي ظل هذه الظروف، برزت حركات ومقاومات شعبية مسلحة واجهت الاحتلال، ومن أبرزها مقاومة الأمير عبد القادر، التي تُعد من أنجح الحركات تنظيمًا، حيث أسّس

---

[1] بوقرين ورحموني، مرجع سابق، ص33.

[2] عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر...**، مرجع سابق، ص149.

[3] الزبيري، **مقاومة الجنوب...**، مصدر سابق، ص73.

دولة حديثة لها مؤسسات وجيش، واعتمد على حرب العصابات في مقاومة الاحتلال، وحقق انتصارات هامة قبل أن يُجبر على الاستسلام.

تلتها مقاومة أحمد باي في الشرق الجزائري، الذي استمر في القتال بعد سقوط قسنطينة، رافضًا الحكم الفرنسي، ومتشبثًا بالشرعية العثمانية، حتى تراجع بسبب قلّة الدعم.

ثم جاءت مقاومة الزعاطشة بقيادة أحمد يوزبان، التي عكست تمسّك الأهالي بدينهم وهويتهم، وانتهت بمجزرة مروعة بعد قصف الزعاطشة وقتل قادتها.

الخاتمة

الخاتمة:

وفي آخر دراستنا هذه، يمكننا القول إن العربي الزبيري يُعدّ من أهم المفكرين الذين ساهموا بشكل ملحوظ في بناء الفكر الوطني الجزائري وتطويره، من خلال تحليلاته النقدية لأحداث التاريخ الجزائري.

وقد تناولت مؤلفاته تطور الجزائر في العهد العثماني، معبّرًا عن الضعف الداخلي الذي أصاب الدولة العثمانية، والذي مهّد الطريق أمام الاحتلال الفرنسي، كما أشار إلى تأثر الجزائر بالتدخلات الأجنبية وضعف السلطة المحلية، ونقل أيضًا معاناة الشعب الجزائري ورغبته في التحرر.

ومنذ بدايته، تميز بنزعته الوطنية التي تجلّت في دفاعه عن الهوية الجزائرية وتاريخها، وكانت كتاباته بمثابة دعوة إلى إحياء الذاكرة الوطنية.

كما أن تاريخ الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين القرن السادس والتاسع عشر شهد العديد من المحطات والأحداث التاريخية المفصلية، كما أن انتماء الجزائر للخلافة العثمانية فتح لها باب الدخول في مرحلة تاريخية مختلفة كليًا عمّا كانت تعيشه سابقًا، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، كما فتح الباب لولوج العثمانيين وتوسيع نفوذهم السياسي.

وقد تمتعت الجزائر خلال المرحلة المذكورة بمكانة سياسية مرموقة بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط، فكانت الدول الأوروبية تتّقي شرّها وتدفع مقابل استرضائها.

ويُعد النشاط التجاري في شرق الجزائر في الفترة ما قبل الاستعمار الفرنسي من المظاهر التي توضّح المكانة التي اتسمت بها الجزائر في العهد العثماني، فقد كان الشرق الجزائري يُعدّ نقطة التقاء رئيسة للعديد من القوى التجارية بين البحر الأبيض المتوسط والمناطق الداخلية.

إلا أن هذه التجارة، رغم أهميتها الاقتصادية، تأثرت بالتمردات التي حدثت في تلك الفترة، والتي أغلبها كانت تعبّر عن تململ الشعب الجزائري من الحكم العثماني والضغوط الاستعمارية القادمة.

وفي هذا السياق، برزت العديد من الحركات والمقاومات الشعبية التي كان لها دور كبير في مواجهة الاحتلال الفرنسي، مثل تمرد ابن الأحرش في ربيع الأول ما بين 10 جوان

إلى 20 جويلية 1804، الذي كان من أهم التمردات الكبرى ضد الحكم العثماني، حيث حاول الزعيم الحفاظ على استقلال المنطقة وتفادي التسلط العثماني.

كما برزت بعد الاحتلال الفرنسي مقاومات شعبية، مثل مقاومة الأمير عبد القادر (1832–1847)، التي تُعدّ من أنجح الحركات تنظيمًا، حيث أسس دولة حديثة لها مؤسسات، واعتمد على أسلوب حرب العصابات، وحقق انتصارات هامة قبل أن يُجبر على الاستسلام.

وكذلك مقاومة أحمد باي سنة 1837 في الشرق، حيث حاول باي قسنطينة، الذي يُعتبر آخر بايات الجزائر، الوقوف في وجه الاستعمار حتى سقوط قسنطينة سنة 1837، رافضًا الاعتراف بالحكم الفرنسي ومتشبثًا بالشرعية العثمانية.

وأيضًا مقاومة الزعاطشة سنة 1849، كمثال على المقاومات الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي، بقيادة الشيخ بوزيان، التي عكست تمسّك الأهالي بدينهم وهويتهم.

وبالتالي تُعتبر المقاومات الشعبية روح الصمود والتحدي للشعب الجزائري.

أما بالنسبة للمقاومات السياسية، فكانت من خلال مذكرتَي حمدان خوجة وأحمد أبو ضربة، إذ تمثل المذكرتان شهادتين نادرتين ومهمتين على حقبة دقيقة من تاريخ الجزائر، وهي بداية الاحتلال الفرنسي في القرن التاسع عشر.

لقد اتسمت مذكرة حمدان خوجة، التي كتبها عام 1833، بالموضوعية والعقلانية، حيث وجّه من خلالها نداءً إلى الضمير الأوروبي، مستعرضًا ما يتعرض له الشعب الجزائري من ظلم واضطهاد على يد الاستعمار الفرنسي، ومبرزًا التناقض بين شعارات فرنسا "الحضارية" وممارساتها القمعية على أرض الواقع، حيث بين في مذكرته في "اللجنة الإفريقية" الوصول إلى الحقائق المجهولة.

أما أبو ضربة، فتميّزت مذكرته بالنبرة الشعبية واللغة البسيطة التي عكست معاناة الشعب اليومية، كما جسدت مقاومة المثقف الشعبي في وجه الاحتلال، مما يجعلها وثيقة ذات قيمة اجتماعية وثقافية، إلى جانب بعدها السياسي.

كلتا المذكرتين تؤكدان على الوعي المبكر لدى الجزائريين بخطورة المشروع الاستعماري، وتبرزان ظهور مقاومة فكرية سلمية سبقت المقاومة المسلحة.

وقد تناول أحمد أبو ضربة في مذكرته في "اللجنة الإفريقية" بغرض تحسين أوضاع بلاده، حيث خصص الفصل الأول لإنشاء مجلس استعماري على رأسه والٍ عام وكاتب وعضو من المسلمين، أما الفصل الثاني فتناول تنظيم البلدية من خمسة أعضاء من المسلمين، والفصل الثالث حول نظام البلدية بتسجيل المواليد والوفيات، والفصل الرابع حول العدالة بين المسلمين واليهود، أما الفصل الخامس فكان يخص التنظيمات بالنسبة للداخل، بينما الفصل السادس والسابع كانا حول الأوقاف والميادين الإدارية المتفرقة التي وجب مراقبتها في الجمارك والشرطة وأملاك الدولة والانضباط العسكري.

كما ركّز على هيئة المترجمين، وشدد على ضرورة اختيار المعمرين الوافدين إلى الجزائر.

وبالتالي، فإن كُلًّا من حمدان خوجة وأبو ضربة نظرا إلى أن "اللجنة الإفريقية" كانت أداة تهدف إلى شرعنة الاحتلال وتجميل صورته أمام العالم، وليست هيئة إصلاحية حقيقية، وقد عبّرا عن ذلك بطرق مختلفة:

حمدان خوجة بلغة دبلوماسية وحقوقية،

وأبو ضربة بلغة شعبية ساخرة.

الملاحق

الملاحق:

الملحق 01: صورة العربي الزبيري[1]

[1] Elhiwar.dz، 18 سبتمبر 2021، 18 ماي 2025، 11:15.

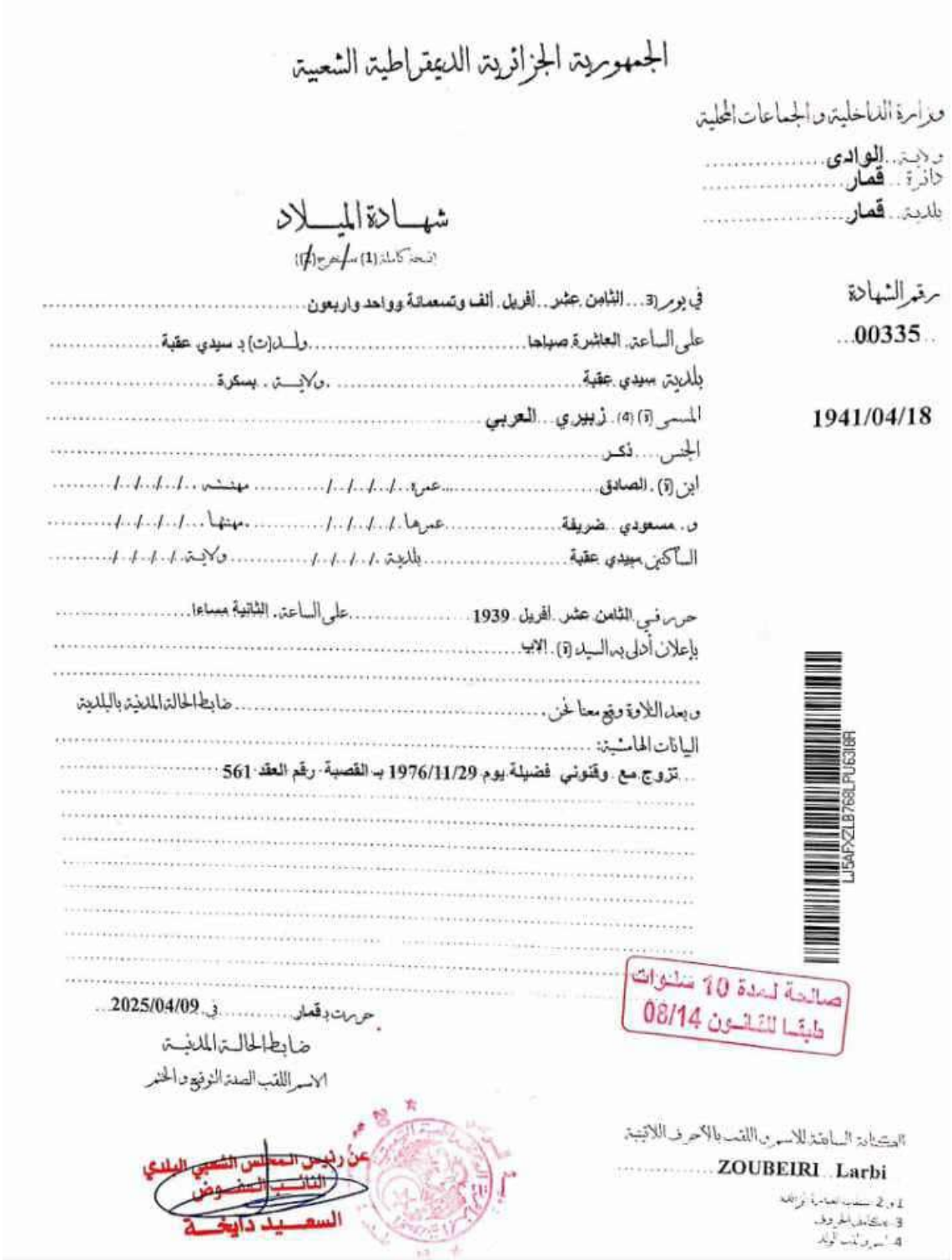

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

ولاية..الوادي.....
دائرة..قمار.....
بلدية..قمار.....

شهادة الميلاد

(نسخة كاملة (1) - مستخرج (2))

رقم الشهادة ..00335..

1941/04/18

في يوم (3)...الثامن عشر..أفريل..ألف وتسعمائة وواحد واربعون.....
على الساعة..العاشرة صباحا.....ولد(ت) بـ سيدي عقبة.....
بلدية سيدي عقبة.....ولاية..بسكرة.....
المسمى (ة) (4)..زبيري..العربي.....
الجنس...ذكر.....
ابن (ة)..الصادق.....عمره../../../..مهنته../../../..
و..مسعودي..ضريفة.....عمرها../../../..مهنتها../../../..
الساكنين سيدي عقبة.....بلدية../../../..ولاية../../../..

حرر في الثامن عشر..أفريل..1939.....على الساعة..الثانية مساءا.....
بإعلان أدلى به السيد (ة)..الاب.....
.....
وبعد اللاوة وقع معنا نحن.....ضابط الحالة المدنية بالبلدية
البيانات الهامشية:
..تزوج مع..وقنوني..فضيلة..يوم 1976/11/29 بـ القصبة..رقم العقد 561.....

حررت بـ قمار.....في 2025/04/09...
ضابط الحالة المدنية
الاسم اللقب الصفة التوقيع والختم

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
النائب المفوض
السعيد دايخة

الكتابة الساقة للاسم واللقب بالأحرف اللاتينية
ZOUBEIRI..Larbi

صالحة لمدة 10 سنوات
طبقا للقانون 08/14

الملحق 02: شهادة ميلاد العربي الزبيري[1]

[1] شهادة ميلاد (نسخة كاملة)، مستخرجة من دائرة سيدي عقبة، بسكرة، الجزائر. 31 مارس 2019.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية
ولايـة .الوادي
دائرة..قمار
بلديـة..قمار

شهـــادة الوفـــاة
(نسخة كاملة)

رقم الشهادة
00883.

بتاريخ .الثلاثون .سبتمبر .ألفين واربعة وعشرون
بـ...القبة
على الساعة الخامسة مساءا ..... الدقيقة .الثلاثون
توفي (ت) المسمى(ة) زبيري ..العربي ..... الجنس
المولود (ة) بـ .سيدي عقبة ..... بلدية بسكرة ..... ولايـة .بسكرة
بتاريخ..الثامن.عشر .أفريل .1941 ..... المهنة /../../..
الساكن (ة) بـ../.....
إبن (ة) الصادق ..... الساكن بـ../../..
وابن (ة) مسعودي .ضريفة ..... الساكنة بـ../../..
حرر ببلدية .القبة ..... ولاية الجزائر
بتاريخ .الثلاثون .سبتمبر .2024 ..... على الساعة .التاسعة مساءا و خمسون د.....
اعتمادا على تصريح أدلى به السيد .زبيري شوقي
وبعد التلاوة وقع معنا نحن../../..ضابط الحالة المدنية
البيانات الهامشية.....
/ لا شـــيء /

حررت بـ .قمار ..... في .2025/04/09

ضابط الحالـــة المدنيـــة
الاسم واللقب، الصفة، التوقيع والختم

رئيس المجلس الشعبي البلدي
الناخب المفوض

الكتابة السابقة للاسم واللقب بالأحرف اللاتينية
ZOUBEIRI Larbi

الملحق 03: شهادة وفاة العربي الزبيري[1]

[1] شهادة وفاة (نسخة كاملة)، مستخرجة من دائرة سيدي عقبة، بسكرة، الجزائر. 09 أفريل 2025.

لوحة شاملة للعملات الوطنية وما يقابلها من العملات الأجنبية

– لوحة رقم ٢ –

اسم العملة	قيمتها بالفرنك الفرنسي	بالدولار الاسباني	بالبياستر القوي	بالتونسية	بالكوري السوداني
السلطاني أو المحبوب	١١	٢،١	٢	١١٠	٢٢٠٠
البياستر الفضي القسنطيني	٣،٨٥	٠،٧٣	٠،٧	٣٨،٥	٧٧٠
الريال بوجه (البوجو)	٣،٣	٠،٦٣	٠،٦	٣٣	٧٢٦
النصف (بوجو)	١،٦٥	٠،٣١٥	٠،٣	١٦،٥	٣٦٣
الثمن (ثمن بوجو)	٠،٤١	٠،٠٧٥	٠،٠٧	٤،١	٩٠،٧
البيتاك شيك	١،١	٠،٢١	٠،٢	١١	٢٢٠
الريال مجبور	١،٥	٠،٢٧	٠،٢٧	١٥	٣٠٠
الموزونة	٠،١٣	٠،٠٢	٠،٠٢	١،٣	٢٦
الصايم	١،٨	٠،٢٨	٠،٢٨	١٨	٣٦٠

الملحق 04: لوحة شاملة للعملات الوطنية وما يقابلها من العملات الأجنبية[1]

[1] الزبيري، **التجارة الخارجية**...، مصدر سابق، ص71.

لوحة رقم ٣ ، شاملة لأهم وحدات الوزن والكيل

اسم الوحدة	مقابلها بالكيلو غرام	مقابلها بالغرام
الصاع (للحبوب)	١٣٠	
القلبة (للحبوب)	١٦،٢٥	
الربعي (للحبوب)	٤،٠٦	
الرطل الكبير		٩٢١،٥
الرطل الخضاري		٦١٤،٣
الرطل العطاري		٥٤٦،٠٨
الرطل الفضي		٤٩٧،٤٣
المثقال		٤،٦٧
الربع (للزبدة)	٣،٦٣	
الذراع ـ نصف متر		

الملحق 05: لوحة شاملة لأهم وحدات الوزن والكيل[1]

[1] الزبيري، **التجارة الخارجية**...، مصدر سابق، ص72.

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- المصادر:

1- حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تق وتح وتع: العربي الزبيري، دار الحكمة، 2005.

2- محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في فترة ما بين 1830-1892**، دار الحكمة، الجزائر.

3- _____، **الحركة الوطنية في الجزائر**، الجزائر، 2022.

4- _____، **الحركة الوطنية في مرحلة النضج 1942-1954**، مجلة الرؤية، ع2، الجزائر، ماي 1996.

5- _____، **الغزو الثقافي في الجزائر 1962-1982**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1986.

6- _____، **الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر**، دار الحكمة، الجزائر، 2014.

7- _____، **الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر**، ط2، دار الحكمة، 2015.

8- _____، **المثقفون الجزائريون والثورة، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار**، الجزائر، 1995.

9- _____، **المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثروة**، (1989)، (1991)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989.

10- _____، **مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الكبير**، دار الحكمة، الجزائر، 2015.

11- _____، **مذكرات الحاج أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

12- _____، **مقاومة الجنوب للاحتلال الفرنسي**، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2014.

2- المراجع:

2-1- الكتب:

2-1-1- الكتب العربية:

13- أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث وبداية الاحتلال**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

14- أزرقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830**، دار الكتاب العربي، 2011.

15- أندري بريتان، أندري نوشي، إين لاكوش، **الجزائريون: الماضي والحاضر**، تر: إسطنبولي رابح ومنصف عاشور، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر.

16- بسام العسيلي، **المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي (1830-1838)**، ط3، دار النفاس.

17- بشير ملاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962**، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

18- بورنان، **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر**، دار الأمل، الجزائر، 2002.

19- بوضَرساية بوعزة، **رواد المدرسة التاريخية الجزائرية**، دار الحكمة، الجزائر، 2007.

20- حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تق وتع وتح: العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، الجزائر، 2006.

21- حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008.

22- سليم زاوية، أحميدة عميراوي، محمد السعيد قاصري، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1814-1916**، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2009.

23- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر: الغزو وبداية الاستعمار 1827-1871**، ج1، تر: عيسى عصفور، دار الأمانة للنشر، الجزائر، 2013.

24- صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

25- صالح فركوس، **موسوعة تاريخ جهاد الأمة الجزائرية (من بداية الاحتلال إلى غاية الاستقلال 1830-1962)**، القافلة للنشر، الجزائر، د-س.

26- العربي منور، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، دار المعرفة، 2006.

27- علي محمد الصلابي، كفاح **الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر**، دار المعرفة، بيروت.

28- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، 1997.

29- عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عام ما قبل التاريخ إلى 1962**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

30- عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، الجزائر، 2002.

31- مبارك بن محمد الهلالي الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر.

32- محمد زروال، **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830**.

33- محمود إحسان الهندي، **الحوليات الجزائرية**، العربي للإعلان والنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، 1977.

34- نصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ: العهد العثماني**، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

35- الهادي عامر، **محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر**، المحاضرة السادسة مقاومة المقارني والزعاطشة، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

36- هاشمي كوثر، **محاضرات في مقياس تاريخ الجزائر الحديث ما بين القرنين 16 – 19**، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2020-2021.

37- هاينريش فون مالتسان، **ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا**، تر: أبو العيد دودو، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

2-2- المجلات:

38- الأخضر عالب، "**المجاهد والمؤرخ الراحل العربي الزبيري سيرة ومسيرة**"، مجلة الربيئة، ع30، الجزائر، 10 أكتوبر 2024.

39- سهام مبخوتة، "**زراعة الكروم وإنتاج التمور في الجزائر 1870-1939**"، مجلة "المواقف" للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع11، جامعة معسكر، 2016.

40- فارس العيد، "**الأوضاع الاقتصادية في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني**"، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ع5، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.

41- مولود عويمر، "**الدكتور العربي الزبيري خطوات رائدة في الذود عن تاريخ الجزائر والثورة**"، التبيان، ع16، مارس 2023.

42- هواري قبايلي، "**واقع العقار الجزائري في العهد الاستعماري**"، 1930، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع2، د-ت.

2-3- الرسائل الجامعية:

43- أسماء بوقرين، حميدة رحموي، **انتفاضة سكان واحة الزعاطشة 1849 وانعكاساتها على المقاومات الأخرى**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة أحمد دارية، أدرار، الجزائر، 2022.

44- بديعة بومزبر، **ترجمة النص التاريخي: دراسة تحليلية نقدية مقارنة لترجمتي محمد بن عبد الكريم والعربي الزبيري لكتاب المرآة لحمدان بن عثمان خوجة**، مذكرة ماجستير في الترجمة، جامعة الجزائر2، 2015.

45- جميلة كامل وحياة لرقط، **المجاهد والمؤرخ العربي الزبيري**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 2019.

46- رزاق سميرة، وداد فريحة، **النشاط الاقتصادي للموانئ الجزائرية خلال عهد الدايات**، مذكرة ماجستير، جامعة غرداية، قسم العلوم الإنسانية، 2017-2018.

47- سامية قاسم، **قراءة تاريخية لمقاومة الشيخ موسى الدرقاوي منتصف القرن 19م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الوطن العربي المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021.

48- سمية بوحمدي، فطيمة بطاش، **النشاط الاقتصادي في مدينة الجزائر خلال عهد الدايات 1671-1830**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، 2017-2018.

49- شمسية رميلات، **عنوان حضر مدينة الجزائر وموقفهم من الاحتلال الفرنسي 1830-1848**، مذكرة نيل شهادة الماستر في تاريخ المعاصر، جامعة الأغواط، 2020.

50- شيماء دغمانة وسارة لطرش، **مقاومة الحاج أحمد باي ضد الاستعمار الفرنسي في الشرق الجزائري1832-1848**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 8 ماي1945، 2022.

51- الطيب مختاري، **اللجنة الافريقية 1833-1834**، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2009-2010.

52- عبد الرحمن رحموني، **اهتمامات المجلّة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية 1520-1830**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2024.

53- كمال بن صحراوي، أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2013.

54- محمد بن بريكة، **شخصيات بارزة في كتابة تاريخ الجزائر المعاصر**، مذكرة تخرج ماجستير، جامعة الجزائر، 2012.

55- مسعود بن مقيدش، **النشاط الفلاحي في الجزائر خلال العهد العثماني 1519-1830**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، تخصص حديث، كلية العلوم الإنسانية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2021.

56- هلا مليق، **جهود حمدان خوجة في الدفاع على حقوق الجزائريين عشية الاحتلال**، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب الحديث، جامعة غرداية، 2020-2021.

57- وهيبة بحمة، **ثورة ابن الأحرش 1804-1807**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2019.

58- يسمينة لعزازي، **المقاومات الشعبية في الجزائر 1830-1871م مقاومة المقراني 1871م أنموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث (1453-1871م)، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017.

2-4- الوثائق:

59- شهادة ميلاد (نسخة كاملة)، مستخرجة من دائرة سيدي عقبة، بسكرة، الجزائر، 31 مارس 2019.

60- شهادة وفاة (نسخة كاملة)، مستخرجة من دائرة سيدي عقبة، بسكرة، الجزائر. 09 أفريل 2025.

2-5- المواقع الإلكترونيّة:

61- ar.m.wikipedia.org.

62- Elhiwar.dz.

63- mzabmedia.com.

2-1-2- مصادر ومراجع اجنبية:

64- FEDERMANN, Henri, Le Baron Henri Au Capitaine, Notices sur l'histoire et l'administration du Beylik de Titteri, Revue Africaine, n°9, 1865.

65- VAYSSETTES, E., Histoire des derniers beys de cette Constantine depuis 1793 jusqu'à la chute d'Hadj Ahmed, Revue Africaine, n°3, 1858-1859.

66- VENTURE DE PARADIS, Alger au XVIIIe siècle, Revue Africaine, n°40, 1897.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المقدمة: ..... **ب**

مدخل: نبذة عن المؤرخ العربي الزبيري (1941-2024): **2**

1- المولد والنشأة: 2

2- التعليم والتكوين: 3

2-1- مرحلة ما قبل الثورة: 3

2-2- مرحلة ما بعد الاستقلال: 6

3- نظرة عن إنتاجه العلمي: 8

4- مسيرته المهنية ونضاله السياسي: 12

5- وفاته: 14

الفصل الأول: نظرة الزبيري لأوضاع الجزائر السياسية -العهد العثماني-: **17**

1- السياسة الداخلية: 17

1-1- أهم التمردات والثورات الشعبية: 25

2- السياسة الخارجية: 28

خلاصة الفصل: 30

الفصل الثاني: تقييم الزبيري لأوضاع الجزائر الاقتصادية -العهد العثماني-: **32**

1- مكانة الفلاحة: 32

2- أنواع الملكيات الفلاحية: 32

2-1- الأملاك الخاصة: 32

2-2- الأملاك المشاعة: 33

2-3- أراضي الأحباس وأملاك الدولة: 34

2-4- أراضي البايلك: 35

3- المنتوجات الزراعية:.....35
4- الثروة الحيوانية:.....38
5- الصناعة: 39
6- المبادلات التّجارية: 42
7- المواصلات:.....50
8- الوضع المالي: 52
8-2- مداخيل الخزينة: 54
خلاصة الفصل: 59
الفصل الثالث: بداية الاحتلال الفرنسي (1792-1852) من خلال مؤلفات وترجمات العربي الزبيري:.....61
1- المقاومة السياسية فترة الاحتلال الفرنسي:.....61
1-1- نشاط حمدان خوجة:.....61
1-2- نشاط أحمد بوضربة:.....67
2- المقاومة الشعبية المسلحة (1830-1849): 73
2-1- مقاومة الحاج أحمد باي:.....73
2-2- مقاومة الأمير عبد القادر 1832-1847: 79
2-3- مقاومة الزعاطشة 1849:.....86
خلاصة الفصل: 89
الخاتمة: 92
الملاحق:.....96
قائمة المصادر والمراجع:.....102
1- المصادر: 102

2- المراجع:..... 103
2-1- الكتب: 103
2-2- المجلات: 105
2-3- الرسائل الجامعية: 105
2-4- الوثائق: 107
2-5- المواقع الإلكترونيّة: 107
فهرس المحتويات: **110**

الملخص:

كان الشرق الجزائري يقيم علاقات تجارية مع أوروبا عبر المؤسسات الفرنسية، حيث كانت المبادلات تتم بطريقة بدائية دون تخطيط أو مراقبة للميزان التجاري. كان يتم بيع الفائض من الإنتاج نقدًا وشراء كميات من البضائع للاستهلاك الخاص. كانت المواد المتداولة تشمل الكماليات والضروريات مثل المرجان والحبوب والقمح، بينما كانت تستورد المصنوعات والمواد الغذائية. تمت العلاقات التجارية عبر البحر والبر بواسطة قوافل تجارية.

على المستوى الفكري، ظهرت أصوات جزائرية مثل حمدان خوجة وأحمد بوضربة، حيث فضح خوجة الانتهاكات الاستعمارية ونبه إلى التناقض بين ادعاءات فرنسا وممارساتها الوحشية. بينما استخدم بوضربة أسلوبًا شعبيًا ساخرًا ليعبر عن معاناة الجزائريين. في ظل هذه الظروف، ظهرت حركات مقاومة مسلحة، أبرزها مقاومة الأمير عبد القادر التي أسست دولة حديثة وحققت انتصارات قبل الاستسلام. تلتها مقاومة أحمد باي التي استمرت في القتال، ثم مقاومة الزعاطشة بقيادة أحمد بوزيان التي انتهت بمجزرة مروعة.

الكلمات المفتاحية: محمد العربي الزبيري، الشرق الجزائري، الاستعمار الفرنسي، المقاومة المسلحة، المقاومة السياسية.

Résumé:

L'Algérie orientale entretenait des relations commerciales avec l'Europe par l'intermédiaire des institutions françaises. Les échanges se déroulaient de manière primitive, sans planification ni suivi de la balance commerciale. Les excédents de production étaient vendus au comptant et des quantités de biens étaient achetées pour la consommation privée. Les biens échangés comprenaient des produits de luxe et de première nécessité tels que le corail, les céréales et le blé, tandis que les produits manufacturés et les denrées alimentaires étaient importés. Le commerce se faisait par voie maritime et terrestre, via des caravanes marchandes.

Sur le plan intellectuel, des voix algériennes telles que Hamdan Khodja et Ahmed Bouderba ont émergé. Khodja a dénoncé les abus coloniaux et souligné la contradiction entre les revendications de la France et ses pratiques brutales. Bouderba a utilisé un style populaire et satirique pour exprimer les souffrances des Algériens dans ces circonstances. Des mouvements de résistance armée ont émergé, notamment la résistance de l'émir Abdelkader, qui a établi un État moderne et remporté des victoires avant de capituler. Elle a été suivie par la résistance d'Ahmed Bey, qui a continué à se battre, puis par la résistance des Zaatcha, dirigée par Ahmed Bouzian, qui s'est soldée par un horrible massacre.

Mots-clés : Muhammad Al-Arabi Al-Zubairi, Est l'Algérie, Le colonialisme française, Résistance armée, Résistance politique.